



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

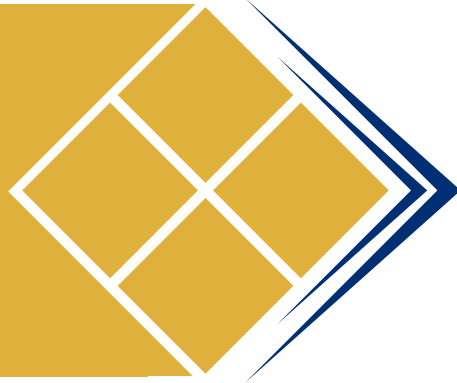


التقرير السنوي 2013



سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي 2013



دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
حزيران، 2014

© حزيران، 2014.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى
هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. التقرير
السنوي لعام 2013: حزيران.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله-فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)
فاكس: 2-2409922 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين.

رسالتنا

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية وقدراتها الفنية والتقنية والبشرية.



المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور جهاد خليل الوزير



نائب المحافظ

الدكتور شحادة حسين



عضو

السيد إبراهيم برهم



عضو

الدكتور إسماعيل الزابري



عضو

الدكتور بشير الرئيس



عضو

الدكتور طالب صريع



عضو

الدكتور سمير عبد الله



عضو

السيد عيسى قسيس



عضو

السيد فريد غنام





تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، في مجال تأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم بتشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

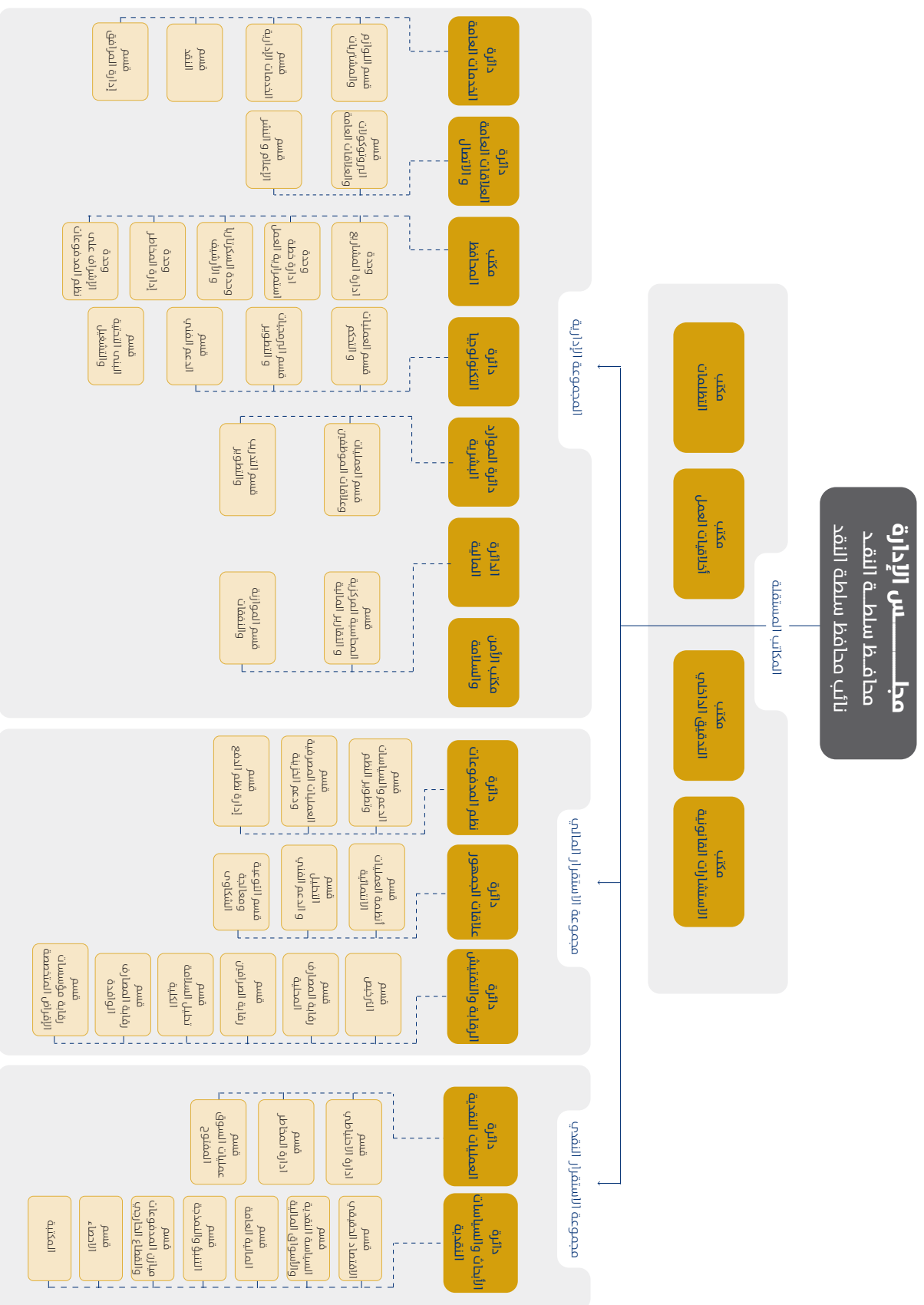


يأتي إصدار هذا التقرير في فترة شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية، التي أثرت سلباً على الأداء الاقتصادي في الكثير من دول العالم، ناهيك عن تزايد المخاوف من فشل السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد وكذلك الخوف من تتجرأ أزمات جديدة أخرى، والتي من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة على النظام الاقتصادي العالمي. وعلى الساحة المحلية، فبالإضافة إلى تأثير الاقتصاد المحلي بالتغيرات العالمية والإقليمية، إلا أن القيود والمعوقات التي يضعها الاحتلال من جهة، بالإضافة إلى مشكلة السيولة والأزمة المالية للحكومة الفلسطينية، وجمود الأفق السياسي من جهة ثانية، كانت المحرك الرئيس وراء تباطؤ الأداء الاقتصادي، وزادت من الشكوك حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مستدامة. ويعتبر الجهاز المصرفي الاستثناء في ذلك، حيث أبرزت مؤشرات أداء هذا الجهاز مدى النجاح الذي حققته سلطة النقد في سياق حفاظها على الاستقرار المالي بشكل عام، واستقرار المصارف العاملة في فلسطين بشكل خاص في ظل بيئة عالية المخاطر.

يتضمن هذا الإصدار من التقرير السنوي أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بالاقتصاد الحقيقي وأهم التطورات والتغيرات والآفاق المستقبلية في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية، وقطاع مالية الحكومة الفلسطينية، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الفلسطيني ووضع الاستثمار الدولي. كما يتضمن هذا الإصدار أفراد جزء للقطاع المالي الفلسطيني، وأهم إنجازات سلطة النقد، التي كانت المحرك للتطورات التي شهدتها كافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر. وأمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات عام 2013، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

د. جهاد خليل الوزير
المحافظ



مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2013

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف الوافدة

21	بنك القاهرة عمان	1986
26	البنك العربي	1994
34	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
4	البنك التجاري الأردني	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
12	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
2	البنك الأردني الكويتي	1995
1	بنك الاتحاد	1995
1	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	1998

المصارف المحلية

48	بنك فلسطين م.ع.م.	1960
7	البنك التجاري الفلسطيني	1994
13	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
10	البنك الإسلامي العربي	1995
16	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995
23	بنك القدس	1995
8	البنك الوطني	2005

مؤسسات الإقراض المتخصصة

مؤسسة*

13

مؤسسات الصيرفة

شركات

184

أفراد

86

* تمثل المؤسسات والبرامج العاملة في فلسطين، منها 6 مؤسسات حصلت على رخصة مبدئية من سلطة النقد الفلسطينية.

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 مزيداً من المعاناة مع استمرار التباطؤ الاقتصادي للعام الثاني على التوالي، وتراجع النمو بشكل ملحوظ إلى 2.1% مقارنة مع 5.9% عام 2012 و12.2% عام 2011. يأتي هذا التباطؤ على خلفية التباطؤ الملحوظ في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية، حيث انخفضت نسبة النمو في الضفة الغربية من 5.6% إلى 0.7% بين عامي 2012 و2013، كما تراجع النمو في قطاع غزة من 6.6% إلى 6.3% خلال نفس الفترة. ويعزى التباطؤ في الضفة الغربية إلى مجموعة من العوامل أبرزها استمرار ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى الإجراءات والقيود والمعوقات الإسرائيلية واستمرار الاستيطان ناهيك عن ضبابية الوضع السياسي وأثر ذلك على ثقة المستثمرين. وبالنسبة لقطاع غزة، فلا تزال الأوضاع السياسية والاقتصادية على حالها، فالحصار والإغلاق لا زالا مستمران، بالإضافة إلى إغلاق معبر رفح وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري بين غزة ومصر. وأدى هذا التباطؤ إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى فلسطين إلى 1,664.8 دولار، على خلفية تراجعها في الضفة الغربية بنسبة 2.0%، صاحبه تحسن نسبي في قطاع غزة بنسبة 2.7%، حيث وصل نصيب الفرد في الضفة الغربية 2,051.4 دولار، وفي قطاع غزة إلى 1,103.9.

كما شهد الاقتصاد العالمي أيضاً تباطؤاً في أداءه، مدفوعاً بعدم نجاح منطقة اليورو في وقف الانكماش الاقتصادي في المنطقة، وضعف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والتي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي. كما تسبب ضعف الطلب من الدول المتقدمة في تباطؤ اقتصادات الدول الصاعدة والنامية مما أسهم في مزيد من الضعف في النمو الاقتصادي العالمي. وتشير البيانات إلى أن الاقتصاد العالمي تباطأ خلال العام 2013 إلى 3.0% مقارنة مع 3.2% عام 2012. فقد تراجع نمو اقتصادات المتقدمة من 1.4% عام 2012 إلى 1.3% عام 2013. كما تباطأ نمو اقتصادات الدول الصاعدة والنامية من 5.0% عام 2012 إلى 4.7% عام 2013. ورافق التباطؤ الاقتصادي تراجع في معدلات التضخم، حيث تراجع معدل التضخم على المستوى العالمي من 3.6% عام 2012 إلى 3.3% عام 2013. وبالرغم من ارتفاع الأسعار في الدول الصاعدة والنامية، من 6.2% إلى 6.3% بين عامي 2012 و2013، إلى أن تراجع التضخم في الدول المتقدمة من 1.9% إلى 1.3% بين نفس العامين، كان وراء تراجع التضخم على المستوى العالمي. في المقابل، شهدت مستويات البطالة اتجاهات مختلفة بين الدول، حيث تراجعت في الولايات المتحدة، ولكنها ارتفعت في منطقة اليورو، بينما حافظت على مستواها في الدول الصاعدة والنامية.

ورغم تحسن الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من 2013 مقارنة مع النصف الأول، إلا أن مخاطر التراجع لا زالت موجودة خصوصاً مع تزايد الشكوك حول نجاعة السياسات النقدية لمنطقة اليورو واستمرار تراجع الأسعار فيها، بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الأمريكي على الدخول في حالة التعافي المطلوبة. وكذلك على مستوى الدول الصاعدة والنامية لا تزال العديد من المخاطر التي تهدد بمزيد من التباطؤ الاقتصادي فيها وخصوصاً مع ضعف أداء السياسات النقدية وتراجع ثقة المستثمرين في تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول. مع ذلك فإنه يتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي مرحلة من التعافي التدريجي مع بداية العام 2014 وخصوصاً في الدول المتقدمة وتحديداً في منطقة اليورو وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد العالمي ككل.

وعلى الصعيد الإقليمي، تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي من 3.4% عام 2012 إلى 3.3% عام 2013. كما أدت الأحداث الجارية في مصر وحالة عدم الاستقرار السياسي إلى تباطؤ الاقتصاد المصري إلى 2.1% عام 2013 مقارنة مع 2.2% العام السابق. في حين شهد الاقتصاد الأردني تحسناً نسبياً على إثر الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها، فارتفعت نسبة النمو من 2.7% عام 2012 إلى 3.5% عام 2013.

من ناحية أخرى، حافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متدنية ومتقاربة نسبياً خلال الأعوام الخمسة السابقة وإن تباطأت بشكل ملحوظ خلال عام 2013، إذ بلغت نسبة التضخم 1.7% خلال العام 2013 مقارنة مع 2.8% في العام 2012. وعلى المستوى الجغرافي، تراجعت نسبة التضخم في الضفة الغربية من 4.1% إلى 3.1% بين عامي 2012 و2013. في حين أظهرت البيانات في قطاع غزة تراجع الأسعار وتحقيق نسب تضخم سالبة بلغت -0.8% عام 2013 مقارنة مع 0.5% عام 2012. ويعكس هذا التفاوت في نسب التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة اختلافاً في القوة الشرائية، فتراجعت القوة الشرائية للأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية بحوالي 0.9% خلال العام 2013. وبالرغم من تراجع الأسعار في قطاع غزة إلا أن تراجع الأجور الاسمية للعاملين في قطاع غزة بنسبة أعلى من تراجع الأسعار أدى إلى تراجع القوة الشرائية لأجورهم الحقيقية بحوالي 1.2% خلال العام 2013. وانعكس التفاوت في نسب التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على تفاوت التغيرات في القوة الشرائية لكل من الشيك والدولار في كلا المنطقتين، فانخفضت القوة الشرائية للشيك في الضفة الغربية بنسبة 3.1%، مقابل انخفاضها للدولار بحوالي 9.4%. في حين ارتفعت القوة الشرائية للشيك في قطاع غزة بحوالي 0.8%، بينما تراجعت للدولار بحوالي 5.5%.

كما استمرت معدلات البطالة في فلسطين بالارتفاع خلال العام 2013 وللعام الثاني على التوالي بعد التحسن النسبي الذي شهدته في العام 2011، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 23.4% من إجمالي القوى العاملة مقارنة مع 23.0% في العام 2012، وذلك جراء ارتفاع معدلات البطالة في القطاع من 31.0% إلى 32.6% بين عامي 2012 و 2013، مقابل انخفاض معدلات البطالة في الضفة الغربية من 19.0% خلال العام 2012 إلى 18.6% خلال العام 2013.

وفي سياق آخر، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2013 عجزاً مقداره 1,317.4 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجزٍ نسبته 27.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012. ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى تراجع العجز في الميزان التجاري إلى 4,877.0 مليون دولار، أو ما نسبته 41.0% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنةً مع 51.1% في 2012. إضافةً إلى ارتفاع قيمة التحويلات الجارية الذي أسهم في تراجع العجز في الحساب الجاري، حيث مولت هذه التحويلات حوالي 46.2% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2013 مقارنة مع 26.2% خلال العام 2012. كما حقق الحساب المالي والرأسمالي فائضاً مقداره 1,265.5 مليون دولار خلال العام 2013، مشكلاً ما نسبته 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 28.0% في العام السابق. ويعزى السبب الأساسي وراء هذا الانخفاض إلى تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع).

على صعيد آخر، شهدت المالية العامة ارتفاعاً في عجز الرصيد الكلي قبل الدعم بنحو 2.2% خلال العام 2013 مقارنة مع العام السابق، وذلك نتيجة للارتفاع الملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبية وفي نفقات الأجور والرواتب. كما ارتفعت المتأخرات المتراكمة على الحكومة بحوالي 30.2% بين عامي 2012 و 2013 نتيجة لارتفاع قيمة المتأخرات في نفقات غير الأجور بشكل رئيسي. في المقابل، تراجع الدين العام الحكومي بحوالي 4.3% خلال العام 2013 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حجم الدين حوالي 2,376.2 مليون دولار. كما تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 24.2% عام 2012 إلى 19.9% عام 2013.

وفي سياق آخر، واصلت سلطة النقد الفلسطينية مسيرة نجاحاتها وإنجازاتها في شتى المجالات خلال العام 2013، انعكست على أداء المصارف العاملة في فلسطين واستقرارها، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، وفي ظل بيئة محلية عالية المخاطر. كما عملت سلطة النقد على مزيد من التدعيم للبنية التحتية للنظام المصرفي، والمحافظة على ثقة العملاء بالجهاز المصرفي وذلك من خلال إصدار قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، والشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الآيان، وإطلاق مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام براق، وإنشاء وحدة الإشراف على نظم الدفع الهامة في فلسطين، وتطوير نظام المقاصة، وفتح حساب للحكومة الفلسطينية لدى سلطة النقد تمهيداً لإدارة إصدار السندات الحكومية، وغيرها من إنجازات نوعية. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت موجودات هذا الجهاز، ونمت ودائع العملاء، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسنت جودتها، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة.

وتشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2013 إلى حوالي 11,190.7 مليون دولار، مرتفعةً بنسبة 11.4% مقارنة مع نهاية العام 2012. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 281.1 مليون دولار وبنسبة بلغت 6.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2012، لتبلغ حوالي 4,480.1 مليون دولار. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 8,303.7 مليون دولار، متزايدة بنسبة 10.9% مقارنة بالعام 2012. وارتفع صافي حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة 8.3%، لتصل إلى 1,359.9 مليون دولار.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرتها نحو التحول إلى بنك مركزي عصري كامل الصلاحيات. وفي هذا الإطار، دعمت سلطة النقد رأسمالها بهدف زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2013 بنسبة 2.2%، لتصل إلى 94.1 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 3.2%، وذلك من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد إلى حساب رأس المال.

inflation rate between the West Bank and Gaza Strip led to variation in purchasing power of both the new Israeli shekel and the US dollar in both areas. Thus, the purchasing power of the new Israeli shekel in the West Bank dropped by 3.1 percent compared to a drop of 9.4 percent for the US dollar; whereas in Gaza Strip, the purchasing power of the new Israeli shekel rose by 0.8 percent compared with a 5.5 percent rise for the dollar.

Unemployment rates continued to climb during 2013 for the second consecutive year, following a relative recovery in 2011. The unemployment rate rose to 23.4 percent (of total labor force) compared with 23.0 percent in 2012, owing to an unemployment rate increase in Gaza between 2012 and 2013 from 31.0 percent to 32.6 percent combined with an unemployment rate decrease in the West Bank from 19.0 percent to 18.6 percent for the same period.

The balance of payments current account recorded a deficit of USD 1,317.4 million in 2013, thereby constituting 11.0 percent of GDP, compared to a deficit of 27.5 percent of GDP in 2012. The decline in the current account deficit is mainly attributed to a decline in the trade balance deficit, which recorded USD 4,877.0 million constituting 41.0 percent of GDP in 2013, compared with 51.1 percent in 2012. In addition, a rise in the value of current transfers contributed to the decline of the current account deficit, financing around 46.2 percent of the trade deficit in 2013, compared to 26.2 percent in 2012. Financial and capital account achieved a surplus of USD 1,265.5 million during 2013, and constituting 11.0 percent of GDP as compared to 28.0 percent in the previous year. The drop can be mainly attributed to a decline in net flows of other investment (currency and deposits).

On another note, deficit of fiscal balance (before subsidies) recorded an increase of around 2.2 percent in 2013 because of the marked increase in the volume of tax refunds and wages and salaries expenditure. Moreover, accumulated government arrears rose by around 30.2 percent between 2012 and 2013 mainly because of increase in the value of non-wage expenditure arrears. On the other hand, public debt fell by around 4.3 percent during 2013 as compared to the previous year to reach around USD 2,376.2 million. Likewise, public debt fell from 24.2 percent of GDP in 2012 to 19.9 percent in 2013.

In 2013, the PMA continued to make notable achievements in many areas, which positively affected the performance and stability of banks operating in Palestine amid international and regional political and economic crises and in a high-risk local environment. PMA continued to support the infrastructure of the banking system and maintain client confidence, including by passing the Palestine Deposit Insurance Corporation Law, commencing implementation of the second phase of the IBAN project, extending the Real-Time Gross Settlement (RTGS) to settle net transactions in the financial market (PEX) through BURQA system, founding a Payment Systems Monitoring Unit, developing the Clearing System and opening an account for the Palestinian government with the PMA in order to prepare for issuance of government bonds. As a result of these measures, financial indicators for the Palestinian banking system improved noticeably. Thus, banks' assets increased, customer deposits grew, credit facilities rose in size and quality, and the capability of the system to confront anticipated risks developed.

Financial indicators for banks operating in Palestine reveal that banks' total assets have increased to USD 11,190.7 million by end of 2013, indicating an increase of 11.4 percent over end of 2012. Credit facilities portfolio recorded a rise of around USD 281.1 million, increasing by 6.7 percent from end of 2012 to reach USD 4,480.1 million. This indicated the enhanced role of intermediation between surplus and deficit units of the economy and the increased provision of financing opportunities, thereby contributing to economic development. Moreover, customer deposits reached USD 8,303.7 million, increasing by 10.9 percent over 2012, while bank system equity rose by 8.2 percent to USD 1,359.9 million.

Overall, PMA maintained concerted efforts to become a modern full-fledged central bank. In that respect, PMA bolstered its capital for the purpose of enhancing its risk management capabilities and to overcome risks pertaining to exercising its authorities and responsibilities. PMA equity rose by 2.2 percent at the end of 2013 to reach USD 94.1 million because of an increase in paid-in capital by around 3.2 percent and the transfer of its realized profits to the capital account.

During 2013 the Palestinian economy continued to suffer as economic slowdown persisted for the second consecutive year. Growth recorded a distinct decline to 2.1 percent compared with 5.9 percent in 2012 and 12.2 percent in 2011. Underlying this economic slowdown is the notable decline in growth rate in the West Bank, which fell from 5.6 percent to 0.7 percent between 2012 and 2013. The growth rate in Gaza Strip fell from 6.6 percent to 6.3 percent for the same period. The slowdown in growth in the West Bank can be attributed to a set of factors, most prominent among which are the persistent weakness in the public sector and the inability of the private sector to support national economic development. Additional factors include the Israeli measures, restrictions and impediments, the continuous construction of settlements, not to mention the political uncertainty and its impact on investor confidence. With regard to Gaza Strip, the socio-economic situation remains unchanged, and the ongoing siege and blockade continue. Additionally, closure of Rafah crossing continues, which adversely affects commercial exchange between Gaza and Egypt. The slowdown resulted in the reduction of real GDP per capita in Palestine to USD 1,664.8, reflecting a 2.0 percent decline in the West Bank and a relative improvement by 2.7 percent in the Gaza Strip, recording USD 2,051.4 and USD 1,103.9, respectively.

Likewise, world economy underwent a slowdown driven by the failure of the euro area to avoid economic contraction and the sluggish economic growth in the USA, both negatively impacting global economic performance. Weak demand in developed countries has also resulted in deceleration of economies of emerging markets and developing countries (EMDCs), which negatively impacted global economic growth. Data reveal that world economy slowed down during 2013 to 3.0 percent from 3.2 percent in 2012, reflecting deceleration of economic growth of developed economies from 1.4 percent in 2012 to 1.3 percent in 2013. Similarly, economies of EMDCs slowed down from 5.0 percent in 2012 to 4.7 percent in 2013. Economic slowdown was accompanied by a drop in global inflation rate to 3.3 percent in 2013 down from 3.6 percent in 2012. The drop in inflation for developed countries between 2012 and 2013, from 1.9 percent to 1.3 percent, led to decline in global inflation, despite the increase in prices in EMDCs from 6.2 percent to 6.3 percent during the same period. On the other hand, unemployment levels exhibited different trends across countries. Whereas unemployment declined in USA, levels of unemployment increased across the euro zone and stabilised around their previous levels across EMDCs.

Despite the improvement of world economy in the second half of 2013, economic decline risks loomed, especially given increasing uncertainties regarding the efficacy of monetary policies and continued decline of prices in the euro area, in addition to US economy's inability to attain the desired economic recovery. At the same time, EMDCs are challenged with numerous risks that raise fears of further economic slowdown, particularly in light of weak monetary policy performance and deteriorating investor confidence in economic recovery. Yet, it is expected that the world economy will start to recover gradually with the beginning of 2014, particularly in developed countries and specifically in the euro area, ultimately reflecting positively on world economy as a whole.

In the region, Israeli economy slowed down from 3.4 percent in 2012 to 3.3 percent in 2013. The current events in Egypt and ensuing political instability weakened the Egyptian economy slightly as growth fell from 2.2 percent in 2012 to 2.1 percent in 2013. Meanwhile, the Jordanian economy witnessed a slight improvement following economic reforms as the growth rate increased from 2.7 percent in 2012 to 3.5 percent in 2013.

On the other hand, prices in Palestine sustained low and relatively contiguous levels of inflation in the past five years, albeit dropping notably in 2013. Inflation rate decreased to 1.7 percent during 2013, compared with 2.8 percent in 2012. Geographically, inflation rate in the West Bank declined from 4.1 percent to 3.1 percent between 2012 and 2013, whereas in Gaza Strip it fell to -0.8 percent in 2013 from 0.5 percent for 2012. The disparity in inflation rates between the West Bank and Gaza Strip causes a regional difference in purchasing power. Purchasing power of real wages earned by workers in the West Bank declined by approximately 0.9 percent during 2013, while in Gaza Strip despite price decreases, a larger decrease in workers' nominal wages resulted in a decline in their purchasing power by around 1.2 percent in 2013. The disparity in the

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، 2009-2013

Main Indicators of Palestinian Economy, 2009-2013

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	Indicator
الإنتاج والأسعار	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					Output and Prices
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)	7.4	9.3	12.2	5.9	2.1	Real GDP (2004 market prices)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.3	6.1	8.9	2.7	0.9-	Real Per Capita GDP
معدلات التضخم، فلسطين	2.8	3.7	2.9	2.8	1.7	Inflation rate, Palestine
الضفة الغربية	0.6	4.2	3.5	4.1	3.1	West Bank
قطاع غزة	4.4	1.7	0.6	0.5	0.8-	Gaza Strip
معدلات البطالة	(كثبة من القوى العاملة، Percent of labor force)					Unemployment Rate
فلسطين	24.6	23.7	20.9	23.0	23.4	Palestine
الضفة الغربية	17.7	17.2	17.3	19.0	18.6	West Bank
قطاع غزة	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	Gaza Strip
حسب التعريف الموسع، فلسطين	30.1	30.0	25.8	26.7	27.0	Broad definition, Palestine
الضفة الغربية	23.4	23.4	22.3	23.0	22.4	West Bank
قطاع غزة	43.8	43.7	33.1	34.1	35.7	Gaza Strip
الاستهلاك والاستثمار والادخار	(كثبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) (Percent of real GDP)					Consumption, Investment and Saving
الاستهلاك النهائي	127.7	118.7	120.7	128.3	125.0	Final Consumption
عام	105.6	95.6	93.1	98.5	95.7	Public
خاص	22.1	23.1	27.6	29.8	29.3	Private
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	21.7	19.1	16.6	15.8	14.3	Gross Fixed Capital Formation
عام	11.6	9.7	10.9	11.2	9.9	Public
خاص	9.8	8.2	9.2	8.7	8.4	Private
الادخار المحلي	27.8-	27.6-	19.7-	28.3-	25.0-	Domestic Saving
المالية العامة	(كثبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					Public Finance
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	43.9	38.1	32.3	31.0	30.8	Total Net Revenue and External Aid
الإيرادات المحلية (صافي)	23.0	22.8	22.3	21.9	19.4	Domestic Revenue (net)
إيرادات ضريبية	4.5	5.7	4.9	4.7	5.0	Tax
إيرادات غير ضريبية	4.2	3.2	2.3	2.3	2.1	Non-tax
إيرادات المقاصة	16.2	14.9	15.2	15.4	14.2	Clearance Revenue
رديات ضريبية (-)	1.9	1.0	0.1	0.5	1.9	Tax refund (-)
المنح والمساعدات الخارجية	20.9	15.3	10.0	9.1	11.4	Foreign Aid
إجمالي النفقات العامة	46.3	39.2	33.3	31.8	28.7	Total Expenditures

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	Indicator
النفقات الجارية وصافي الإقراض	43.5	35.9	30.3	29.7	27.3	Current Expenditures and Net Lending
نفقات الأجور والرواتب	21.2	18.8	17.2	15.2	15.2	Wage Expenditure
نفقات غير الأجور	17.0	13.9	11.7	11.8	10.3	Non-Wage Expenditure
صافي الإقراض	5.3	3.2	1.4	2.7	1.8	Net Lending
النفقات التطويرية	2.8	3.3	3.0	2.1	1.4	Development Expenditures
الرصيد الجاري	20.4-	13.0-	8.0-	7.9-	7.8-	Current Balance
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	23.2-	16.3-	11.1-	9.9-	9.2-	Overall Balance (Excl. Foreign Aid)
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	2.3-	1.0-	1.1-	0.8-	2.2	Overall Balance (Inc. Foreign Aid)
الدين العام الحكومي	25.8	22.6	22.6	24.2	19.9	Government Public Debt
القطاع الخارجي	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					External Sector
الصادرات من السلع والخدمات	18.0	18.0	22.6	18.5	19.1	Exports of Goods and Services
الواردات من السلع والخدمات	75.4	65.6	73.0	69.9	60.0	Imports of Goods and Services
صافي الدخل المحول من الخارج	13.0	13.2	11.7	10.5	10.9	Income From Abroad, net
منه: تعويضات العاملين في الخارج	12.4	12.9	11.4	10.3	10.8	Of which: compensation of employees
التحويلات الجارية بدون مقابل	33.7	26.1	13.8	13.5	18.9	Current transfers, net
منها: للقطاع الحكومي	22.1	14.6	7.4	5.1	9.0	Of which: to public sector
الحساب الجاري	10.7-	8.3-	24.9-	27.4-	11.1-	Current Account
القطاع النقدي	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					Monetary Sector
موجودات سلطة النقد	8.9	9.9-	11.2-	7.8	6.7	PMA Assets
موجودات المصارف	6.0	8.7	6.1	7.7	11.3	Banks Assets
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	22.2	29.2	23.0	18.3	6.7	Direct Credit Facilities
منها: تسهيلات القطاع الخاص	23.3	28.3	19.6	14.0	11.4	Of which: to the private sector
ودائع العملاء	2.3	8.0	2.5	7.3	11.0	Customer Deposits
منها: وداائع القطاع الخاص	9.1	6.8	4.4	7.5	11.1	Of which: from the private sector
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	13.8-	7.2-	5.9-	6.6-	16.4	Balances Abroad
حقوق الملكية	12.4	13.9	8.4	6.2	8.1	Ownership Equity
منها: رأس المال المدفوع	15.3	10.9	8.0	2.3	3.7	Of which: paid-up capital
بنود تذكيرية	Memorandum Items					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2004=100)	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	6,942.7	Real GDP (USD Million, 2004 = 100)
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	6,719.6	8,330.6	9,775.3	10,254.6	11,942.9	Nominal GDP (USD Million)
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	493.0	490.0	476.9	477.6	541.5	Al-Quds Stock Market Index (point)
سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)	3.92	3.73	3.58	3.85	3.61	Actual Exchange rate (USD/NIS)

المحتويات

i	تقديم
ii	الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية
iv	الملخص التنفيذي
1	الفصل الأول: تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي
3	الجزء الأول: تطورات الاقتصاد المحلي
3	الأداء الاقتصادي
8	الأنشطة الاقتصادية
11	الطلب الكلي
12	التضخم، والأسعار، والقوة الشرائية
14	القوى العاملة والإنتاجية
15	العمالة
16	البطالة
16	معدل الأجر اليومي
17	الإعالة الاقتصادية
17	الإنتاجية
19	الآفاق الاقتصادية المحلية
21	الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد العالمي
21	الأداء الاقتصادي
22	النمو
22	السياسات الاقتصادية
24	المخاطر الاقتصادية
25	أسعار النفط
25	الأسعار والتضخم
26	أسعار الغذاء
26	أسعار الذهب
26	سوق العمل والبطالة
27	ميزان المدفوعات
28	الاستثمار الأجنبي المباشر
29	الاحتياطيات الدولية
30	التطورات المالية العالمية
30	أسعار الفائدة
31	أسعار الصرف
32	مؤشرات أسواق المال العالمية
32	آفاق الاقتصاد العالمي
35	الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة
37	الإيرادات العامة والمنح
40	الإنفاق العام
40	الانفاق الجاري وصافي الاقتراض
41	النفقات التطويرية
42	الرصيد المالي
42	المتأخرات
43	الدين العام

45	الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي
47	التجارة الخارجية السلعية المسجلة
49	ميزان المدفوعات
49	الحساب الجاري
53	الحساب الرأسمالي والمالي
53	استدامة الحساب الجاري
55	وضع الاستثمار الدولي
57	الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني
59	الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية
59	العلاقة مع المصارف
59	القوانين والتعليمات الرقابية
64	المتابعة الرقابية
65	سياسة الانتشار والتفزع المصرفي والاشتغال المالي
66	التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية
68	العلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى
68	العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة
69	العلاقة مع الصرافين
70	العلاقة مع الحكومة والمؤسسات والهيئات المحلية الأخرى
71	العلاقة مع الجمهور
75	العلاقات الدولية
76	النشاط المالي
78	البحث والتطوير
78	المنشورات
78	الكادر الوظيفي والتدريب
81	الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني
81	موجودات المصارف العاملة في فلسطين
82	محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة
86	التوظيفات الخارجية
86	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
87	المحفظة الاستثمارية
87	بنود أخرى
87	مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين
87	الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين
89	صافي حقوق الملكية
90	بنود أخرى
90	الأرباح والخسائر
91	نظام المدفوعات المدار من قبل سلطة النقد
92	أسعار الفائدة
93	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية
93	مؤسسات الإقراض المتخصصة
94	شركات الصرافة
94	بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)
96	قطاع التأمين
97	الرهن العقاري والتأجير التمويلي
99	الملاحق الإحصائية

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي

- شكل 1-1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2009-2013 4
- شكل 2-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2012 و 2013 4
- شكل 3-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2012-2013 8
- شكل 4-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2012-2013 8
- شكل 5-1: الطلب الكلي في فلسطين، 2009-2013 11
- شكل 6-1: الاستثمار الخاص والعام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013 11
- شكل 7-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2009-2013 12
- شكل 8-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2009-2013 12
- شكل 9-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2009-2013 13
- شكل 10-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2013 13
- شكل 11-1: القوة الشرائية لدولار في فلسطين، 2009-2013 14
- شكل 12-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2013 14
- شكل 13-1: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس والفئة العمرية، 2013 15
- شكل 14-1: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2013 15
- شكل 15-1: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2013 15
- شكل 16-1: معدلات البطالة في فلسطين، 2009-2013 16
- شكل 17-1: معدل الأجر اليومي الاسمي لعمال الفلسطينيين، 2009-2013 16
- شكل 18-1: معدل الإعالة الاقتصادية، 2009-2013 17
- شكل 19-1: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2009-2013 17
- شكل 20-1: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2014 19
- شكل 21-1: النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2009-2013 22
- شكل 22-1: مستويات التضخم العالمية، 2009-2013 25
- شكل 23-1: متوسط أسعار النفط الخام، 2009-2013 25
- شكل 24-1: مؤشر أسعار الغذاء العالمي، 2009-2013 26
- شكل 25-1: أسعار الذهب العالمية، 2009-2013 26
- شكل 26-1: رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013 27
- شكل 27-1: النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2009-2013 27
- شكل 28-1: شروط التبادل التجاري في العالم، 2009-2013 28
- شكل 29-1: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2009-2013 28
- شكل 30-1: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2009-2013 29
- شكل 31-1: الأصول الاحتياطية الرسمية لدول الصاعدة والنامية، 2012 و 2013 29
- شكل 32-1: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2013 31
- شكل 33-1: مؤشرات أسواق المال العالمية، 2011-2013 32

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

- شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2013 37
- شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الاقتراض، 2009-2013 38
- شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)، 2013 40
- شكل 4-2: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2009-2013 40
- شكل 5-2: نفقات غير الأجور، 2013 41
- شكل 6-2: العجز/الفائض المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013 42
- شكل 7-2: متأخرات السلطة الفلسطينية، 2009-2013 43
- شكل 8-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2009-2013 44
- شكل 9-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013 44

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

- شكل 1-3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2013 48
- شكل 2-3: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2013 48
- شكل 3-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013 49
- شكل 4-3: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2009-2013 49
- شكل 5-3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013 50
- شكل 6-3: الدخل المحول من الخارج، 2009-2013 51
- شكل 7-3: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2009-2013 52
- شكل 8-3: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2009-2013 52
- شكل 9-3: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2009-2013 53

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

- شكل 1-4: فروع المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2009-2013 65
- شكل 2-4: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2013 76
- شكل 3-4: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2013 77
- شكل 4-4: إجمالي موجودات المصارف في فلسطين، 2009-2013 81
- شكل 5-4: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013 82
- شكل 6-4: توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع والعمل، 2013 82
- شكل 7-4: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2013 83
- شكل 8-4: التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2009-2013 83
- شكل 9-4: العلاقة بين التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية، 2009-2013 86
- شكل 10-4: الأرصدة الخارجية كنسبة من موجودات المصارف، 2009-2013 86
- شكل 11-4: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011-2013 87
- شكل 12-4: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2009-2013 88
- شكل 13-4: توزيع وودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2013 88
- شكل 14-4: توزيع وودائع العملاء حسب النوع والعمل، 2013 88
- شكل 15-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2013 89
- شكل 16-4: صافي حقوق ملكية المصارف، 2009-2013 89
- شكل 17-4: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2013 89
- شكل 18-4: الدخل الصافي لمصارف العاملة في فلسطين، 2009-2013 90
- شكل 19-4: هيكل إيرادات المصارف نهاية العام 2013 90
- شكل 20-4: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة لتقاص، 2009-2013 91

92	شكل 4-21: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2013
93	شكل 4-22: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2013
94	شكل 4-23: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2009-2013
95	شكل 4-24: الحصة القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2013
95	شكل 4-25: الحصة القطاعية لقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2013
96	شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2009-2013
96	شكل 4-27: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2013
96	شكل 4-28: الأهمية النسبية لتعويضات المدفوعة، 2013

المصادر

5	صندوق 1: أهم تحديات الاقتصاد الفلسطيني
9	صندوق 2: تقدير فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني
18	صندوق 3: مشروع الضمان الاجتماعي لقطاع الخاص الفلسطيني
23	صندوق 4: اليابان: سياسات آبي الاقتصادية (Abenomics)
62	صندوق 5: دور سلطة النقد في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
72	صندوق 6: حملات التوعية المصرفية
73	صندوق 7: الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي
84	صندوق 8: التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي

الملاحق الإحصائية

101	الفصل الأول: تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي
102	الجزء الأول: تطورات الاقتصاد المحلي
102	جدول (1-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2009-2013
103	جدول (2-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2009-2013
104	جدول (3-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2009-2013
105	جدول (4-1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2009-2013
107	جدول (5-1): التنبؤات الاقتصادية، 2014
108	الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد العالمي
108	جدول (6-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2009-2013
109	جدول (7-1): معدلات التضخم العالمية، 2009-2013
110	جدول (8-1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2009-2013
110	جدول (9-1): معدلات الفائدة الرسمية، 2009-2013
111	جدول (10-1): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2009-2013
112	جدول (11-1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2009-2013
113	جدول (12-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2009-2013
114	جدول (13-1): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2009-2013
114	جدول (14-1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول المصاعدة والنامية، 2009-2013
117	الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة
118	جدول (1-2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2013
119	جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2013
120	جدول (3-2): خدمة الدين العام الحكومي، 2011-2013
120	جدول (4-2): المتأخرات المتراكمة على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2013
121	الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي
122	جدول (1-3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2009-2013
123	جدول (2-3): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2010-2013
125	الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني
126	الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية
126	جدول (1-4): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2009-2013
127	جدول (2-4): مؤشرات الانتشار والاشتغال المالي في فلسطين، 2009-2013
128	جدول (3-4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013
129	جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013
130	جدول (5-4): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013
131	جدول (6-4): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013

الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين

132	جدول (7-4): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2009-2013
133	جدول (8-4): بيان الأرباح والخسائر للجهاز المصرفي الفلسطيني، 2009-2013
134	جدول (9-4): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2009-2013
135	جدول (10-4): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013
136	جدول (11-4): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013
137	جدول (12-4): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2013
138	جدول (13-4): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات حسب العملة، 2009-2013
139	جدول (14-4): حركة المقاصة الفلسطينية، 2009-2013
140	جدول (15-4): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2010-2013

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

141	جدول (16-4): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2009-2013
141	جدول (17-4): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2009-2013
142	جدول (18-4): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2011-2013
142	جدول (19-4): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2009-2013
143	جدول (20-4): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2009-2013



الفصل الأول

تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي



الجزء الأول تطورات الاقتصاد المحلي

نظرة عامة

يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية على حد سواء. وتأخذ التحديات الخارجية أشكالاً عدة، منها الاحتلال الإسرائيلي والقيود المتعددة التي فرضها هذا الاحتلال عبر السنوات على التجارة الفلسطينية (الإغلاقات الداخلية والخارجية) وعلى حرية الحركة والتنقل والنفاذ (العمالة الفلسطينية في إسرائيل، والنمو ومستوى الطلب في الاقتصاد الإسرائيلي كون إسرائيل الشريك التجاري الرئيس للاقتصاد الفلسطيني)، والتذبذب في تدفق المساعدات الخارجية، ونظام مالي متعدد العملات يعتمد على سياسات نقدية تنفذ من قبل الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل، وسعر صرف العملة الإسرائيلية. في حين تتمثل التحديات الداخلية في انعدام اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي، وتراجع دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، في ظل محدودية دور القطاع العام وعدم قدرته على لعب المحرك الرئيس للنمو في المدى الطويل.

وتعتبر هذه العوامل مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد وتسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط الاقتصادي والنمو، خاصة وأن حراك النشاط والأداء في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كغيره من الاقتصادات، على حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

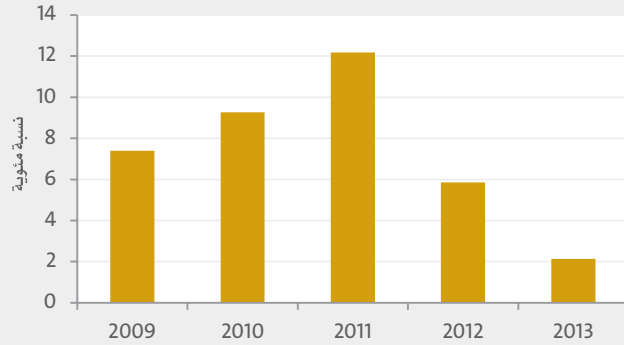
ومع تزايد حدة هذه الصدمات في السنوات الأخيرة، تزايد تأثيرها على الأداء الاقتصادي، وتعمق بشكل واضح خلال العام 2013، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني مزيداً من التباطؤ في معدلات نموه، وارتفاعاً في معدلات البطالة، والتضخم. من ناحية أخرى، تشير توقعات سلطة النقد بشأن الأفاق الاقتصادية، إلى حدوث تحسن طفيف في مستوى أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 متزامناً مع ارتفاع في معدل التضخم وبقاء معدلات البطالة ضمن مستوياتها المرتفعة.

الأداء الاقتصادي

شهد الاقتصاد الفلسطيني للعام الثالث على التوالي، تباطؤاً في أدائه، بعد مسيرة من النمو المضطرب بدأها في العام 2007. وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تعمق هذا التباطؤ في العام 2013، إذ لم تتعدى نسبة النمو الحقيقي 2.1%، مقابل 5.9% في العام 2012، وحوالي 12.2% في العام 2011. ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004) إلى حوالي 6,942.7 مليون دولار¹. يأتي هذا التباطؤ في ظل مسارين متباينين للنمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية

¹ تقديرات لسلطة النقد مبنية على بيانات أولية غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. قابلة للتعديل والتغيير.

شكل 1-1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2009-2013



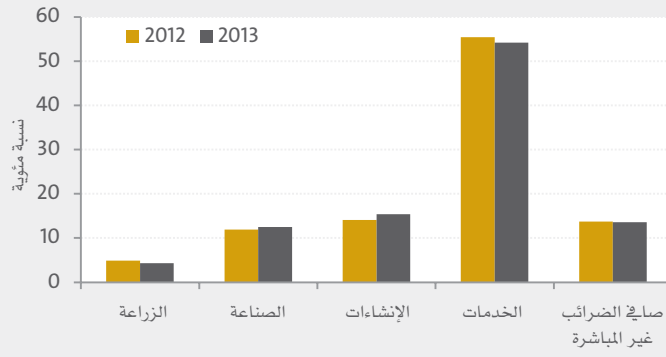
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

تحقيق مستويات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي. أما على مستوى قطاع غزة، فبالإضافة إلى استمرار الحصار الاقتصادي المفروض من قبل إسرائيل، شهدت العلاقة مع الجانب المصري مزيداً من التردّي، انعكست تداعياتها بدرجة أساسية على الحركة التجارية (تدمير عدد كبير من الانفاق والإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي) وعلى كافة جوانب الحياة الاقتصادية بشكل عام.

شهد النشاط الاقتصادي تباطؤاً حاداً إلى حوالي 0.7% مقارنة مع 5.6% في العام 2012، ليبلغ الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5,064.4 مليون دولار. في حين كان التباطؤ أقل حدة في قطاع غزة، إلى 6.3% مقارنة مع 6.6% في العام 2012، ليصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 1,878.3 مليون دولار.

ويعزى هذا التباطؤ في الأداء الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها على مستوى الضفة الغربية، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل تراجع أداء القطاع العام، بالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي حدت من قدرة هذا الاقتصاد على

شكل 2-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2012 و2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

عادةً ما تستخدم الدول التغير في متوسط نصيب الفرد كمؤشر لمستوى الرفاه الاجتماعي، الذي يبين الأثر الفعلي للنمو الاقتصادي على دخل الفرد، آخذين بعين الاعتبار معدل النمو السكاني. وفي هذا السياق، ونتيجة لتباطؤ الأداء الاقتصادي، تراجع نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2013 بحوالي 0.9% مقارنة مع العام 2012، ليصل إلى مستوى 1,664.8 دولار.

وبالرغم من ارتفاع دخل الفرد في قطاع غزة وانخفاضه في الضفة الغربية خلال العام 2013، إلا أن الفجوة في مستويات الدخل بين المنطقتين لا تزال قائمة، حيث بلغ دخل الفرد في قطاع غزة حوالي 1,104.0 دولار مرتفعاً بما نسبته 2.7% مقارنة بالعام السابق، بينما بلغ دخل الفرد

في الضفة الغربية حوالي 2,051.4 دولار (تقريباً ضعف مستواه في القطاع) متراجعاً عن العام الماضي بما نسبته 2.0%.

إن تضيق هذه الفجوة في مستويات الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الآخذة بالاتساع عبر السنوات، يستوجب بالضرورة تحقيق اقتصاد قطاع غزة، وعلى مدى السنوات القادمة، لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تفوق تلك المتحققة في الضفة الغربية، والذي لن يتم إلا من خلال تبني وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنموية المناسبة.

صندوق 1: أهم تحديات الاقتصاد الفلسطيني

بينت خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2014-2016 جملة من التحديات الداخلية والخارجية المتداخلة، التي تتسبب في إعاقة العمل التنموي الفلسطيني. وأهم هذه التحديات هي:

الاحتلال الإسرائيلي

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أخطر التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني. فالاحتلال لا يزال مستمراً في فرض حصار شديد على قطاع غزة، وفي سيطرته على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية، بما فيها المنطقة «ج» والقدس الشرقية، وفي بناء جدار الفصل العنصري والاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات عزل وتهويد القدس الشرقية ومقدساتها. كما لا يزال الاحتلال يتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني من حدود وأراض زراعية وموارد طبيعية وأجواء، ويقطع أوصاله ويقيد تجارته وحركته، ملحقاً بذلك الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، يشير تقرير صادر عن البنك الدولي، إلى أن عدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية (المنطقة ج)، والتي تشكل في معظمها أراض زراعية غنية بالموارد الطبيعية والتراثية قد كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تقدر بنحو 3.4 مليار دولار. كما تشير التقديرات الواردة في التقرير من ناحية أخرى، إلى أن السماح بتنمية مؤسسات الأعمال والاستثمار في المنطقة «ج» يمكن أن يضيف نحو 35% إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، الأمر الذي قد يسهم بصورة كبيرة في التقليل من الاعتماد الفلسطيني على المعونات، إضافة إلى أنه قد يحدث تحولاً في الاقتصاد وتحسناً في آفاق النمو المستدام.

الانقسام السياسي والإداري الداخلي

رغم الانفراج النسبي نتيجة انتهاء الانقسام بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الربع الثاني من عام 2014، ظل إرث هذا الانقسام يلقي بظلاله الثقيلة على الاقتصاد ويعقد اكتمال مشروع الاستقلال وبناء الدولة. كما يجعل التعامل مع العديد من المشكلات المعقدة والمتشابكة على مستوى تحقيق التنمية المتوازنة في جميع أرجاء الوطن ومحاربة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية النوعية في غاية الصعوبة. وفي ذات الوقت ظل إرث هذا الانقسام يؤدي إلى إرباكات تخطيطية ومسؤوليات مالية غير متوازنة ولا تتواءم مع الالتزامات الواجبة تجاه المجتمع الفلسطيني ككل. كذلك ظل تعطل المجلس التشريعي يعيق تبني منظومة تشريعية عصرية وموحدة بين شطري الوطن، تكون منسجمة مع المعايير الدولية.

تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية

تشهد فلسطين في ظل هذا الوضع السياسي وكنتيجة له، تراجعاً في الوضع الاقتصادي العام انعكس في انخفاض معدلات النمو، وفي زيادة معدلات البطالة والفقر وفي إفقار شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني، وفي تراجع حجم الاستثمار، وفي عجز الميزان التجاري. وقد جاء ذلك نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية (القيود والمعوقات المفروضة على حركة الأفراد والبضائع والتحكم بالمعابر، ومنع الوصول واستثمار الموارد الطبيعية والتراثية الكامنة في المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية. بالإضافة إلى الحصار الصارم المفروض على قطاع غزة منذ العام 2008 وإعاقة عملية التبادل التجاري بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبالأخص مواد البناء التي لها تأثير كبير على الحركة الاقتصادية في القطاع). وتدلل المؤشرات إلى تقلبات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، ففي حين حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين في العام 2011 نمواً بلغ 12.2% بالمقارنة مع العام 2010، تراجع هذا النمو في العام 2012 إلى 5.9%. ويعزى النمو المرتفع خلال العام 2011 إلى ارتفاع نسبة النمو في قطاع غزة، والذي بلغ 23.0% نتيجة لمشاريع البناء الممولة من الجهات الدولية، مقارنة مع 5.2% في الضفة الغربية. مع العلم أن غالبية هذا النمو مرده إلى قطاع الخدمات وليس القطاعات الإنتاجية. أما التراجع في معدلات النمو فيعود إلى تذبذب الدعم الخارجي لفلسطين، وتراجع في الاستثمار الخاص. كما ارتفع العجز الجاري في العام 2012 لتصل نسبته إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي يعكس بدوره مدى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني أمام الاقتصادات الخارجية، وخاصة إسرائيل. وتشير البيانات إلى استمرار التراجع في نمو الناتج المحلي جراء بقاء الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين على ما كان عليه خلال العام 2012، حيث انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.1% في العام 2013. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.4%، و1.8%، و1.5% في الأعوام 2014، و2015، و2016 على التوالي حسب توقعات سلطة النقد الفلسطينية.

وبدوره أدى التراجع الاقتصادي إلى تفاقم الأزمة المالية للحكومة وعدم قدرتها على الإيفاء بجميع التزاماتها وتراكم المتأخرات المستحقة، وإلى ارتفاع معدلات المديونية التي وصلت في نهاية العام 2013 إلى 4,265 مليون دولار، أو ما نسبته 35% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد جاء ذلك نتيجة للسياسة التعسفية المتمثلة باحتجاز العائدات الضريبية الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية بين حين وآخر من جهة، وعدم ورود المساعدات الخارجية الكافية وتراجع تمويل المشاريع التطويرية، بما في ذلك شبكة الأمان المالي العربية من جهة ثانية. كما أدى التراجع الاقتصادي إلى التأثير سلباً على الإيرادات المتحققة لخزينة الدولة كالضرائب المحلية وإيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة والإيرادات غير الضريبية. ولتدارك الوضع قامت الحكومة بالاقتراض من المصارف العاملة في فلسطين لفترات قصيرة، الأمر الذي أدى إلى تخصيص جزء كبير من أموال الجهات المانحة لصالح خدمة هذه الديون. وكان لتراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص تأثيراً حاداً على الاقتصاد الفلسطيني ونموه، من حيث تجميد حركة السيولة النقدية وتقويض الثقة بالحكومة وزيادة تكلفة الشراء لديها.

الفقر والبطالة

أدى الوضع السياسي والاقتصادي القائم إلى تراجع في الوضع المعيشي العام للسكان. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ في الفرص الاقتصادية، وجسر التباين والتفاوت القائم في المجتمع بسبب اختلاف الجنس أو العمر بين الفئات السكانية من جهة، وبين التجمعات السكانية والمناطق الجغرافية من جهة أخرى، إلا أن قضايا الفقر والبطالة واتساع الفجوة الاجتماعية ظلت تشكل تحدياً جوهرياً أمام تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني. فلا تزال معدلات الفقر مرتفعة، لا سيما في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حوالي 25.8%، مع وجود تفاوت كبير الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 17.8% و38.8% على التوالي. ويعاني 12.9% من هؤلاء الفقراء من الفقر الشديد، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة، مما يضاعف العبء على برامج الحماية الاجتماعية، ويزيد الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وهناك ترابط وثيق بين البطالة والفقر، فقد بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة 23.4% خلال العام 2013، وما يزال التفاوت كبيراً في معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 32.6% في قطاع غزة مقابل 18.6% في الضفة الغربية لنفس الفترة. من جهة ثانية، ما يزال الفرق بين الذكور والإناث في معدلات البطالة كبيراً، ففي حين بلغت البطالة بين الذكور 20.6%، وصلت إلى 35.0% بين الإناث. وتتركز أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت 41.0% بواقع 36.9% للذكور و64.7% للإناث، الأمر الذي يدفع العدد الأكبر منهم للتفكير بالهجرة، وبالتالي خسارة الموارد البشرية الشبابية التي تعتبر عماد المجتمع الفلسطيني وعنصراً أساسياً في عملية تحقيق النمو الاقتصادي. كما تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية، مما يتطلب المزيد من الجهود من أجل الوقوف على أوجه التباين هذه ومعالجتها، سواء كان ذلك بسبب اختلاف الجنس أو العمر أو بين التجمعات السكانية أو غير ذلك من التصنيفات. أما فيما يتعلق بمعدلات الفقر فقد لوحظ تفاوتاً كبيراً بين الأسر التي يشارك أربابها في القوة العاملة وغير المشاركين، حيث بلغت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي لا يشارك أربابها في القوة العاملة 33%، في حين انخفضت هذه النسبة إلى 24.4% بين الأسر التي أربابها من المشاركين. أما بين العاملين والعاطلين عن العمل من المشاركين، فبلغت نسبة الفقر بين الأفراد للأسر التي أربابها عاطلين عن العمل 48.4%، وهي تفوق كثيراً عما هي لدى الأفراد في الأسر التي أربابها يعملون والبالغة 21.9%.

وعليه، فإن أهم التحديات التي تواجه وضع السياسات الفلسطينية تكمن في الحد من التباطؤ الاقتصادي والنهوض به في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والصعوبات الاقتصادية السائدة.

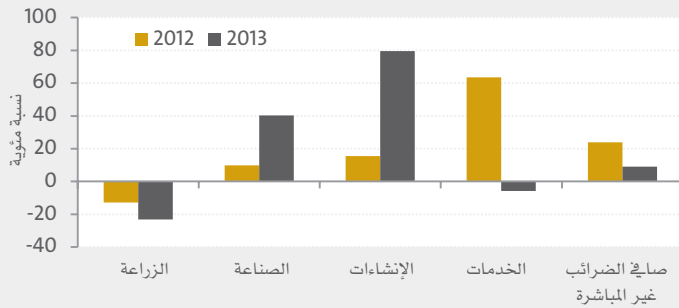
المصادر:

خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، كانون ثاني 2014.

سلطة النقد الفلسطينية.

Access to Area C Key to Economic Recovery, World Bank, December 13, 2013.

شكل 3-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2012-2013



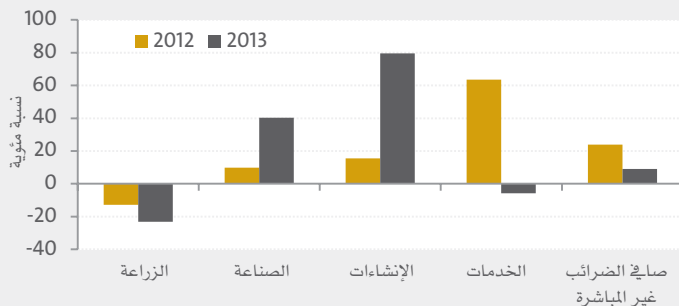
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً تسيطر أنشطة الخدمات² على الجزء الأكبر من ناتجه المحلي. كما أن أداء أنشطة الخدمات يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي. وخلال العام 2013، ساهمت أنشطة الخدمات بحوالي 54.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة بنسبة 32.2% (15.4% للإنشاءات، و12.5% للصناعة، و4.3% للزراعة)، في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة³ حوالي 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهد جانب العرض من الناتج المحلي الإجمالي نمواً في أداء النشاط الصناعي بنحو 7.2% مقارنة مع العام 2012، وفي نشاط الإنشاءات بحوالي 12.1%، مقابل تراجع أداء النشاط الزراعي بحوالي 10.1%، إلى جانب تراجع طفيف بنحو 0.2% في أنشطة الخدمات. ويشير تحليل أداء أنشطة الخدمات أن بعضها حقق نمواً وصل إلى حوالي 10.3% كما في نشاط النقل والتخزين، و7.5% كما في نشاط الخدمات المالية. في حين تراجع أداء بعضها الآخر، وبلغت 1.4% كما في نشاط التجارة الداخلية، و5.7% كما في نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بما كان عليه في العام 2012. ويشكل تراجع أداء كل من التجارة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبب الرئيس لتراجع مجمل أداء قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁴.

وفي ذات السياق، جاءت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو⁵ متسقة إلى حد ما مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. إذ يشير التحليل إلى أن نشاطي الصناعة والإنشاءات شكلا رافعة النمو المتحقق في العام 2013، إذ أن حوالي 80% من النمو المتحقق في العام 2013 البالغ 2.1% يرتبط بأداء نشاط الإنشاءات، في حين ساهم أداء النشاط الصناعي بحوالي 40%، وصافي الضرائب غير المباشرة بحوالي 9% من هذا النمو. وفي المقابل، لعب نشاطا الزراعة والخدمات دور المثبط، حيث أسهم تراجع أداء النشاط الزراعي في تثبيط النمو بحوالي 23%، بينما أسهم تراجع أداء نشاط الخدمات في تثبيط النمو بحوالي 6%.

شكل 4-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2012-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

كما يظهر تباين واضح في المساهمة القطاعية في معدلات النمو بين العامين 2012 و2013، وخصوصاً في أنشطة الصناعة، الإنشاءات، والخدمات. حيث ارتفعت مساهمة نشاطي الصناعة والإنشاءات بشكل ملحوظ، بينما انقلبت مساهمة أنشطة الخدمات إلى مساهمة سلبية في معدل النمو المتحقق خلال العام 2013. واستمرت المساهمة السلبية لنشاط الزراعة للعام الثاني على التوالي، ويرجع ذلك إلى التقلبات المناخية بشكل رئيسي التي أثرت على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي جرّاء العديد من القيود والمعوقات.

2 تشمل الخدمات الإنتاجية كالتجارة الداخلية، والنقل، والخدمات غير الإنتاجية كالخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة العامة والدفاع وغيرها من الخدمات.

3 تشمل الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.

4 تساهم هذه الأنشطة بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وينحو 36.6% من نشاط الخدمات لعام 2013.

5 مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

صندوق 2: تقدير فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني

تسترشد البنوك المركزية والحكومات بالعديد من المؤشرات في تقييمها وتحليلها للوضع الراهن للاقتصاد، وفي استقراءاتها لأفاقه المستقبلية، وذلك لمساعدتها على اتخاذ السياسات النقدية والمالية العامة المناسبة. ويعتبر مؤشر فجوة الإنتاج من بين المؤشرات التي تحظى باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية، كونه يعبر من جهة عن الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والناتج المحلي المحتمل كنسبة من الناتج المحتمل، كما يعبر من جهة ثانية عن المستوى الممكن الوصول إليه من الناتج المحلي في ظل الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد (العمالة، رأس المال، والتكنولوجيا). والأهم من ذلك، أنه يعتبر مؤشراً هاماً على دورة الأعمال وعلى الضغوط التضخمية، حيث ترتبط فجوة الإنتاج الموجبة بزيادة الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد، في حين تؤثر الفجوة السالبة على زيادة الناتج المحتمل عن الناتج الفعلي وعدم استخدام الموارد المتاحة بالصورة المثلى. وفي كلتا الحالتين يجب أن تتكامل السياسة النقدية والمالية العامة للحفاظ على المستويات المستهدفة في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد.

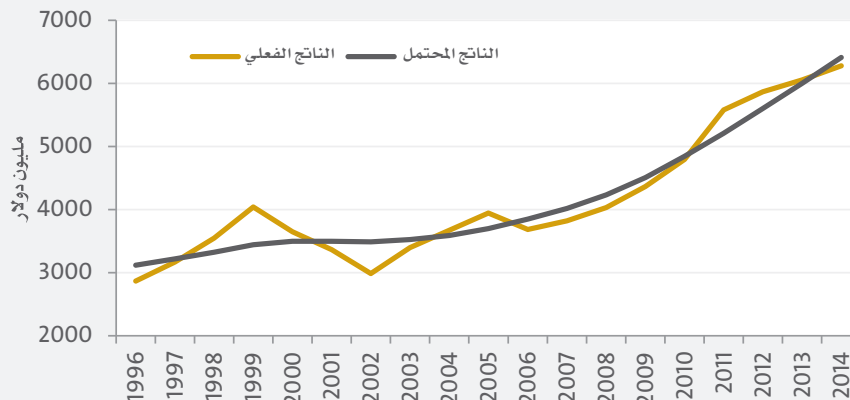
وتستخدم في العادة عدة منهجيات لتقدير الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج، منها ما يعتمد على الأساليب الإحصائية مثل (Univariate filters) و (Multivariate filters)، التي يتم من خلالها احتساب متجه (Trend) يعتمد على الزمن أو متجه خطي للناتج الفعلي يمثل الناتج الفعلي أو تحليل الناتج الفعلي إلى عدة سلاسل تمثل التغيرات في الناتج الفعلي. ولكن يؤخذ على هذه الأساليب إنها لا تعتمد على النظرية الاقتصادية ولا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

وهناك منهجيات أخرى تستخدم لتقدير فجوة الإنتاج تعتمد في تقديرها على النظرية الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار الصدمات في جانب الطلب والعرض في الاقتصاد. ويعتبر تقدير دالة الإنتاج (Cobb-Douglas production function) المبني على جانب العرض في الاقتصاد، من أهم الطرق المستخدمة في تقدير فجوة الإنتاج وفق هذا المنهج. ويتيح استخدام هذه الطريقة تفسير النمو في الناتج الفعلي والمحتمل على أساس سلوك عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، والتكنولوجيا). كما يتم من خلال هذا الأسلوب تحليل مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في نمو الناتج المحتمل وإمكانية معرفة مصدر التغير الهيكلي في الناتج المحتمل. لكن يؤخذ على هذا المنهج أن تقدير فجوة الإنتاج تواجه عدة إشكاليات، أهمها عدم اليقين بشأن البيانات الفعلية المعرّضة للتفتيش والتغير من فترة إلى أخرى.

وبغرض تقدير الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، قامت سلطة النقد بتقديرهما بناءً على الطرق الإحصائية والاقتصادية. فمع تعرض الاقتصاد الفلسطيني لعدة صدمات «تغيرات هيكلية» جراء الظروف السياسية والاقتصادية في الفترة السابقة، جعل من الصعب تفسير سلوك الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج باستخدام الطرق الإحصائية فقط. لذلك تم تقديرهما أيضاً باستخدام دالة الإنتاج الكلي للتمييز بين الصدمات في جانب الطلب والعرض من جهة، ومعرفة تأثير الصدمات الخارجية على النمو في الناتج الفعلي والمحتمل من جهة أخرى.

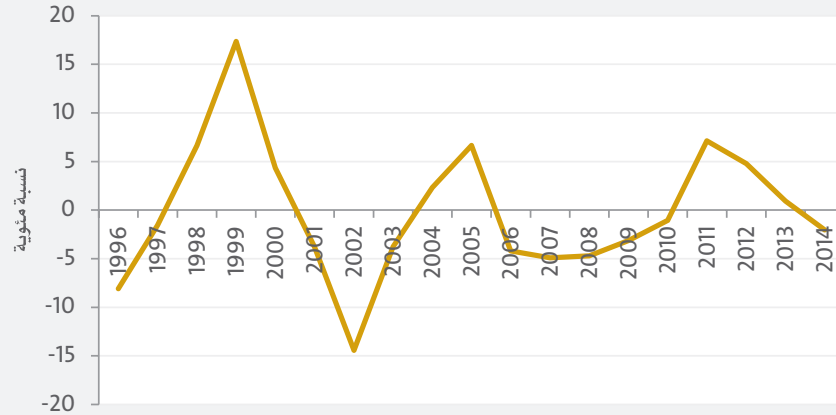
ويوضح الشكل أدناه حجم الناتج الفعلي الحقيقي والمحتمل بأسعار التكلفة في فلسطين خلال الفترة (1996-2014)، حيث يلاحظ ارتفاع الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل في فترات الاستقرار الاقتصادي والسياسي وانخفاضه في فترات عدم الاستقرار. وقدرت قيمة الناتج المحتمل في عام 2013 حوالي 6,000.8 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الناتج الفعلي بأسعار التكلفة حوالي 6,056.4 مليون دولار. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الناتج المحتمل إلى 6,411.5 مليون دولار في عام 2014.

الناتج الفعلي الحقيقي والمحتمل بأسعار التكلفة في فلسطين باستخدام منهجية دالة الإنتاج، 1996-2014



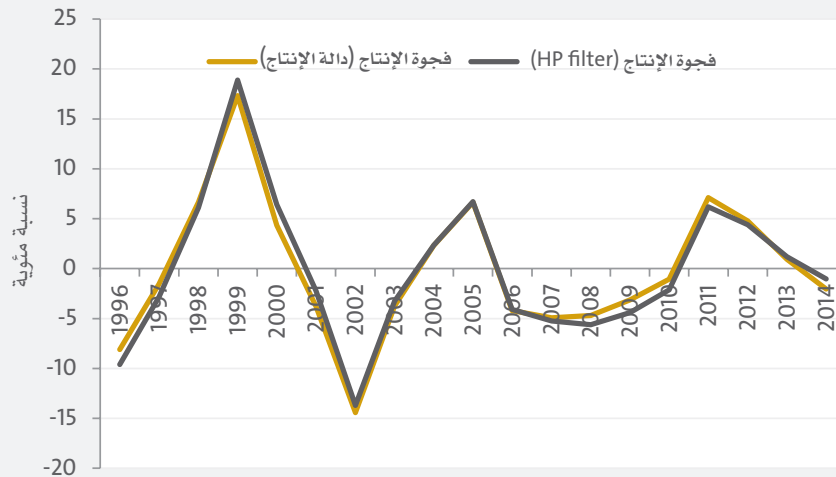
ويبين الشكل التالي حجم فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني التي بلغت قيمتها في المتوسط خلال فترات الاستقرار حوالي 309.2 مليون دولار، أي بنسبة 7.5% من الناتج المحتمل. وفي فترات عدم الاستقرار بحوالي -214.8 مليون دولار، أي بنسبة -5.7% من الناتج المحتمل. ومن المتوقع أن تبلغ فجوة الإنتاج حوالي -131.1 مليون دولار، أي بنسبة -2.0% من الناتج المحتمل في عام 2014.

فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني باستخدام منهجية دالة الإنتاج (1996-2014)

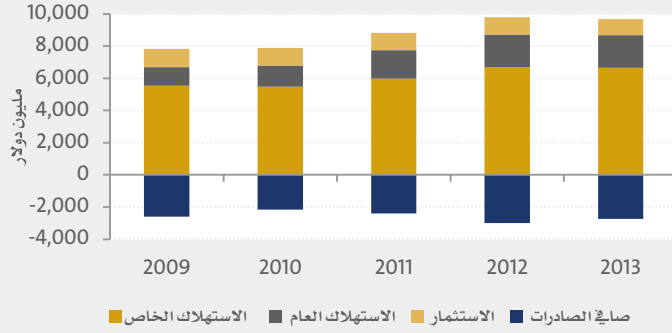


كما يقارن الشكل التالي فجوة الإنتاج باستخدام منهجية دالة الإنتاج وأسلوب (HP filter)، حيث يستنتج من الشكل أن النتائج متوافقة إلى حد بعيد من حيث الفترات التي سجل فيها مؤشر فجوة الإنتاج قيمة سالبة وموجبة. إذ بلغت قيمة فجوة الإنتاج في عام 2013 حسب منهجية دالة الإنتاج حوالي 0.9%، بينما بلغت حسب أسلوب (HP filter) حوالي 1.2%. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة مؤشر فجوة الإنتاج في عام 2014 حوالي -2.0%، و-1.0% حسب الأسلوبين على التوالي.

فجوة الإنتاج حسب منهجية دالة الإنتاج وأسلوب (HP Filter)



شكل 5-1: الطلب الكلي في فلسطين، 2009-2013



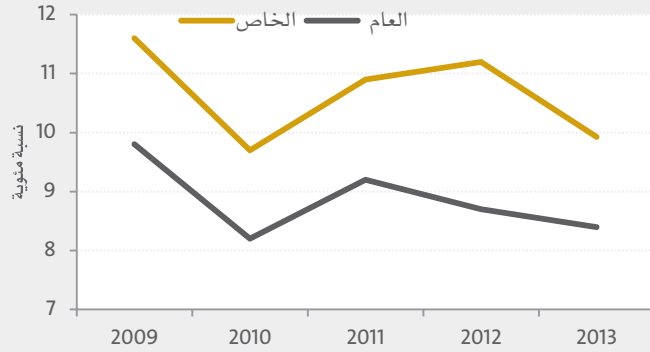
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

شهد العام 2013 تراجع الطلب الكلي الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، جراء انخفاض الطلب المحلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بالرغم من تحسن الطلب الخارجي (صافي الصادرات). فقد تراجع الإنفاق الحقيقي على الاستهلاك النهائي (الخاص والعام) بحوالي 0.5%، مقارنة مع نمو بنسبة 12.0% في العام 2012، متأثراً بتراجع الاستهلاك الخاص على وجه التحديد بنسبة 0.7% (جراء تراجع استهلاك المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية بنسبة 29.2%، وارتفاع طفيف في استهلاك الأسر المعيشية بنسبة 0.4%). في المقابل، شهد الاستهلاك العام نمواً طفيفاً لم تتعدى نسبته 0.2%، مقارنة مع 14.4% في العام 2012.

ويشير التحليل إلى أن السبب وراء تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي مصدره الضفة الغربية، التي تراجع فيها الاستهلاك بما يقارب 1.6%، جراء تراجع الاستهلاك الخاص بحوالي 2.1% مدفوعاً بتزايد عدم اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي، في ظل نمو ضعيف للاستهلاك العام بلغ 0.1%. وفي قطاع غزة، نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي بحوالي 2.0%، جراء نمو كل من الاستهلاك الخاص بحوالي 2.7%، والعام بحوالي 0.4%.

كما تراجع الإنفاق الاستثماري الحقيقي خلال العام 2013 بنسبة 7.6%، مقارنة مع نمو بنحو 0.7% في العام 2012، متأثراً بتراجع الاستثمار في المباني بحوالي 7.5%، مقابل نموه في غير المباني بحوالي 1.2%. تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار قد تراجع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبنسبة بلغت 6.1% في الضفة الغربية، 16.4% في قطاع غزة.

شكل 6-1: الاستثمار الخاص والعام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013



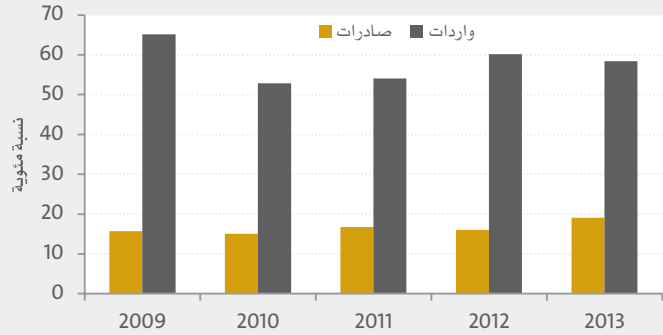
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

كما ينسحب هذا التراجع على مستوى الاستثمار العام والخاص، حيث تراجع الاستثمار الخاص ليشكل نحو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجع الاستثمار العام ليشكل نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013. إضافة إلى تراجع المخزون إلى نحو 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013.

بشكل عام، عانى الاستثمار في فلسطين من التراجع والتباطؤ على مدى السنوات الماضية، وتحديداً منذ العام 2000. فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والمعوقات والعقبات الإسرائيلية، تمخضت عن ضعف القطاع العام، وعدم قدرة القطاع الخاص على العمل كرافعة للاقتصاد الفلسطيني، وعزوف المستثمرين وهروب رؤوس الأموال، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى.

وفي ذات السياق، يبدو أن التراجع في الطلب المحلي الحقيقي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري خلال العام 2013 قد جاء كرد فعل على تزايد المخاطر المرافقة لانعدام اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي، والتي دفعت بالكثير من الفلسطينيين إلى إعادة النظر في مخططاتهم ومشاريعهم الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، ومحاولة تأجيلها والاستعاضة عن ذلك بادخار الأموال وتوفيرها لتفادي ما قد يحدث في المستقبل.

شكل 7-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2009-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

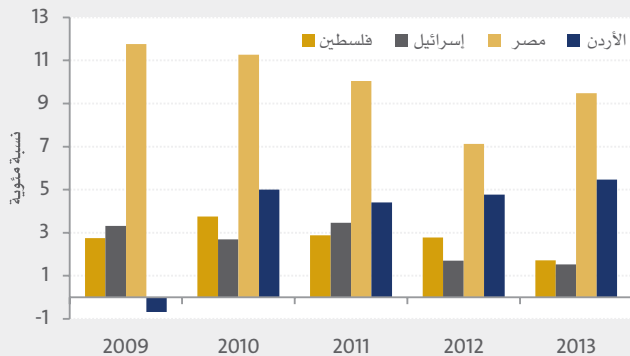
كما تمخضت هذه التطورات في الطلب الخارجي عن تراجع مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 60.2% في العام 2012، إلى حوالي 58.4% في العام 2013، مقابل ارتفاع مساهمة الصادرات من 16.0%، إلى 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة.

ومن الجدير بالذكر أن تدني مساهمة الصادرات الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء الاحتلال والحصار والمعوقات والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل والنفاذ. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا بد من البحث عن الوسائل الكفيلة لزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي، وبما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

التضخم، والأسعار، والقوة الشرائية

أظهر تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، المقاس بعملة الشيكيل الإسرائيلي حدوث تراجع ملحوظ في مستويات الأسعار في فلسطين خلال العام 2013، تمخض عنه تراجع في معدل التضخم إلى 1.7% مقارنة مع 2.8% في العام 2012. ويمثل هذا التراجع امتداداً للاتجاه التنازلي الذي اتخذته مستويات التضخم خلال السنوات الأخيرة، متأثرة على وجه الخصوص بانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، وخصوصاً الغذاء. بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة.

شكل 8-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2009-2013



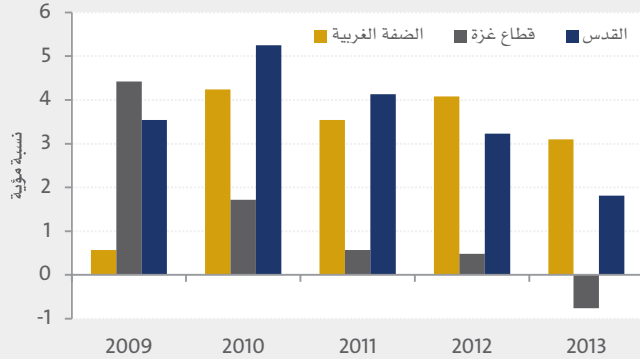
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، -صندوق النقد الدولي، 2013.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية لسلع الأساسية، فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية. فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال العام 2013 حوالي 1.4%، وفي الدول الصاعدة والنامية 5.8%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 10.5%. أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 5.5%، وفي مصر 6.9%، وفي إسرائيل 1.5%.

6 فجوة الموارد المحلية عبارة عن نسبة صافي التصدير (صادرات - واردات) من الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن معدل التضخم المحقق في فلسطين يخفي الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً بنحو 3.1% (وفي القدس بنحو 1.8%)، تراجعت مستويات الأسعار في قطاع غزة بنحو 0.8%.

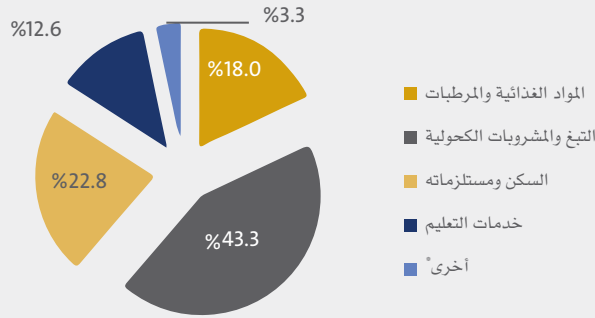
شكل 9-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2009-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بمستوى أسعارها في إسرائيل وتكاليف الاستيراد. بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي من جهة، وعلى أسعار السلع القادمة من مصر من جهة أخرى، خاصة وأن التذبذب وعدم الانتظام في تدفق هذه السلع يؤثر على مستوى الأسعار في القطاع، نظراً لعدم وجود بدائل قادمة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على القطاع.

شكل 10-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2013



* تشمل الأقمشة والملابس، الأثاث والسلع المنزلية، النقل والمواصلات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

كما يعكس هذا التفاوت أيضاً حجم التقلبات في مؤشرات أسعار مجموعات السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك الفلسطيني. فخلال العام 2013، شهد مؤشر مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، للسنة الثانية على التوالي، أعلى مستوى من الارتفاع ضمن الفئات الإثني عشر، بارتفاعه بنسبة 12.4% (18.8% في الضفة، و2.9% فقط في القطاع)، متأثراً بقرار رفع نسبة الضرائب على التبغ والمشروبات الكحولية. كما استمر مؤشر أسعار خدمات التعليم وللعام الثاني على التوالي بالارتفاع الملحوظ، ليحتل المرتبة الثانية بنسبة 7.0% (4.0% في الضفة، و3.6% في القطاع)، على خلفية ارتفاع أسعار جميع مكونات خدمات التعليم، وبشكل خاص الأقساط الجامعية التي تشكل المحرك الأساس للارتفاع بأسعار خدمات التعليم. كما ارتفعت مؤشرات أسعار خدمات السكن ومستلزماته، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 3.8% و3.7% على الترتيب.

بشكل عام، تشترك جميع المناطق الفلسطينية في استحواد مجموعات المواد الغذائية، والسكن ومستلزماته، والنقل والمواصلات على حوالي 60% من الوزن الترجيحي⁷ لسلة المستهلك الفلسطيني، وبالتالي تستحوذ هذه المجموعات والتي تصنف على أنها سلع أساسية، على حوالي 60% من إجمالي انفاق المستهلك الفلسطيني. وخلال العام 2013، ارتفع مؤشر أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 0.8%، بينما تراجع مؤشر أسعار خدمات النقل والمواصلات بحوالي 0.7% متأثراً بتراجع أسعار الوقود عالمياً. ويعد التراجع في مؤشر أسعار هذه المجموعة الأعلى ضمن مؤشرات المجموعات الأخرى، يليه تراجع مؤشر أسعار الأقمشة والملابس والأحذية بأقل من 0.7%. أما باقي المجموعات فشهدت مؤشرات تغيرات طفيفة وغير ملحوظة.

كما يشير تحليل مستويات الأسعار إلى أن أربع مجموعات من أصل اثني عشر ساهمت بحوالي 96.7% من معدل التضخم خلال العام 2013. فقد ساهمت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية بحوالي 43.3%، كما ساهمت مجموعة السكن ومستلزماته بحوالي 22.8%، بينما ساهمت مجموعة المواد الغذائية بما نسبته 18.0%، في حين ساهمت مجموعة خدمات التعليم بنحو 12.6%. أما باقي المجموعات الأخرى فساهمت بحوالي 3.3% فقط من معدل التضخم في العام 2013.

7 تمثل الأهمية النسبية للسلع والخدمات في سلة المستهلك أو في الاقتصاد بشكل عام، وتستخدم في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

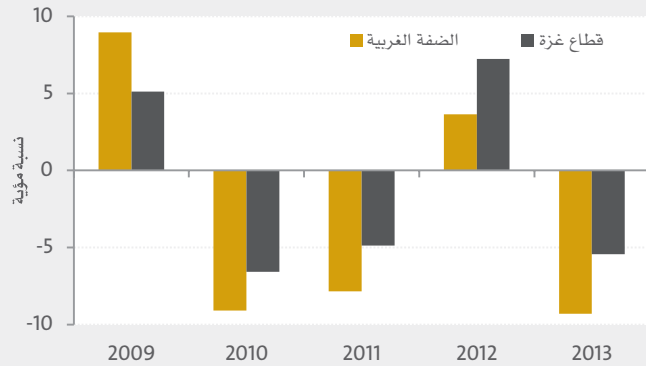
ومن الآثار السلبية للتضخم، أنه يعمل على تراجع القوة الشرائية لوحدة العملة، حيث تعمل التغيرات في معدلات التضخم، وفي مستويات الأجور الاسمية، وفي أسعار الصرف (في الحالة الفلسطينية، نظراً لاختلاف عملة دفع الأجور والرواتب) على تعميق أثر التضخم، إلى جانب كونها محدداً أساسية للقوة الشرائية لوحدة العملة.

وفي ظل الانخفاضات المتتالية التي لحقت بالدولار الأمريكي (أو بالدينار الأردني نظراً لارتباطه بنظام سعر الصرف الثابت مع الدولار)، عانى المواطنون الذين يتقاضون أجورهم بالدولار (أو الدينار) من تراجع أكبر في القوة الشرائية لأجورهم مقارنة مع الذين يتقاضون أجورهم بعملة الشيكل الإسرائيلي. فخلال العام 2013 لوحده، تراجع سعر صرف الدولار بحوالي 6.2%، وبالتالي تراجعت

قوته الشرائية بنحو 7.9% (نفس الوضع ينطبق على الدينار الأردني)⁸. في المقابل، انحصر التراجع في القوة الشرائية لعملة الشيكل بمقدار التضخم فقط، أي بنسبة 1.7% فقط.

وفي ظل تفاوت معدلات التضخم في كل من الضفة وقطاع غزة، تفاوتت أيضاً التغيرات على القوة الشرائية لوحدة العملة في كلا المنطقتين، إذ انخفضت القوة الشرائية لعملة الشيكل في الضفة الغربية بنسبة 3.1%، مقابل ارتفاعها في قطاع غزة بحوالي 0.8%. أما بالنسبة للقوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار)، فقد تراجعت بنحو 9.3% في الضفة الغربية، مقابل تراجع أقل في قطاع غزة وبنسبة 5.4%، آخذين بعين الاعتبار ثبات الأجور الاسمية.

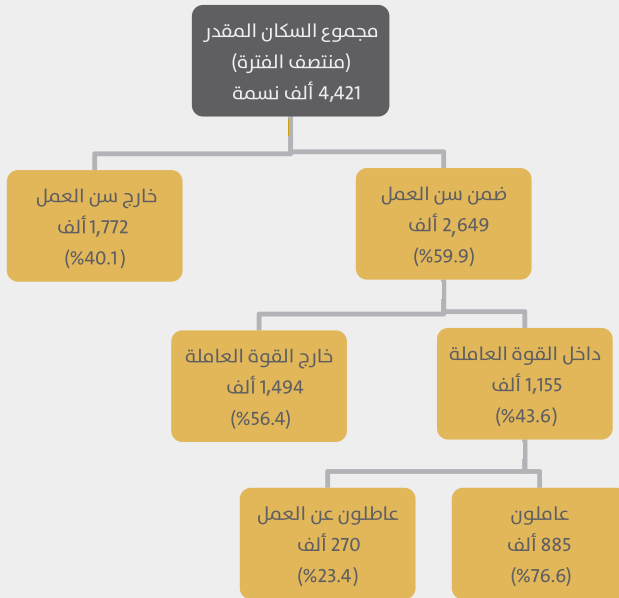
شكل 1-11: القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2009-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البنك المركزي الإسرائيلي.

القوى العاملة والإنتاجية

شكل 1-12: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2013

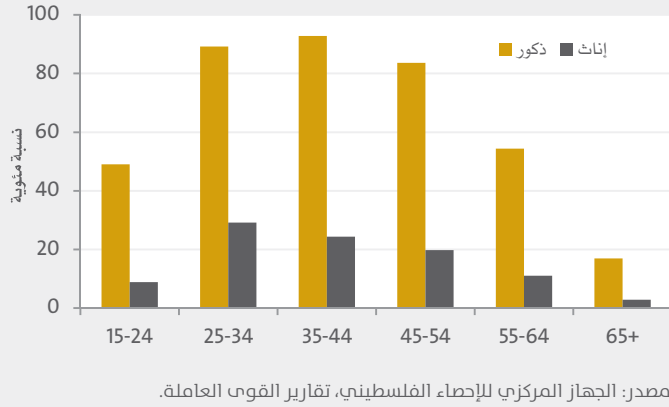


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

و41.2% في القطاع، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية.

8 القوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار) = معدل التضخم + معدل تغير سعر الصرف مقابل الشيكل.

شكل 1-13: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس والفئة العمرية، 2013

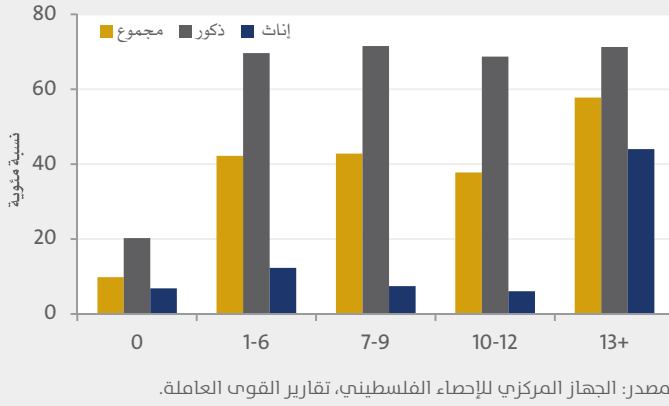


ولا يقتصر انخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة على جنس، أو منطقة، أو فئة عمرية معينة، أو مستوى التحصيل العلمي، وإن كانت هناك بعض التركزات ضمن هذه التصنيفات. إذ يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة لدى الإناث مقارنة بالذكور، ويبرز هذا التفاوت بشكل واضح في الفئة العمرية 35-44 سنة، ثم ينحصر في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر. وخلال العام 2013، ارتفعت نسبة مشاركة الذكور في فلسطين بشكل طفيف إلى 69.3% مقارنة مع 69.1% في العام 2012، مقابل تراجع طفيف في نسبة مشاركة الإناث إلى 17.3% مقارنة مع 17.4% في العام السابق.

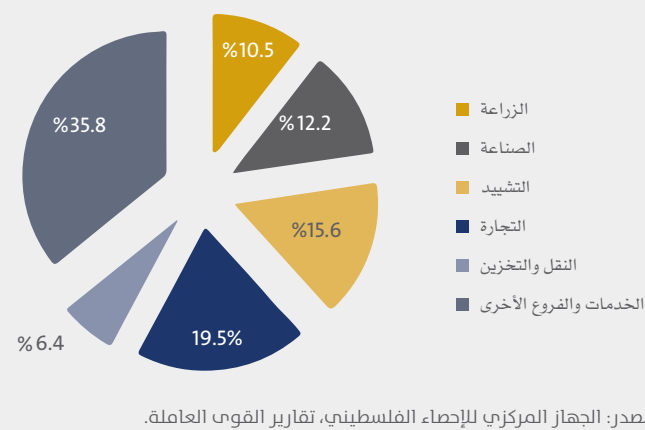
كما تتأثر نسب مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل تبعاً للفئة العمرية وعدد سنوات الدراسة. وتتركز أعلى نسبة مشاركة للذكور في الفئة العمرية 35-44 عاماً، وللإناث في الفئة العمرية 25-34 عاماً، حيث وصلت نسبة مشاركة الذكور ضمن هذه الفئة العمرية إلى 92.8%، وللإناث إلى 29.1% في عام 2013. وبشكل عام، يمكن القول أن الأفراد (ذكوراً وإناثاً) من الفئات العمرية 25-54 هم الأكثر انخراطاً في سوق العمل.

وكذلك تتأثر نسب المشاركة بمستوى التحصيل العلمي، حيث تنخفض في أوساط الأفراد غير الحاصلين على أي تحصيل أكاديمي إلى 9.9%، وترتفع إلى 57.8% لدى الأفراد الذين تجاوزت عدد سنوات دراستهم 13 عاماً. وفي ذلك إشارة إلى مدى الارتباط بين المستوى الأكاديمي ونسبة المشاركة في سوق العمل.

شكل 1-14: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2013



شكل 1-15: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2013



ارتفع عدد العاملين خلال العام 2013 بنسبة 3.1%، مقارنة مع 2.5% في العام 2012، ليصل عددهم إلى 885 ألف عامل (70% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة). يستحوذ القطاع العام على نحو 23.1% من مجمل العاملين (16.6% في الضفة الغربية أو 103 ألف موظف، مقارنة مع 37.8% في قطاع غزة أو 101 ألف موظف). في حين يظل القطاع الخاص الموظف الأكبر للعمالة بنسبة بلغت 65.8% (حوالي 582 ألف عامل، 71% منهم في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة). كما استحوذ سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات على حوالي 11.2% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، أو ما يعادل 99 ألف عامل، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين رسمياً من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي كما هو الحال منذ منتصف العام 2005.

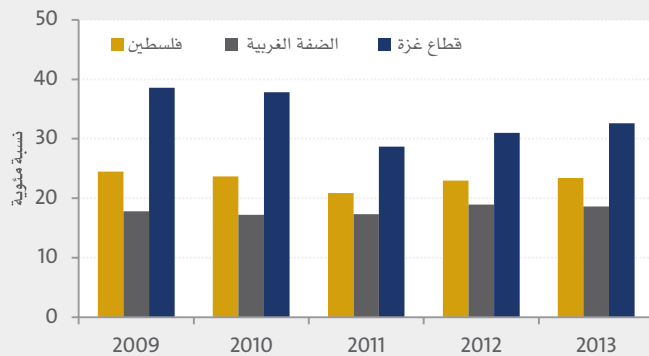
العمالة

وخلال العام 2013 لم تطرأ تغييرات جوهرية في توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، ولا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام، حيث لا يزال قطاع الخدمات محافظاً على الصدارة في استقطاب العاملين، بنسبة بلغت 35.8%. وتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

البطالة

تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية. ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

شكل 1-16: معدلات البطالة في فلسطين، 2009-2013



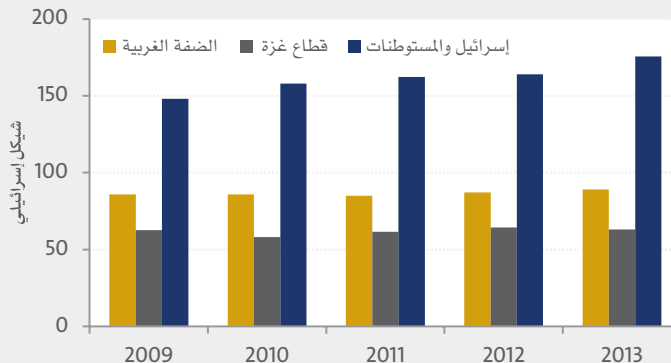
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

يشار إلى أن معدلات البطالة في فلسطين واصلت ارتفاعها خلال العام 2013، لتصل إلى 23.4% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 23.0% خلال العام 2012⁹. تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة تراجعت في الضفة الغربية من 19.0% إلى 18.6%، بينما ارتفعت في قطاع غزة من 31.0% إلى 32.6% بين عامي 2012 و2013. ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى تراجع الأداء الاقتصادي في القطاع نتيجة استمرار الحصار المفروض من قبل الجانب الإسرائيلي، وتداعيات ذلك على مجمل الوضع الاقتصادي في القطاع، إضافة إلى أن التوترات مع الجانب المصري وما رافقها من إغلاق شبه مستمر لمعبر رفح الحدودي قد أسهم في تعطيل حركة التقل والحركة التجارية بين الجانبين.

بشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مع دول المنطقة، إذ لا يزال أكثر من خمس القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنة مع 12.2% في الأردن، و13.0% في مصر، و6.4% في إسرائيل. يُذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث 35.0%، وفي المخيمات 31.5% (23.3% في مخيمات الضفة، و37.1% في مخيمات القطاع).

معدل الأجر اليومي

شكل 1-17: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2009-2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي في فلسطين خلال العام 2013 إلى حوالي 97.2 شيكل إسرائيلي، وبنسبة 4.5% مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية ارتفاع أجر العاملين في الضفة الغربية بنسبة 2.2%، والعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 7.0%، مقابل انخفاض أجر العاملين في قطاع غزة بحوالي 2.0%. غير أن هذه التطورات في الأجور لا يمكن تناولها بمعزل عن تطورات الأسعار، وتأثيرها على الأجر الحقيقي.

ونظراً لكون التغير في معدل التضخم خلال العام 2013 أقل من الزيادة في الأجر الاسمي، فقد ارتفع الأجر الحقيقي في فلسطين بحوالي 2.8%، مع تمايز واضح في

9 شهد العام 2013 دخول حوالي 41 ألف عامل جديد إلى سوق العمل، تم توفير فرص عمل لنحو 27 ألف عامل جديد فقط، وتحول الباقي إلى صفوف العاطلين عن العمل.

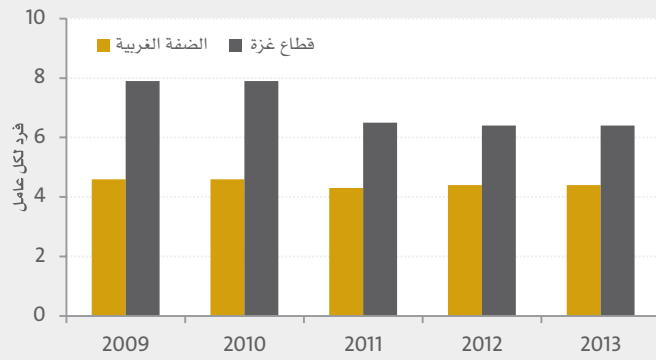
هذا الارتفاع على مستوى مناطق العمل، فعلى مستوى الضفة الغربية، يلاحظ تآكل الأجر الحقيقي بنحو 0.9% نتيجة لارتفاع الأجر الاسمي بحوالي 2.2%، مقابل ارتفاع الأسعار بحوالي 3.1%. وعلى مستوى العاملين في إسرائيل والمستوطنات، ونظراً لارتفاع الأجر الاسمي بنسبة أعلى من التضخم في الضفة الغربية، فإن أجورهم الحقيقي ارتفع بحوالي 3.9%. أما على مستوى قطاع غزة، ونظراً لانخفاض الأجر الاسمي بنسبة أعلى من التراجع في الأسعار، تآكل الأجر الحقيقي بحوالي 1.2%.

بشكل عام، لا تزال الفجوة قائمة بين أجور العاملين في الضفة والقطاع. وفي ذلك إشارة إلى حجم التباين الاقتصادي بين هذه المناطق، لا سيما في قطاع غزة، التي يقل فيها أجر العامل بحوالي 29% عن مثيله في الضفة الغربية، وبحوالي 64% عن أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات.

الإعالة الاقتصادية

يعتبر معدل الإعالة الاقتصادية (عدد الأفراد الذين يعيّلهم الفرد العامل في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيس بعدد العاملين والزيادة الطبيعية للسكان، إذ أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان يعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل.

شكل 1-18: معدل الإعالة الاقتصادية، 2009-2013

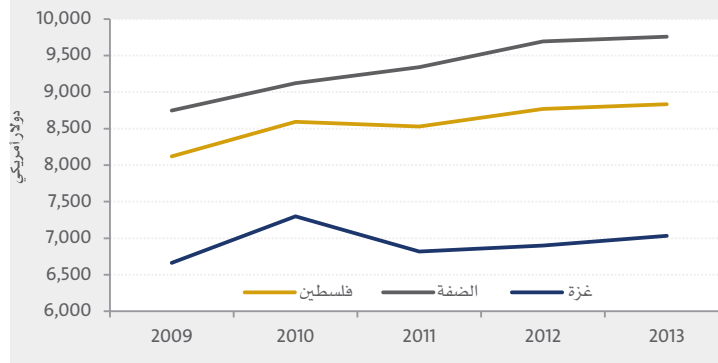


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

ونظراً لكون الزيادة في عدد العاملين مساوية تقريباً لمعدل النمو السكاني خلال العام 2013، فقد استقر معدل الإعالة الاقتصادية عند نفس المستوى الذي كان عليه في العام 2012 عند 5 أفراد لكل عامل، أي أن العامل الواحد، يعيّل نفسه إضافة إلى أربعة أشخاص آخرين معه. مع ملاحظة أن هذا المعدل يصل في قطاع غزة إلى 6.4 فرد لكل عامل، مقابل 4.4 فرد لكل عامل في الضفة الغربية. ويرتبط انخفاض معدل الإعالة الاقتصادية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، بانخفاض معدلات الخصوبة¹⁰، وبالتالي انخفاض نسبة السكان خارج سن العمل الذين بحاجة إلى إعالة، أكثر من ارتباطه بتحسين قدرة سوق العمل في الضفة الغربية على استيعاب الأيدي العاملة.

الإنتاجية

شكل 1-19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2009-2013



شهدت إنتاجية العامل¹¹ في فلسطين خلال العام 2013 نمواً طفيفاً نسبته 0.7%، متأثرة بالنمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي، وفي عدد العاملين، لترتفع إلى حوالي 8,833 دولار لكل عامل، والذي يمثل امتداداً للاتجاه التصاعدي الذي اتخذته إنتاجية العامل الفلسطيني في السنوات الأخيرة. يُذكر أن إنتاجية العامل في الضفة الغربية البالغة 9,758 دولار أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، البالغة 7,035 دولار، إذ لا تزال إنتاجية العامل في القطاع تشكل حوالي 72.1% من إنتاجية العامل في الضفة الغربية.

10 متوسط عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة في حياتها، ويتم احتسابه بقسمة عدد المواليد خلال سنة معينة على عدد النساء في سن الإنجاب (15-44 عاماً).

11 الإنتاجية = القيمة المضافة / عدد العاملين.

صندوق 3: مشروع الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص الفلسطيني

الضمان الاجتماعي عبارة عن مفهوم منصوص عليه في المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أن كل شخص، باعتباره عضواً في المجتمع، له الحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في أن يتم توفيره له، من خلال الجهد القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع التنظيم والموارد في كل دولة، باعتباره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها من أجل كرامته والتنمية الحرة لشخصيته. وهذا يعني أن الموقعين يوافقون على أن المجتمع الذي يعيش فيه أحد الأشخاص ينبغي أن يساعده في تنمية شخصيته وتحقيق الاستفادة القصوى من جميع المزايا (الثقافة والعمل والرعاية الاجتماعية) التي تقدم له في البلاد.

من هذا التعريف يستنتج أن الضمان الاجتماعي ما هو إلا وسيلة هدفها توفير الأمان للفرد ضد المخاطر التي تهدد رزقه، وتشمل: التقاعد، وإصابات العمل، والشيخوخة، والمرض، والعجز، ووفاة المعيل، والبطالة. وفي بعض الدول تشمل المخاطر أيضاً الأعباء العائلية الناتجة عن الزواج أو زيادة عدد الأولاد. وفي دول أخرى فإن نظام الضمان الاجتماعي يستهدف مخاطر محددة، كنظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، المحدد للمتقاعدين والمعاقين فقط. تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضمان الاجتماعي يختلف عن أنظمة شبيهة أخرى كأنظمة التأمينات العامة والخاصة كون نظام الضمان الاجتماعي أكثر شمولية وأهدافه متعددة ولا تقتصر على مصدر خطر واحد.

وعلى الصعيد الفلسطيني، وبجانب النظام القائم للمعاشات التقاعدية للعاملين في الوظيفة الحكومية، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة العمل، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبالتشاور مع أصحاب العمل ومنظمات العمال، بإطلاق منظومة الضمان الاجتماعي في بداية شهر كانون أول 2013 تهدف إلى اعتماد نظام شامل للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص بحلول عام 2015. ويقترح النظام تغطية المعاشات التقاعدية والأمومة وتعويضات إصابة العمل، ويتم تمويله من خلال أصحاب العمل والعمال. ويستند المقترح إلى نظام المعاشات التقاعدية للعاملين في الدولة (قانون المعاشات رقم 7 لعام 2005)، وقانون العمل رقم 7 لعام 2000، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي رقم 102 لعام 1952، والممارسات الدولية الجيدة.

ولهذه الغاية، تم تشكيل فريق وطني مكون من أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومة، أصحاب العمل، وممثلي العمال والمؤسسات المدنية، يعكف حالياً على إعداد مسودة قانون لاعتماده من قبل مجلس الوزراء بحلول عام 2015. كما يعمل على إنشاء مؤسسة مستقلة للضمان الاجتماعي تضم الحكومة، وأصحاب العمل وممثلي العمال والمؤسسات المدنية، بهدف تطبيق القانون. كما قام الفريق بإجراء تقييم اكتواري لتحديد مدى استدامة النظام. ويقترح النظام أن يشارك العمال بما نسبته 7.7% من دخلهم الشهري بينما يشارك أصحاب العمل 10.4%. ويغطي النظام الجديد الشيخوخة والإعاقة والمعاشات التقاعدية للورثة وإعانة الوفاة والأمومة وتعويضات إصابة العمل لجميع العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني. ويحدد سن التقاعد عند 60 عاماً ويقترح تقديم معاش تقاعدي قدره 45% من متوسط الرواتب بعد 30 عاماً على دفع الاشتراكات، وأن لا يقل عن 50% من أدنى أجر أو ضعف خط الفقر الوطني (محسوباً للفرد الواحد).

تتبع أهمية الضمان الاجتماعي في الاقتصاد من خلال الدفعات التي تقدم للمستفيدين، كونها مصدراً للدخل للعديد من الأسر المعيشية والتي بدورها تقوم بإنفاق هذا الدخل على السلع والخدمات. وبالتالي تغذي هذه الدفعات مختلف جوانب الاقتصاد، ولا يقتصر أثرها على قيمتها فقط وإنما يتضاعف أثرها من خلال حجم التبادلات التجارية التي تحدثها هذه الدفعات. فهي كالإنفاق الحكومي تماماً والذي يحسب أثره المتراكم من خلال قيمة المضاعف (Multiplier effect).

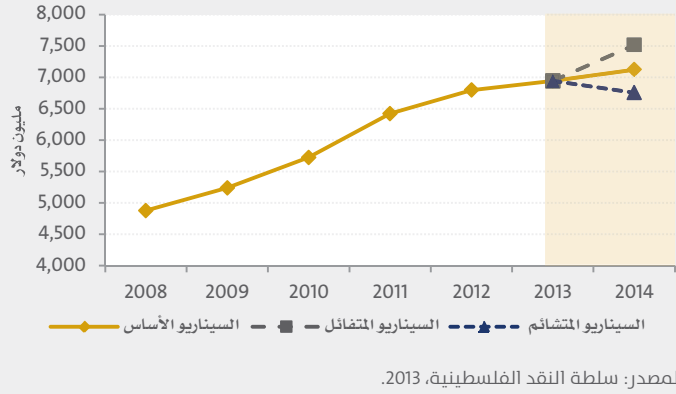
كما يعمل الضمان الاجتماعي من جهة أخرى على إحداث استقرار في الدخل على مستوى الوطن، وبالتالي يعكس أثره على مدخلات الإنتاج. بحيث يشعر العاملون بالأمان الاقتصادي مما يعكس إيجاباً على إنتاجيتهم فترتفع الإنتاجية وتحسن الدخل بدوره. كما يؤثر هذا النظام، من جهة أخرى، على رأس المال، فاستقرار الدخل يؤدي إلى استقرار الطلب الذي يعكس إيجاباً على الاستثمار وبالتالي على الدخل.

من هنا، يستخلص أن وجود نظام للضمان الاجتماعي أمر مهم ليس فقط اجتماعياً ولكن أيضاً اقتصادياً. فوجوده يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية.

المصادر:

- وزارة العمل الفلسطينية، www.mol.pna.ps
- موقع معاً الإخباري، www.maannews.net
- www.ar.wikipedia.org

شكل 20-1: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2014



بنت سلطة النقد الفلسطينية تنبؤاتها حول آفاق الاقتصاد الفلسطيني¹² للعام 2014 ضمن ثلاثة سيناريوهات مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة: السيناريو الأساسي، والسيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم. وبالأستناد إلى هذه السيناريوهات (باستثناء المتشائم)، من المتوقع أن يطرأ بعض التحسن الطفيف على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014، وذلك بعد تباطؤ امتد على مدار السنوات الثلاث الماضية، والذي وصل ذروته في العام 2013. وتشير توقعات سلطة النقد (سيناريو الوضع الراهن/ سيناريو الأساس) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينمو بنحو 2.6% خلال العام 2014، ليبلغ 7,124 مليون دولار (مقارنة مع نمو بلغت نسبته 2.1% في العام 2013). غير أن هذا النمو لن يكون كافياً لتحسين

مستوى الدخل الفردي أو حتى المحافظة على مستواه السابق، إذ من المتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 0.4% خلال العام 2014، إلى 1,665 دولار (مقارنة مع تراجع بنسبة 0.9% في العام 2013).

يأتي هذا الأداء على خلفية إفتراض أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين ستبقى على حالها كما كانت عليه في العام 2013، من حيث جمود المسار السياسي وأن المفاوضات الجارية لا زالت تراوح مكانها، وإستمرار إغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار القيود على حركة الأفراد والبضائع (العمالة في إسرائيل والتجارة الداخلية والخارجية)، بالإضافة إلى الإستمرار في انتهاج سياسة التقشف المالي نظراً لبقاء الدعم المقدم للحكومة الفلسطينية عند مستوياته السابقة، وغيرها من العوامل التي ستؤثر على معدل النمو الاقتصادي المتوقع خلال العام 2014.

واستناداً لهذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 126% (94% للاستهلاك الخاص، وحوالي 32% للاستهلاك العام) خلال العام 2014 مقارنة مع 125% في العام 2013. كما يتوقع أن ترتفع مساهمة الاستثمار الكلي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.7% (13.5% للاستثمار الخاص و4.2% للاستثمار العام) خلال نفس العام، مقارنة مع 14.3% في العام 2013.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 43.2% خلال العام 2014، مقارنة مع 39.9% في العام 2013، جراء تراجع مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.6%، مقابل ارتفاع مساهمة الواردات إلى نحو 59.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014.

أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 23.9% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2014، مقارنة مع 23.4% في العام 2013. كما يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.2%، مقارنة مع 1.7% في العام 2013.

من ناحية أخرى، وفي حال تطورت الأوضاع على الصعيد السياسي والاقتصادي باتجاه إيجابي (السيناريو المتفائل)، كعودة الحراك للعملية السلمية وحدوث تحسن كبير في مفاوضات السلام، والبدء بتنفيذ العديد من المشاريع، وحدوث تخفيف ملموس للقيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع، وتخفيف حصار قطاع غزة وتراجع عدد أيام إغلاق معابر القطاع، وزيادة عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى زيادة تدفق أموال المانحين لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 8.2% خلال العام 2014، ليصل إلى 7,512 مليون دولار، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5%، ليبلغ 1,749 دولار.

12 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية نتائج هذه التنبؤات لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية الفلسطينية.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته 121.0% خلال العام 2014 (90.3% للاستهلاك الخاص و30.7% للاستهلاك العام). مقابل ارتفاع مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.4% خلال نفس العام (13.7% للاستثمار الخاص، و4.7% للاستثمار العام).

وبخصوص التجارة الخارجية، فمن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 39.0% خلال العام 2014، جراء ارتفاع مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20.6%، إضافة إلى ارتفاع مساهمة الواردات إلى نحو 59.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014.

أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بشكل طفيف إلى 22.3% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2014. وأن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.3% خلال نفس العام.

في المقابل، وفي حال تطورت الأوضاع على الصعيد السياسي والاقتصادي باتجاه سلبي (السيناريو المتشائم)، كافتراض تدهور الأوضاع السياسية بشكل حاد، وتأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي بما في ذلك انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق، وزيادة العراقيل أمام عملية الاستيراد والتصدير، وامتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، إلى جانب انخفاض تدفق المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.7% خلال العام 2014، إلى حوالي 6,755 مليون دولار، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% خلال نفس العام، ليصل إلى 1,573 دولار.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 123.5% خلال العام 2014 (96.2% للاستهلاك الخاص و27.3% للاستهلاك العام). وأن ينخفض كذلك الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.5% خلال نفس العام (8.4% للاستثمار الخاص و2.1% للاستثمار العام).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 38.2% خلال العام 2014، جراء تراجع مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 15.8%، وكذلك تراجع مساهمة الواردات إلى نحو 54.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014.

أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 25.3% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2014. وأن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.2% خلال نفس العام.



الجزء الثاني تطورات الاقتصاد العالمي

نظرة عامة

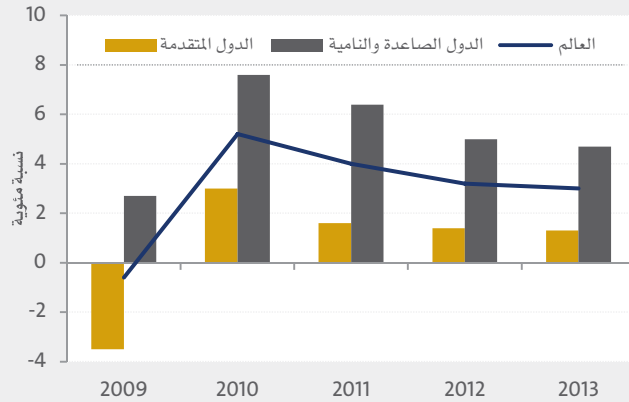
ظل التعافي الاقتصادي العالمي خلال العام 2013 هشاً تحيط به العديد من المخاطر، على خلفية أداء كل من الاقتصاد الأمريكي واقتصاد منطقة اليورو، والذي انعكس بدوره على باقي الاقتصادات، لا سيما الصاعدة والنامية منها. وقد بدت الدول المتقدمة خلال النصف الثاني من العام أكثر قدرة على المضي قدماً في مسيرة التعافي، على العكس من الدول الصاعدة والنامية التي لم تنجح من الخروج من دائرة التباطؤ. فمن ناحية، أثمرت الجهود التي بذلتها كثير من الدول المتقدمة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية عن تحسّن نسبي في ثقة المستثمرين في هذه الاقتصادات، وإن كان أقل من المستوى المأمول. وعلى العكس من ذلك، بدت ثقة المستثمرين في الدول الصاعدة والنامية في تراجع على خلفية فشل هذه الدول في وقف حالة التباطؤ. ومن ناحية أخرى، أثار هذا الأداء الاقتصادي المخاوف حول السياسة النقدية لمنطقة اليورو في ظل تراجع الأسعار. وحول نجاعة السياسات الاقتصادية الجديدة في اليابان التي بعثت بإشارات مختلطة خلال العام. وكذلك حول مرونة السياسات الحكومية في الدول الصاعدة والنامية، وتأثيرها على الطلب المحلي. في المقابل، سيطرت حالة من التفاؤل على الآفاق الاقتصادية لعام 2014، إذ من المتوقع أن يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة من التعافي التدريجي، مدعوماً بتعافي الاقتصادات المتقدمة، وخصوصاً منطقة اليورو، والذي من المتوقع أن ينعكس إيجابياً على الاقتصادات الصاعدة والنامية.

الأداء الاقتصادي

تأثر الأداء الاقتصادي العالمي خلال العام 2013 بمجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية. ففي الدول المتقدمة، نجحت الولايات المتحدة في تفادي الوقوع في أزمة «الهاوية المالية fiscal cliff»، وفي إيجاد حل مؤقت لأزمة «سقف الديون الحكومية» التي تصاعدت في النصف الثاني من العام. كما بعث اقتصاد منطقة اليورو إشارات على بوادر خروجه من حالة الانكماش. لكن من ناحية ثانية، تصاعدت المخاوف حول النمو في الدول الصاعدة والنامية، التي باتت أكثر تأثراً بأداء الدول المتقدمة وركود الطلب الخارجي. كما ظلت الاضطرابات السياسية تعصف بالعديد من دول منطقة الشرق الأوسط، وبقي المشهد الاقتصادي حبيس هذه الاضطرابات، التي حدّت من قدرة صانع القرار على تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة لتحفيز النمو.

شهد الأداء الاقتصادي العالمي مسارين متباينين في العام 2013: تراجع وركود في النصف الأول من العام، وبوادر تعافٍ في النصف الثاني طالت العديد من الدول. غير أن هذا التعافٍ لم يكن كافياً للحد من تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، فتباطأ النمو العالمي خلال العام 2013 إلى 3.0%، مقارنة مع 3.2% في العام السابق، عاكساً بذلك حالة كل من الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء. فقد تراجع نمو الدول المتقدمة من 1.4% في العام 2012، إلى نحو 1.3% في العام 2013. في حين كان التراجع الأكبر من نصيب مجموعة الدول الصاعدة والنامية التي نمت بمعدل 4.7% بالمقارنة مع 5.0% في العام السابق.

شكل 1-21: النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2009-2013



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

وطال هذا التباين المجموعات الفرعية، فعلى مستوى مجموعة الدول المتقدمة، تباطأ الاقتصاد الأمريكي خلال العام 2013 إلى 1.9% مقارنة مع 2.8% في العام السابق، متأثراً بالأزمات التي تعرّض لها خلال العام، بدءاً من مخاوف الوقوع في أزمة «الهاوية المالية»، وانتهاءً بأزمة «سقف الديون الحكومية». في المقابل، شهد اقتصاد

منطقة اليور بعض بوادر التعافٍ، انعكست في تراجع حدة الانكماش إلى -0.5%، مقارنة مع -0.7% في العام 2012، جراء تحسن أداء الاقتصاد الفرنسي على وجه التحديد، إلى جانب تراجع حدة الانكماش في الدول التي عانت من أزمة الديون السيادية. كما شهد الاقتصاد الياباني تحسناً طفيفاً بحوالي 1.5%، مقارنة مع 1.4% في العام 2012، جراء تطبيق سياسات «آبي الاقتصادية»¹³ الهادفة إلى تحفيز النمو، ورفع معدلات التضخم، وتخفيض الدين العام.

وتأثر أداء مجموعة الدول الصاعدة والنامية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصاد الهندي والمكسيكي، وعدم قدرة الاقتصاد الصيني على تحقيق تسارع في معدل النمو، بالإضافة إلى التراجع الكبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على خلفية الاضطرابات والتوترات السياسية التي سادت العديد من دول المنطقة. فقد تباطأ النمو في الاقتصادين الهندي والمكسيكي إلى 4.4%، و1.1%، مقارنة مع 4.7%، و3.9% على التوالي في العام 2012. كما استقر معدل نمو الاقتصاد الصيني عند مستوى 7.7% خلال العامين 2012 و2013. في حين لم تتجاوز نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2.2%، مقارنة مع 4.1% في العام 2012.

أما إقليمياً، فشهد الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤاً محدوداً إلى 3.3% مقارنة مع 3.4% في العام 2012، متأثراً بدرجة أساسية بانخفاض مستوى الصادرات في ظل ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار. وعلى نفس المنوال، تباطأ الاقتصاد المصري إلى 2.1% مقارنة مع 2.2% في العام 2012، نتيجة لاستمرار التوترات والاضطرابات السياسية. لكن في المقابل، أبدى الاقتصاد الأردني تحسناً نسبياً على إثر الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة ضمن برنامج الإصلاح الموجه من قبل صندوق النقد الدولي، فارتفع النمو إلى 3.5% مقارنة مع 2.7% في العام 2012.

السياسات الاقتصادية

تتنوع أدوات السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها في مجال التحفيز الاقتصادي، والحفاظ على مستوى منخفض ومستقر من التضخم والبطالة. كما يتباين تأثير هذه السياسات من دولة إلى أخرى، وبين الدول مع بعضها البعض، تبعاً لدرجات التكامل والترابط بين مختلف دول العالم. وفي هذا السياق، شهد العام 2013 جهوداً حثيثة من قبل مختلف الدول لتنشيط حالة التعافٍ، وتحقيق مستويات أفضل من النمو الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل مستوى فائدة منخفض جداً،

13 نسبة إلى رئيس الوزراء الياباني الجديد «شينزو آبي»، الذي وصل سدة الحكم نهاية العام 2012، والذي يعتبر قائد التغيير نحو الفلسفة الاقتصادية التوسعية الإصلاحية الجديدة لليابان.

استمر الاحتياطي الفدرالي في الحزمة الثالثة من برنامج التسهيل الكمي لتثقيط الاقتصاد الأمريكي، للعام الثاني على التوالي. وعلى خلفية التعايف الذي أظهره الاقتصاد في النصف الثاني من العام، قام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض مستوى مشترياته الشهرية من السندات، مع توقّعات بوقف البرنامج بشكل كامل مع نهاية العام 2014.

وفي منطقة اليورو، ظلت السياسات الاقتصادية المتبعة مثاراً للجدل بين أوساط المراقبين. فمن جهة، حافظت الدول على إجراءاتها التقشيفية في محاولاتها لمواجهة عجز الميزانية، الأمر الذي أضّر بمستويات الانفاق ومعدلات البطالة. ومن جهة أخرى، أدى قيام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة الرسمي مرتين خلال العام 2013، إلى انخفاض معدل التضخم دون المستوى المستهدف، مما أثار الجدل حول دور المركزي الأوروبي في ترسيخ انكماش الأسعار في منطقة اليورو.

من جهتها، انتهجت اليابان سياسات اقتصادية جديدة لتحفيز النمو ورفع معدلات التضخم وتخفيض الدين العام، عرفت بسياسات «آبي الاقتصادية Abenomics». فيما التزمت الصين بسياسة التغيير البنيوي (الهيكلية)، وإصلاح الأنظمة والاعتماد على النمو طويل الأمد بدلاً عن سياسات التحفيز المالي.

صندوق 4: اليابان: سياسات آبي الاقتصادية (Abenomics)

عانت اليابان في العقدين الأخيرين من مجموعة من المشاكل الاقتصادية على إثر الأزمة التي تعرّضت لها بداية التسعينات من القرن الماضي فيما عُرف بـ «أزمة فقاعات الأصول». واجهت اليابان على إثرها حالة مستمرة من الركود والتراجع في مستويات الأسعار وارتفاع مستويات الدين الخارجي، إلى أن جاء العام 2010، وخسرت معه اليابان المركز الثاني في ترتيب الاقتصاد العالمي لصالح الصين، ليحل الاقتصاد الياباني في المركز الثالث.

وقد دفع ذلك كله صانع القرار الياباني أخيراً إلى تبني فلسفة جديدة لحفز النمو، واتباع سياسات تحفيزية غير مسبقة لانتشال اليابان من حالة الركود التي استمرت نحو عقد ونصف من الزمان، وذلك ما بعد تولّي «شينزو آبي» رئاسة الوزراء نهاية العام 2012. وعرفت السياسات الجديدة لاحقاً باسم «سياسات آبي الاقتصادية Abenomics» نسبة لرئيس الوزراء الجديد. واعتمدت هذه السياسات على ثلاثة محاور أساسية: تحفيز مالي مكثف، سياسة نقدية توسّعية، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية لتشجيع القطاع الخاص ولتحفيز الطلب الداخلي وتعزيز تنافسية البضائع اليابانية. وتستهدف الاستراتيجية الجديدة مجموعة من القطاعات، على رأسها إنعاش القطاع الخاص الياباني وذلك من خلال تقديم مجموعة من المحفّزات، لا سيما تخفيض ضرائب الشركات وتعزيز البنية التحتية للاستثمار. كما تستهدف الاستراتيجية رفع مستويات التوظيف وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، جنباً إلى جنب مع تطوير قطاع الطاقة، وتعزيز قطاع الزراعة، وقطاع الرعاية الطبية وغيرها. وتسعى الحكومة من خلال هذه السياسات إلى تحقيق نمو سنوي نسبته 2% بالمتوسط خلال السنوات العشر القادمة، بالإضافة لرفع معدل التضخم إلى 2% بحلول آذار 2015.

وعلى إثر إعلان رئيس الوزراء عن هذه الاستراتيجية، قام البنك المركزي الياباني بتبني برنامج تسهيل كمي واسع، وتوسيع القاعدة النقدية وضخّ الأموال في الأسواق في سبيل تخفيض قيمة الين الياباني ورفع التضخم للمستوى المستهدف. وبالتزامن مع ذلك، قامت الحكومة اليابانية بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الاستثمارية من أجل حفز النمو، مترافقاً مع رفع ضريبة الدخل من 5% إلى 8% في نيسان الحالي، على أن يتم رفعها إلى 10% مع نهاية العام لزيادة الإيرادات المحلية، ومواجهة عجز الميزانية وارتفاع معدلات الدين العام.

وقد شهدت اليابان تغييرات كبيرة في مؤشراتاتها الاقتصادية ما بعد تنفيذ استراتيجية النمو الجديدة. إذ انخفضت قيمة الين الياباني بشكل واضح أمام العملات الرئيسية إلى أدنى مستوى لها منذ نهاية العام 2008، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على تنافسية البضائع اليابانية. كما نجحت اليابان في تحقيق تسارع نسبي في معدل التضخم الذي يعاني من الجمود منذ نحو 15 عاماً، وحقق معدل التضخم السنوي أول قيمة موجبة منذ اندلاع الأزمة المالية، بالإضافة إلى تحقيق تسارع في معدلات النمو السنوية. ويبدو أن الخطة الجديدة قد نجحت في المقام الأول برفع ثقة المستهلكين، إذ يشير المراقبون إلى ارتفاعها لأعلى مستوى منذ سنوات مع نهاية العام الماضي، وارتفاع واضح في شعبية رئيس الوزراء الذي يقود عملية الإصلاح.

إلا أن هذا التضاؤل لم يدم طويلاً، وبدأ أن المخاوف التي طرحها المراقبون سابقاً فيما يتعلّق برفع ضريبة الدخل، ورفع مستويات التضخم قد باتت أمراً واقعاً. إذ حذر المراقبون من أن رفع ضريبة الدخل كفيل بالتأثير سلباً على مستويات الانفاق الخاص، وبالتالي انخفاض عائدات الضرائب، مما قد يؤدي إلى تثبيط النمو المتحقق، وعودة الاقتصاد للانزلاق مرة ثانية نحو الكساد، كما هو الحال عندما تم رفعها سابقاً في العام 1997. وتشير البيانات الأولية للعام الجديد أن جميع الإجراءات التي تمهّدت الحكومة في تطبيقها لمنع التأثير على مستوى الانفاق لم تفلح في حفز المستهلكين على زيادة الانفاق، الأمر الذي بات يهدد أيضاً الانجاز المتحقق في رفع ثقة المستهلكين. وباتت الحكومة الآن أمام قرار صعب لزيادة انفاقها من أجل مواجهة التأثير السلبي لانخفاض الاستهلاك الخاص، مما سيزيد من أعبائها المالية المرتفعة أصلاً، ويضعها في مواجهة موجة جديدة من الانتقادات حول جدوى رفع ضريبة الدخل.

من جانب آخر، يشير المراقبون الشكوك حول مصدر التضخم المتحقق خلال الفترة الماضية، إذ يرون أنه تضخم "مدفوع التكلفة" نتيجة الزيادة في أسعار مدخلات الإنتاج، وليس نتيجة ازدياد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن احتمالية استدامته محدودة جداً. يُضاف إلى ذلك، أن ارتفاع التضخم دون ارتفاع موازٍ في الأجور الحقيقية سيزيد من الضرر الذي لحق بمستويات الانفاق وثقة المستهلكين.

وبالرغم من ذلك، لا يزال من المبكر الحسم بمدى نجاعة السياسات الجديدة، إذ أن هذا النوع من السياسات يحتاج إلى فترات أطول، عادة ما تمتد إلى سنوات، قبل أن ينتج أثراً حقيقياً طويل الأمد في الاقتصاد. وعلى نفس الصعيد، لا تزال الحكومة اليابانية تبدي ثقة عالية في قدرتها على تجاوز العقبات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية الجديدة، إلا أن هذه الثقة لن تكون كافية ما لم تعمل على كسب ثقة كل من المستثمرين والمستهلكين في قدرة السياسات المالية والنقدية قيد التنفيذ على تحقيق أهدافها في المدى البعيد.

المخاطر الاقتصادية

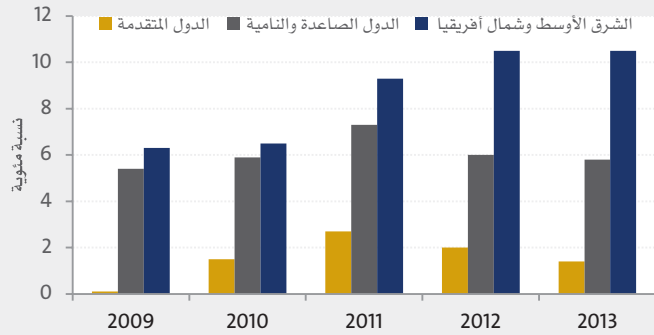
ظل الاقتصاد العالمي يعاني من مجموعة كبيرة من المخاطر الاقتصادية التي تهدد مسيرة تعافيه الهشّ، والتي تباين تأثيرها بين مجموعات الدول تبعاً لاختلاف بنية (هيكلية) اقتصاداتها ومراحل نموها. وفي هذا السياق، رصد صندوق النقد الدولي تراجعاً في مستوى المخاطر في الدول المتقدمة على خلفية التعافي في النصف الثاني من العام، في مقابل تزايد المخاطر في الدول الصاعدة والنامية، جراء عدم نجاحها في الخروج من دائرة التباطؤ.

ويعتبر استمرار التراجع في مستويات التضخم مصدر القلق الأول لكثير من الدول المتقدمة، إذ أن استمرار انخفاضه دون المستوى المستهدف كفيل بتثبيط مستوى النشاط الاقتصادي، مما قد يدفع بالدول إلى إجراء مزيد من التخفيض على أسعار الفائدة، وهو ما يُعتبر خياراً غير فعال في ظل أسعار فائدة منخفضة أصلاً. وعلى الجانب الآخر، تواجه الاقتصادات الصاعدة والنامية مخاطر استمرار التباطؤ في معدلات النمو، وتأثيرها على ثقة المستثمرين وبالتالي على حجم الاستثمارات الأجنبية ومخاطر هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي من شأنه أن يدخل هذه الاقتصادات في حلقة مفرغة من تراجع النمو.

كما تشكل الأزمة الحالية القائمة بين روسيا وأوكرانيا مبعث قلق جديد للاقتصاد العالمي، خاصة وأن احتمالية توقف إمدادات الغاز الروسي للدول المتقدمة، لا سيما في أوروبا، ستولد هزة جديدة في الأسعار، وارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، وبالتالي مزيداً من الضغوط على ميزانيات الدول الصناعية الكبرى، وبشكل خاص ألمانيا. كما وسيتمدد تأثير هذه الأزمة إلى الدول الصاعدة والنامية، من خلال التخوف من ارتفاع كبير في أسعار الحبوب، إذ تعتبر أوكرانيا إحدى أكبر مصدري القمح والذرة في العالم.

انعكس التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي خلال العام 2013 على تحركات الأسعار العالمية، والتي تمثل انعكاساً للتغيرات في أسعار النفط، والغذاء على وجه التحديد من جهة، والتغيرات في مستويات النمو والطلب، وبنية الاقتصاد¹⁴، والسياسات المتبعة في مجموعات الدول المختلفة من جهة ثانية، وبالتالي في حجم التباين في معدلات التضخم بين هذه المجموعات، حيث انخفضت معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء ولكن بنسب متفاوتة.

شكل 22-1: مستويات التضخم العالمية، 2009-2013



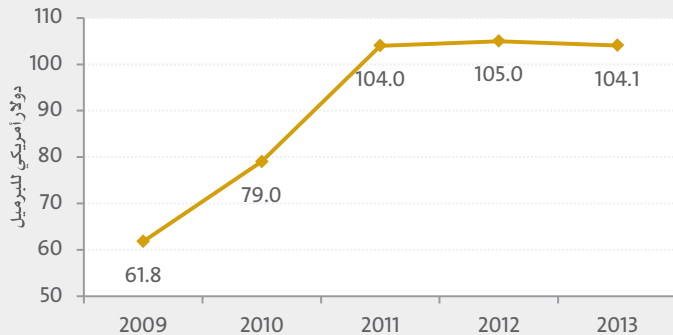
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

فخلال العام 2013 تراجع معدل التضخم في مجموعة الدول المتقدمة إلى 1.4% مقارنة مع 2.0% في العام 2012، وهو أقل من المستوى المستهدف في العديد من الدول المتقدمة، لا سيما في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، مما شكّل تحدياً جديداً لهذه الاقتصادات. في مقابل تراجع معدل التضخم في مجموعة الدول الصاعدة والنامية إلى 5.8% مقارنة مع 6.0% خلال العام السابق.

أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالرغم من ثبات معدلات التضخم فيها عند مستوى 10.5% خلال العامين 2012 و2013، إلا أنها لا تزال تعتبر مرتفعة، متأثرة باستمرار الاضطرابات والتوترات السياسية القائمة في العديد من دولها، كما هو الحال في

سوريا التي تجاوز معدل التضخم فيها الـ 36%، ومصر 6.9%، وتونس 6.1%، واليمن 11.1%، والأردن التي وصل معدل التضخم فيها إلى 5.5%، على خلفية تأثره بالأوضاع غير المستقرة في كل من مصر وسوريا. فقد ترتب على انقطاع إمدادات الغاز المصري إلى الأردن ارتفاع كبير في أسعار الوقود. كما ترتب على استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين تزايد الضغوط على الموارد المحلية والأسعار.

شكل 23-1: متوسط أسعار النفط الخام، 2009-2013



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي.

شهدت أسعار النفط العالمي تذبذباً كبيراً خلال العام 2013، تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. فخلال النصف الأول من العام، وفي ظل ضعف الأداء الاقتصادي العالمي، وتراجع مستويات الطلب، تراجع سعر البرميل إلى نحو 99 دولار مع نهاية النصف الأول. لكن عادت الأسعار في النصف الثاني إلى الارتفاع جرّاء تزايد المخاوف من الانقطاع والتذبذب في إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب التوترات السياسية في بعض دولها (ليبيا على سبيل المثال)، وتأثيرها على الصادرات النفطية. يُضاف إلى ذلك التوترات الناشئة عن التهديدات الأمريكية بشأن حرب على سوريا، وازدياد الطلب على الطاقة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بسبب أحوال الطقس الباردة جداً التي شهدتها المنطقة في نهاية العام 2013.

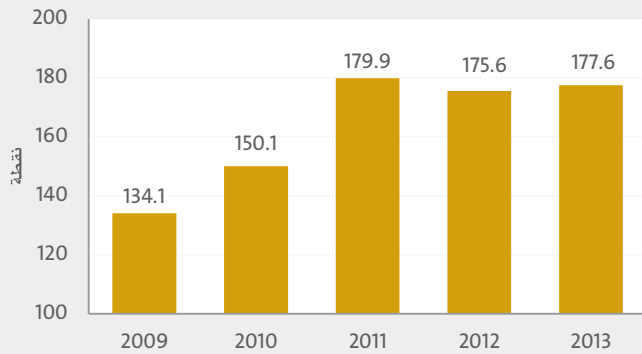
14 اختلاف البنية الاقتصادية لا يعني فقط اختلاف تركيبة وحجم القطاعات المختلفة، وإنما يعكس أيضاً اختلاف مراحل النمو التي تمر بها الدول. ففي الوقت الذي وصلت فيه الدول المتقدمة إلى مرحلة التضخم التي تحد من إمكانية تحقيق مستويات عالية من النمو والتضخم، لا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية في مرحلة النهوض التي تشهدها فيها الأسواق وتحركات الأسعار بما يسمح بمعدلات نمو وتضخم مرتفعة نسبياً.

15 يمثل متوسط أسعار برميل النفط من UK Brent، وDubai Fateh، وWest Texas.

في المحصلة، أسهم انخفاض أسعار النفط في النصف الأول من العام في التخفيف من حدة الارتفاع اللاحق في الأسعار في النصف الثاني. وبالتالي، شهدت الأسعار خلال العام 2013 استقراراً نسبياً في معدلها السنوي منخفضة بأقل من 1%، إلى 104.1 دولار للبرميل تقريباً، والذي يماثل تقريباً نفس المستويات التي كانت سائدة في العام 2012.

أسعار الغذاء

شكل 1-24: مؤشر أسعار الغذاء العالمي، 2009-2013

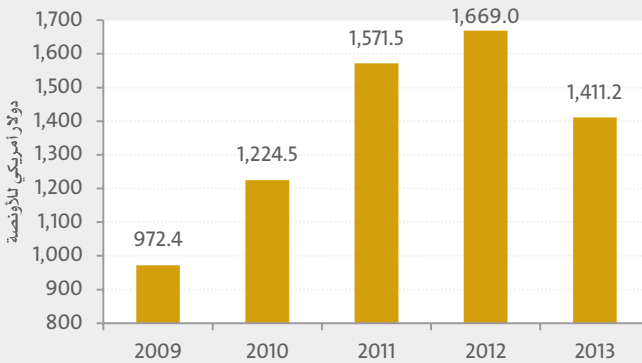


المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي

عادت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعها خلال العام 2013، متأثرة بعدم الاستقرار في الأحوال الجوية، وخصوصاً في النصف الأول من العام. إضافة إلى تأثير السياسات الداخلية في الدول المنتجة للغذاء، كالسياسات المتعلقة ببرامج المشتريات، وبرامج دعم الأسعار¹⁶. غير أن تحسّن مستوى الإنتاج، وارتفاع مستوى المخزون الاحتياطي من الغذاء أدى إلى انخفاض تدريجي في أسعار الغذاء في النصف الثاني من العام، وبالتالي الحد من استمرار الارتفاع في الأسعار. وتكون المحصلة، ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنحو 1.1%، مقارنة مع تراجع بنحو 2.4% في العام 2012.

أسعار الذهب

شكل 1-25: أسعار الذهب العالمية، 2009-2013



المصدر: www.kitco.com, London fix

شهدت أسعار الذهب تراجعاً كبيراً خلال العام 2013، إذ انخفضت بشكل تدريجي منذ بداية العام ووصلت أدنى مستوياتها في الشهر الأخير من العام. يأتي هذا التراجع على خلفية التوقعات المتفائلة حول النمو وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وحالة التفاؤل التي سادت الأسواق بداية العام، ودفعت بالكثير من المستثمرين إلى التحول من الاستثمار في الذهب إلى أسواق الأسهم والعملات، خاصة في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى خلال الأشهر الأولى من العام. كما استمرت الأسعار بالتراجع في منتصف العام أيضاً، على خلفية توقف بعض البنوك المركزية، وبشكل خاص البنك المركزي الصيني والبنك المركزي الهندي عن زيادة احتياطياتها من الذهب. ونتيجة لما سبق، تراجع متوسط سعر الأونصة إلى 1,411.2 دولار، منخفضاً بنحو 15.4% مقارنة مع العام 2012.

سوق العمل والبطالة

ألقى التباطؤ الاقتصادي العالمي بظلاله على مؤشرات سوق العمل خلال العام 2013، إذ ظلت معدلات النمو المتحققة غير قادرة على توليد مزيد من فرص العمل لمواجهة الداخلين الجدد إلى سوق العمل والحد من الارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل، لا سيما في الاقتصادات المثقلة بالديون.

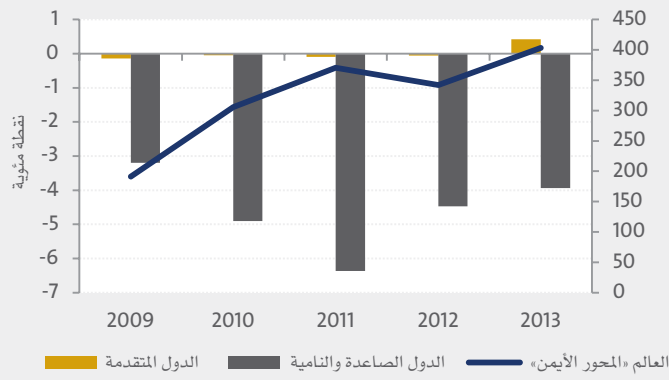
16 نشرة Food Price Watch، الصادرة عن البنك الدولي في تموز 2013.

وتبدو الصورة متباينة داخل مجموعة الاقتصادات المتقدمة. فمن جهة، شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً في معدل البطالة إلى 7.4%، مقارنة مع 8.1% في العام السابق، كما هو الحال في اليابان التي انخفضت فيها معدلات البطالة إلى 4.0% مقارنة مع 4.3% في العام السابق. لكن من جهة أخرى، ظلت معدلات البطالة في منطقة اليورو في اتجاهها التصاعدي منذ أزمة الديون السيادية، متجاوزة نسبة 12%، مقارنة مع 11.4% في العام 2012، ومتأثرة بالإجراءات التقشفية التي طالت العديد من الدول الأعضاء. وبقيت كل من اليونان وإسبانيا تشهدان أعلى مستوى من معدلات البطالة على مستوى المنطقة ككل. فخلال العام 2013، ارتفعت معدلات البطالة في اليونان إلى 27.3%، وفي إسبانيا إلى 26.4%، مقارنة مع 24.2% و 25.0% في العام السابق على التوالي.

أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فتشير البيانات إلى استقرار معدلات البطالة في الصين عند مستوياتها في العام السابق (4.1%)، في حين انخفض المعدل قليلاً في كل من البرازيل والمكسيك ليستقر عند 5.4% و 4.9%، على الترتيب. وفيما يتعلق بدول المنطقة، يلاحظ أن معدلات البطالة في مصر قد ارتفعت إلى 13.0%، مقارنة مع 12.3% خلال العام 2012 في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي الأردن شهدت معدلات البطالة استقراراً نسبياً عند مستوى 12.2%. أما في إسرائيل، فقد تراجعت معدلات البطالة إلى 6.4%، مقارنة مع 6.9% في العام السابق.

ميزان المدفوعات

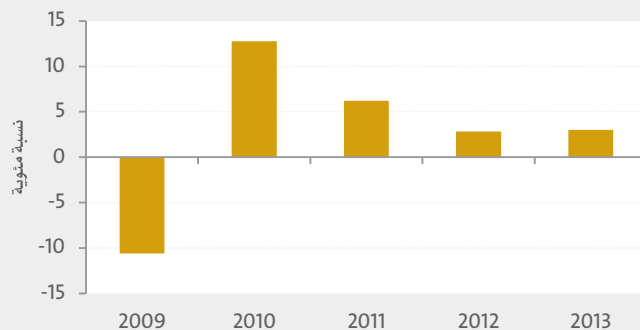
شكل 1-26: رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدول المتقدمة خلال العام 2013 بعض التحسن النسبي، حيث نجحت الدول المتقدمة لأول مرة منذ اندلاع الأزمة المالية في تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان مدفوعاتها، جراء استمرار ألمانيا بتحقيق فائض مرتفع في حسابها الجاري، مترافقاً مع تحسن الحساب الجاري في دول اليورو المثقلة بالديون. إذ شهدت كل من إيطاليا، وإسبانيا، واليونان تحقيق أول فائض في الحساب الجاري منذ بداية الأزمة المالية. وعلى الجانب الآخر، لا تزال الدول الصاعدة والنامية تعاني من ارتفاع عجز الحساب الجاري نتيجة ضعف الطلب الخارجي وانخفاض مستوى الصادرات، لا سيما في الصين والبرازيل، والمكسيك.

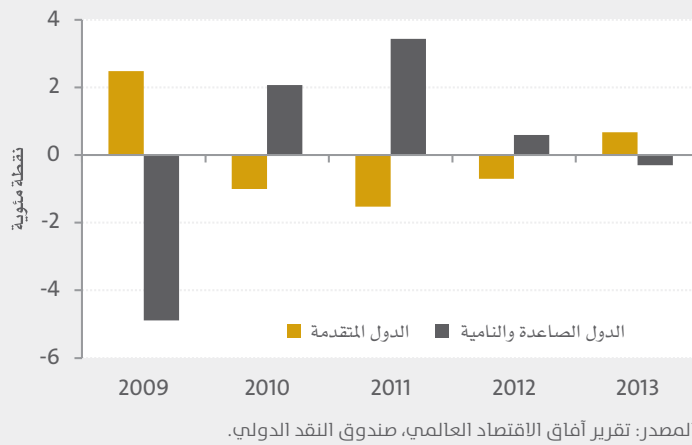
شكل 1-27: النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2009-2013



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

وعلى المستوى الاقليمي، نجحت كل من مصر والأردن في تخفيض عجز الحساب الجاري بنحو 45%، و 33.2% مقارنة مع العام 2012. أما في إسرائيل، وبالرغم من ضعف مستوى الصادرات جرّاء تراجع تنافسية البضائع الإسرائيلية، إلا أنها نجحت في تحقيق فائض يعادل نحو 6.5 ضعف ما كان عليه العجز في العام السابق، أو ما نسبته 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع -7.7% في العام 2012. ويعود هذا التحسن الحاد بالدرجة الأولى إلى مباشرة إسرائيل إنتاج الغاز الطبيعي من حقول «تامار» قبالة سواحل البحر المتوسط.

شكل 1-28: شروط التبادل التجاري في العالم، 2009-2013



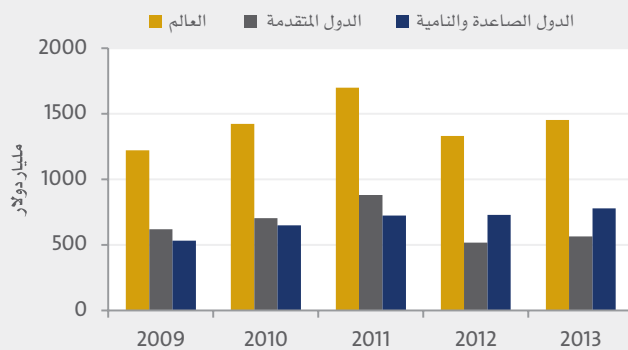
حيث تراجعت شروط التبادل التجاري في مجموعة الدول الصاعدة والنامية مرة أخرى، وانخفضت بنحو 0.3%. في حين شهدت تحسناً لأول مرة منذ العام 2009 في مجموعة الدول المتقدمة، وارتفعت بنحو 0.8%.

وخلال العام 2013، شهدت التجارة الخارجية العالمية (التي تعتبر محور الحساب الجاري) تحسناً نسبياً، بنمو حجم التبادل التجاري بنحو 3.0% مقارنة مع 2.8% في العام 2012. ومع ذلك، لا يزال هذا المعدل متواضعاً قياساً على مستوياته في الأعوام السابقة. فقد بلغ حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات خلال العام 2013 نحو 23.2 تريليون دولار، مرتفعاً بنحو 2.5% عن العام السابق. وعلى نفس المنوال، نمت الواردات العالمية من السلع والخدمات بنحو 2% عن العام السابق، لتبلغ في نهاية العام 2013 حوالي 22.5 تريليون دولار.

كما شكلت شروط التبادل التجاري¹⁷ انعكاساً آخر للتطورات في التبادل التجاري والأسعار خلال العام 2013،

الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل 1-29: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2009-2013



مع العام 2012. وبالرغم من ارتفاع التدفقات إلى الدول المتقدمة إلا أن حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي بقيت ثابتة عند 39%. بالمقابل انخفضت هذه النسبة في الدول الصاعدة والنامية من 55% خلال العام 2012 إلى 54% خلال العام 2013 لصالح الدول المتحولة (transition economies) التي ارتفعت حصتها من 6% عام 2012 إلى 7% عام 2013.

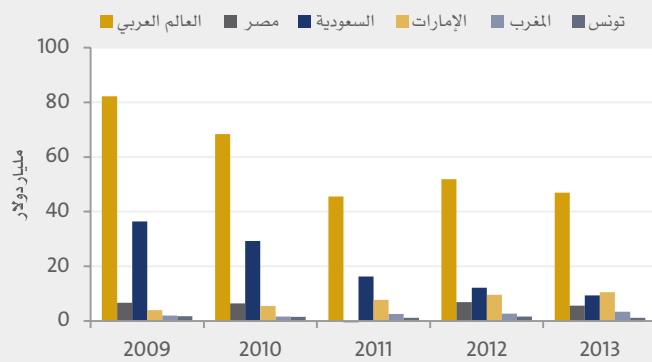
على صعيد الدول المتقدمة، فقد ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 16.8% في الولايات المتحدة، ونسبة 14.0% في الاتحاد الأوروبي، ولكن كانت فرنسا والمملكة المتحدة استثناء حيث تراجعت التدفقات إليها بنسبة 80.6% و 19.0% على التوالي خلال العام 2013. كما شهدت اليابان استمرار تدفق هذه الاستثمارات إلى اقتصادها للعام الثاني بعد أن تواصلت عمليات خروج الاستثمار الأجنبي المباشر منها خلال عامي 2010 و 2011، فقد وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى اليابان إلى 2.3 مليار دولار خلال العام 2013 بنسبة نمو بلغت 33.0% مقارنة مع العام 2012. هذا ولا يزال الاتحاد الأوروبي يحظى بأعلى حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم باستحوذه على 17.0%، يليه الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 12.9% خلال العام 2013.

17 يُقصد به نسبة مؤشر أسعار الصادرات إلى مؤشر أسعار الواردات.

على صعيد الدول الصاعدة والنامية، شهدت كل من الصين وهونغ كونغ تحسناً طفيفاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 2.3% لكل منهما خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012. كما نمت هذه التدفقات في سنغافورة بنسبة 4.3% خلال نفس الفترة، بينما تراجعت في البرازيل وتركيا بنسبة 1.9% و2.7% على التوالي خلال فترة المقارنة. يشار إلى أن الصين لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول الصاعدة وبنسبة 8.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، تليها هونغ كونغ بنسبة 5.3%، ثم البرازيل بنحو 4.4% خلال العام 2013.

وفيما يتعلق بالدول العربية، فالأوضاع السياسية غير المستقرة في بعضها كان لها الأثر السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث انخفضت هذه التدفقات خلال العام 2013 بنسبة بلغت 9.5%. وبذلك، شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ما نسبته 3.2% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم، وحوالي 6% من التدفقات على مستوى الدول الصاعدة والنامية.

شكل 1-30: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2009-2013

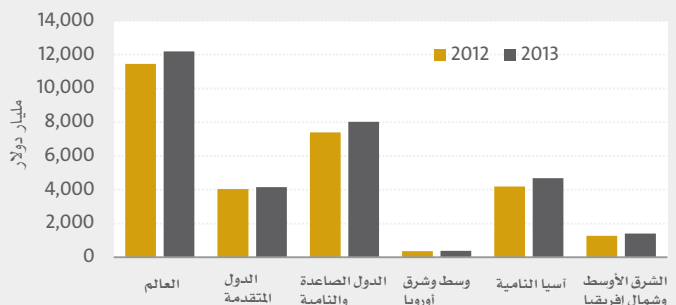


المصدر: تقرير الاستثمار في العالم 2014، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وتعد مصر وتونس من بين دول الربيع العربي التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال العام 2013، بعد التحسن الملحوظ الذي شهدته في العام 2012، حيث تراجعت هذه التدفقات إلى مصر وتونس بنسبة 19.3% و31.6% على التوالي. أما السعودية، وبحكم قربها وتأثرها بالأحداث الجارية في منطقة الخليج، فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت هذه التدفقات بنسبة 23.7%. ونتيجة لهذا التراجع تراجع ترتيب السعودية إلى المركز الثاني من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول العربية وبنسبة 19.3%، لصالح دولة الإمارات التي ارتفعت من مجموع التدفقات للدول العربية إلى 22.4% وبنمو نسبته 9.2%. وبالنسبة للأردن، فقد تحسنت التدفقات إليها بنسبة 20.1% وذلك نتيجة لبرنامج الإصلاح المالي الذي تقوم به تحت إشراف صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة إلى لبنان، فيبدو تأثير الأحداث الجارية في سوريا بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية داخلها كان لها الأثر الواضح على الاستثمار، حيث شهدت تراجعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 22.9% عما كانت عليه خلال العام 2012.

الاحتياطيات الدولية

شكل 1-31: الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2012 و2013



المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي.

ترتبط التغيرات في الاحتياطيات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في تدفقات رؤوس الأموال والموازن التجارية. وعادةً ما يترافق التحسن في الصادرات وتدفق رأس المال مع ارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية. وخلال العام 2013، ألقى تباطؤ وتيرة النمو في التبادل التجاري بظلاله على تراكم هذه الاحتياطيات، لتبلغ نحو 12.2 تريليون دولار، مرتفعة بنحو 6.4%، مقارنة مع 7.0% في العام 2012، جراء تأثرها بالتغيرات الحاصلة في مكونات هذه الاحتياطيات، وتحديدًا العملات الأجنبية والذهب.

أما على مستوى مجموعات الدول، فتبدو الصورة متباينة.

ففي حين شهدت مجموعة الدول المتقدمة مزيداً من التباطؤ في تراكم احتياطياتها التي نمت بنحو 2.8%، مقابل 7.9% في العام 2012،

شهدت مجموعة الدول الصاعدة والنامية تسارعاً في نمو احتياطياتها بنحو 8.3%، مقارنة مع 6.5% في العام 2012. وتشكل دول آسيا النامية¹⁸ المصدر الأساسي لهذا التسارع، بنمو احتياطياتها بنحو 11.7%، مقارنة مع 3.7% في العام 2012، خاصة وأن احتياطيات الصين لوحدها شكلت نحو ثلث الاحتياطيات العالمية مع نهاية العام 2013.

وشهدت مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تباطؤاً في نمو احتياطياتها إلى 9.5% مقارنة بنحو 15.4% في العام الماضي، على خلفية تباطؤ نمو هذه الاحتياطيات في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي (من 21.4% في عام 2012 إلى 10.5% في العام 2013). وقد تباينت التطورات في الاحتياطيات الأجنبية لدول هذه المنطقة، حيث حققت الدول المصدرة للنفط، معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 10.5% للمملكة العربية السعودية (تستحوذ على أكثر من نصف احتياطيات المنطقة) لتصل إلى نحو 725.8 مليار دولار مع نهاية العام، و45% للإمارات العربية المتحدة، لتصل إلى 68.2 مليار دولار، و27.9% لدولة قطر، لتبلغ 41.6 مليار خلال العام 2013.

أما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، فقد عاد مستوى الاحتياطيات الأجنبية في كل من مصر والأردن إلى التحسن النسبي بعد الانكماش الكبير خلال العام السابق، حيث نمت احتياطيات البنك المركزي المصري بنحو 16.8% على خلفية المساعدات المقدمة من دول الخليج، لتصل إلى 13.7 مليار مع نهاية العام 2013، لكنها لا تزال أقل من نصف مستوياتها ما قبل ثورة يناير 2011. كذلك الحال في الأردن، حيث نمت احتياطيات البنك المركزي الأردني بأكثر من 80% خلال العام 2013، لتبلغ نحو 12 مليار دولار، على خلفية المساعدات الخليجية، بالإضافة إلى التحسن النسبي في تحويلات العاملين من الخارج، وارتفاع عائدات السياحة¹⁹.

التطورات المالية العالمية

أسعار الفائدة

واصلت بعض البنوك المركزية تحريك معدل الفائدة الرسمي خلال العام 2013 كجزء من سياساتها النقدية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والدفع باقتصاداتها نحو التعافي من تبعات الأزمات العالمية والمحلية. وبشكل تغيير البنك المركزي الأوروبي لمعدل الفائدة الحدث الأهم على هذا الصعيد، إذ عمد إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي في شهر أيار إلى 0.5%، في محاولة منه لدفع التعافي قُدماً، إلا أن ذلك أدى لانخفاض معدل التضخم بعيداً عن المستوى المستهدف (2.0%). وفي محاولة أخرى لتحسين وضع التعافي، قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض جديد لمعدل الفائدة في شهر تشرين الثاني إلى 0.25%، إلا أن الأثر كان عكسياً على معدل التضخم الذي شهد مزيداً من التراجع. وعلى ضوء ذلك، تعرّضت سياسة البنك المركزي الأوروبي لموجة من الانتقادات حول دورها في ترسيخ انكماش الأسعار في منطقة اليورو.

في المقابل، حافظت البنوك المركزية الرئيسية الأخرى على معدلات فائدة منخفضة نسبياً دون تغيير يذكر، حيث حافظ الاحتياطي الفيدرالي على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.25% منذ العام 2009، وكذلك حافظ بنك اليابان على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.1% منذ العام 2010. في حين لم يتغير معدل الفائدة الرسمي على الجنيه الإسترليني عن 0.5% منذ العام 2009.

إقليمياً، عمد بنك إسرائيل إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي مرتين خلال شهر أيار، ومرة ثالثة في نهاية أيلول، وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض المعدل من 1.75% في عام 2012، إلى 1.0% في العام 2013. تأتي هذه التخفيضات المتكررة في محاولة لتحفيز الصادرات ورفع تنافسية البضائع الإسرائيلية، التي تأثرت بشكل كبير جراء الارتفاعات المتكررة في قيمة الشيك مقابل كل من الدولار واليورو.

وفي محاولة منه للحد من ارتفاع معدلات التضخم، قام البنك المركزي المصري في شهر آذار برفع معدل الفائدة الرسمي إلى 9.75%. غير أنه عاد لتخفيضها ثلاث مرات متتالية في آب، وأيلول، وأخيراً في نهاية كانون الأول إلى 8.25%. ويأتي هذا التخفيض على خلفية تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو منخفضة، واستمرار مخاطر التراجع (Downside Risks) التي تواجه الاقتصاد، والتي من شأنها أن تؤثر أيضاً على معدل التضخم.

¹⁸ مجموعة الدول الصاعدة والنامية في قارة آسيا، وتضم 29 دولة، على رأسها الصين والهند واندونيسيا.

¹⁹ البنك المركزي الأردني، 2014.

تتأثر أسعار الصرف بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول، وفي نفس الوقت تؤثر في تحديد العلاقات التجارية واتجاهات تدفق رؤوس الأموال بين الدول. وخلال العام 2013، شهدت أسعار الصرف الرئيسية (اليورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني) تقلبات واضحة، ولتتبعكس الأزمات التي واجهت الدول المتقدمة من جهة، والسياسات التي اتخذتها هذه الدول لمواجهة هذه الأزمات من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، شهد الدولار الأمريكي تذبذباً ملحوظاً مقابل العملات الرئيسية، متأثراً بشكل أساسي بالجدل المتعلق ببرنامج التسهيل الكمي، وتضارب التصريحات حول موعد إيقاف العمل بهذا البرنامج، والتي تركت أثرها على سعر الصرف. ورغم استمرار الفيدرالي الأمريكي بضخ السيولة في الأسواق ضمن حزمة التسهيل الكمي الثالثة، إلا أنه قام خلال الربع الأخير من العام بتخفيض مستوى مشترياته من السندات بنحو 20 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الاسترليني. وفي ظل قيام البنك المركزي الياباني بتخفيض سعر صرف الين أمام العملات الأخرى للحد من تراجع الطلب العالمي على السلع اليابانية، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين متجاوزاً حاجز الـ 100 دولار/ ين لأول مرة منذ العام 2008. من ناحية أخرى، واصل الدولار الأمريكي انخفاضه أمام الشيكل الإسرائيلي²⁰، على خلفية بدء إسرائيل بإنتاج الغاز الطبيعي من حقول «تامار» قبالة سواحل البحر المتوسط.

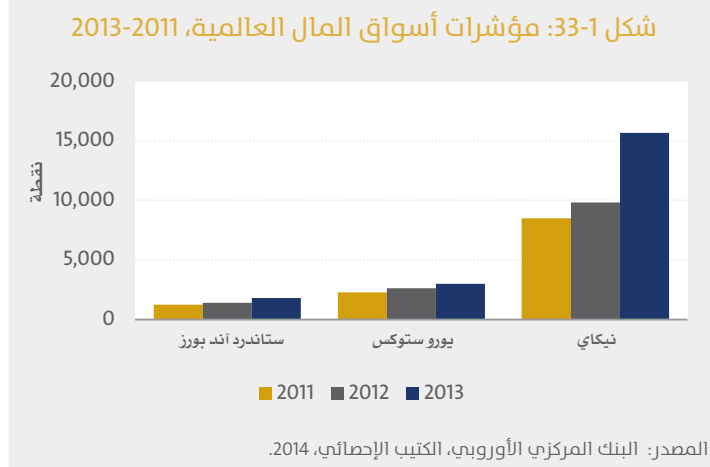
شكل 1-32: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2013



المصدر: www.oanda.com

20 تم إضافة الشيكل الإسرائيلي نظراً لكونه العملة المتداولة في فلسطين، وبالتالي، للتأثير الملموس للتغير في سعر صرفه مقابل الدولار على معيشة الفرد الفلسطيني، خاصة من يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي.

تعتبر الأسواق المالية الأسرع تأثراً بالأزمات، والأكثر دلالة على مستوى ثقة المستثمرين بالسياسات التي تنتهجها الدول لمعالجة أزماتها. وخلال العام 2013، أبدت الأسواق المالية العالمية تحسناً ملموساً مقارنة بالعام السابق. فبالرغم من الأزمات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2013، لا تزال الأسهم الأمريكية تشكل عاملاً جذاباً للمستثمرين، إذ استمر مؤشر ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's 500) بالتحسن ليتجاوز 1,800 نقطة مع نهاية العام، مرتفعاً بنحو 27% عن العام 2012. في المقابل، جاء أداء الأسواق المالية في منطقة اليورو أضعف من مثيلتها الأمريكية، وكان التذبذب السمة الأبرز في أدائها خلال العام، متأثرة باستمرار المخاطر المحيطة بمنطقة اليورو. فقد وصل مؤشر يورو ستوكس (Euro Stoxx) إلى 3,010 نقطة مع نهاية العام، مسجلاً نمواً بنحو 14.6% مقارنة مع عام 2012. كما شهد مؤشر الأسهم اليابانية نيكاي (Nikkei) بدوره تذبذباً واضحاً خلال العام 2013 في ظل الجدل حول السياسات النقدية والمالية التوسعية الجديدة، إلا أن ذلك لم يحد من تحسنه بشكل كبير مسجلاً نمواً تجاوز الـ 59% مقارنة مع العام 2012، وبلغ نحو 15,655 نقطة مع نهاية العام.



آفاق الاقتصاد العالمي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي²¹ إلى حدوث تحسن وتعايف تدريجي في النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام 2014، إذ من المتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي إلى 3.6% مقارنة مع 3.0% خلال العام 2013. مع تباين هذه التوقعات بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية. فعلى مستوى الدول المتقدمة، يتوقع الصندوق أن تنمو هذه المجموعة بنحو 2.2%، مقارنة مع 1.3% في العام 2013، متأثرة بتحسّن أداء كل من الاقتصاد الأمريكي والأوروبي. إذ من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 2.8%، مقارنة مع 1.9% في العام السابق، والأوروبي بنحو 1.2% مقارنة مع -0.5% في العام 2013. كما يتوقع أن يرافق هذا الأداء لمجموعة الدول المتقدمة ارتفاع طفيف في معدل التضخم إلى 1.5% مقارنة مع 1.4% في العام 2013.

وعلى مستوى الدول الصاعدة والنامية، فمن المتوقع أن يتسارع نموها إلى 4.9% خلال عام 2014 مقارنة مع 4.7% في العام 2013، على أن تبقى الصين (يتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 7.5%) القوة الدافعة للنمو في هذه المجموعة. في حين يتوقع أن ينخفض معدل التضخم في مجموعة الدول الصاعدة والنامية إلى 5.5% مقارنة مع 5.8% خلال العام 2013.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 3.2% خلال عام 2014 مقارنة مع 4.2% خلال العام السابق، وأن يتراجع معدل التضخم إلى 8.4% مقارنة مع 10.5% خلال العام السابق، مع استمرار سيطرة حالة عدم الاستقرار على المشهد السياسي والاقتصادي.

أما بالنسبة لبعض الدول المجاورة، فمن المتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي في إسرائيل قريباً من المعدل المتحقق في العام 2013 عند مستوى 3.4%، مدفوعاً بشكل رئيس بتزايد وتيرة إنتاج الغاز الطبيعي، وزيادة الطلب المحلي نتيجة السياسة النقدية التوسعية. كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.6% مقارنة مع 1.5% خلال العام 2013، مع ارتفاع طفيف في معدلات البطالة عن مستواها في العام السابق لتصل إلى 6.7% في العام 2014.

21 آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2014.

كما يتوقع أن يشهد الاقتصاد الاردني مزيداً من التحسن النسبي، بارتفاع معدل نموه إلى 3.5%، مقارنة مع 3.3% خلال العام 2013، جراء تحسن أداء قطاع الإنشاءات والخدمات والسياحة وانخفاض أسعار الطاقة. وأن ينخفض معدل التضخم إلى 3.0%، مقارنة مع 5.5% في العام 2013. مع استمرار التحديات الاقتصادية المتعلقة بخفض الإنفاق الحكومي وتراجع معدلات الاستثمار الأجنبي.

ويتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو قدره 2.3% خلال عام 2014 مقابل 2.1% خلال العام السابق، وأن يرتفع معدل التضخم إلى 10.7% مقارنة مع 6.9% خلال العام الماضي، مع بقاء معدلات البطالة ضمن مستواها في العام الماضي عند 13%، واستمرار سيطرة المخاطر السياسية على المشهد الاقتصادي وآفاقه المستقبلية.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تشهد حركة التجارة العالمية تحسناً في عام 2014، لتنمو بمعدل 4.3% مقارنة مع 3.0% خلال العام السابق، جراء الانخفاض المتوقع في الأسعار النسبية في الدول المتقدمة بمعدل 0.7% عن العام السابق، وفي الدول الصاعدة والنامية بمعدل 0.2%. بالإضافة إلى استمرار انخفاض أسعار المواد الأساسية غير الوقود بمعدل 3.5%.



الفصل الثاني تطورات مالية الحكومة

نظرة عامة

شهد العام 2013 تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تعاملت مع أزمة السيولة والضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بطريقة مختلفة نوعاً ما عن الحكومة السابقة. فمن جهة عملت هذه الحكومة ليس فقط على الحد من تراكم المتأخرات الحكومية بل وتخفيضها. كما عملت من جهة ثانية على تقنين وترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد الإنفاق على غير الأجور. ساعدها في هذا النهج التدفق المستمر والمنتظم لإيرادات المقاصة، إضافة إلى تدفق مبالغ كبيرة من المنح والمساعدات الخارجية.

ففي جانب الإيرادات، نجحت الحكومة في زيادة حجم إيراداتها، المحلية والخارجية (المنح والمساعدات) على حد سواء، رغم التراجع الطفيف في إيرادات المقاصة، والتي لا تزال تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة. وفي جانب النفقات، نجحت الحكومة في تخفيض إنفاقها العام، باستثناء الإنفاق على الأجور والرواتب، الذي ظل يستحوذ على أكثر من نصف الإنفاق العام.

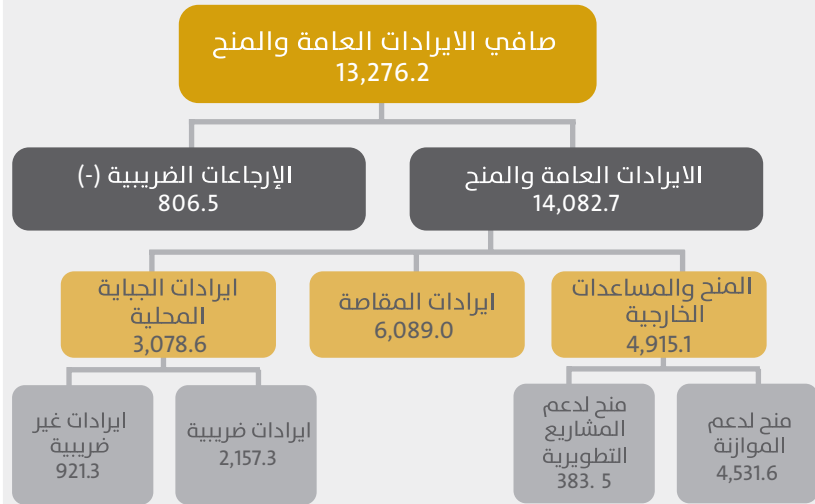
وتمخض الإرتفاع في إجمالي الإيرادات العامة من جهة، والتراجع في الإنفاق العام من جهة ثانية، عن فائض في الوضع المالي الحكومي، لعبت المنح والمساعدات الخارجية دوراً أساسياً في تحقيقه. وإستخدم هذا الفائض في تسديد جزء من المتأخرات المتراكمة للقطاع الخاص، وفي تسديد جزء آخر من مديونية الحكومة تجاه الجهاز المصرفي الفلسطيني.

الإيرادات العامة والمنح

على مدى الفترات الماضية والحكومات الفلسطينية المتعاقبة تسعى نحو مزيد من الاعتماد على الموارد المالية المتاحة، لكن قلة هذه الموارد من ناحية، وضعف إمكانات تحصيل المتاح منها من ناحية ثانية، وعدم السيطرة عليه من ناحية ثالثة، تبقى من أهم التحديات التي واجهت هذه الحكومات. علماً بأن الموارد المالية تنحصر في إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية)، وإيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية.

ورغم محدودية الإمكانيات المالية المتاحة، إلا أن الحكومات المتعاقبة حاولت استغلال هذه الإمكانيات وتعظيم منفعتها من خلال توجيهها نحو احتياجات معينة وفق أولويات إنفاق محددة قابلة للتغيير وفق تغيرات المشهد السياسي والاقتصادي لتخدم أهداف معينة، كما حدث في العام 2013. وفي هذا السياق، يبدو أن الحكومة الفلسطينية قد وضعت تخفيف درجة انكشافها تجاه القطاع الخاص والجهاز

شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شكيل)، 2013



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

المصرفي الفلسطيني هدفاً لها (سداد جزء من المتأخرات الحكومية المتراكمة ووقف الاقتراض من المصارف). ورغم أنها نجحت إلى حد ما في هذا المسعى، إلا أن المتحقق لا يزال غير قابل للإستدامة نظراً لارتعاشه لعوامل تقع خارج سيطرة الحكومة (الانتظام في تدفق المنح والمساعدات الخارجية وفي تحويل إيرادات المقاصة)، أكثر من العوامل التي تقع ضمن سيطرتها (تقنين وترشيد الإنفاق).

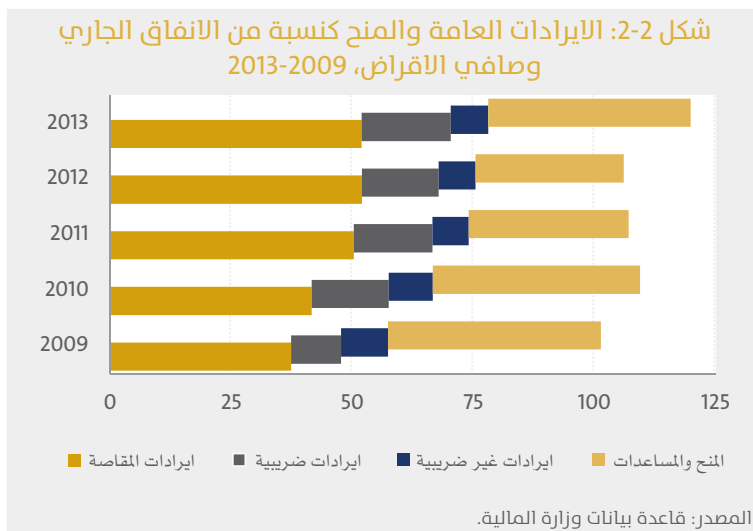
ويشير تحليل الإيرادات العامة والمنح إلى ارتفاع هذا البند في العام 2013 بنحو 13.3% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ 14,082.7 مليون شكيل²²، أو ما نسبته 94.9% من المبلغ المستهدف في مشروع موازنة العام 2013. وقد

22 تم استخدام عملة الشكيل (بدلاً من الدولار) في تحليل التطورات الواردة في هذا الفصل، بهدف تجميع الأثر الكبير لتغيرات سعر الصرف. كما أن البيانات المدرجة في هذا الفصل تستند إلى الأساس النقدي، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

جاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لزيادة كل من إيرادات الجباية المحلية (12.1%) والمنح والمساعدات الخارجية (37.0%). وتم استغلال جزء من هذه الزيادة في تغطية بند الإرجاعات الضريبية التي تزايد بنحو أربعة أضعاف ما كان عليه في العام 2012، ليبلغ 806.5 مليون شيكل²³ (مقارنة مع 194.5 مليون شيكل عام 2012)، متجاوزاً بذلك ضعف المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة البالغ 456 مليون شيكل، الأمر الذي يعكس التوجه الحكومي لتسديد هذا النوع من المتأخرات وعدم تراكمها.

وبالرغم من هذا التضاعف في حجم الإرجاعات الضريبية، إلا أن صافي الإيرادات العامة والمنح قد ارتفع بنحو 8.5% مقارنة مع العام 2012، ليبلغ 13,276.2 مليون شيكل، مشكلاً نحو 92.3% من المبالغ المستهدفة في مشروع الموازنة، أو ما نسبته 30.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2012 و 2013.

ويتضح من خلال تحليل مكونات الإيرادات العامة والمنح ارتفاع كافة البنود الفرعية، باستثناء إيرادات المقاصة التي بقيت تقريباً ثابتة عند نفس مستواها كما في العام السابق، حيث شكلت إيرادات الجباية المحلية نحو 21.9%، وإيرادات المقاصة نحو 43.2%، في حين شكلت المنح والمساعدات الخارجية نحو 34.9% من الإيرادات العامة والمنح مقارنة مع العام 2012.



وقد شهد العام 2013 ارتفاعاً في إيرادات الجباية المحلية بنحو 12.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 3,078.6 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 93.5% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة للعام 2013. ويعزى السبب في ارتفاع إيرادات الجباية المحلية إلى التحسن الملحوظ في كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 16.5% عما كانت عليه في العام 2012، لتبلغ 2,157.3 مليون شيكل، على خلفية ارتفاع كل من إيرادات ضريبة القيمة المضافة، ومكوس السجائر، والجمارك، وإيرادات ضريبة الدخل²⁴. ومع هذا الارتفاع في الإيرادات الضريبية تزايدت مساهمتها في إيرادات الجباية المحلية إلى نحو 70.1%، مقارنة مع 67.7% في العام 2012. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 2.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 921.3 مليون شيكل، على خلفية تحقيق بعض العوائد الاستثمارية، بالإضافة إلى زيادة إيرادات بعض الرسوم المحلية. وبالرغم من ارتفاع حجم الإيرادات غير الضريبية إلا أن مساهمتها في إيرادات الجباية المحلية تراجعت لنحو 29.9%، مقارنة مع 32.4% في العام 2012.

ويذكر في هذا السياق، أن العام 2013 قد شهد ارتفاعاً في نسبة ضريبة القيمة المضافة من 15% إلى 16% في شهر حزيران، والذي يعد الارتفاع الثاني في هذه الضريبة (حيث تم رفعها بنصف نقطة مئوية، من 14.5% إلى 15% في أيلول عام 2012)، وذلك تماشياً مع ارتفاع معدلات ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل.

وفي ظل هذه التطورات، ارتفعت مساهمة إيرادات الجباية المحلية في تغطية النفقات الجارية وصافي الاقتراض من نحو 23.4% عام 2012، إلى 26.2% عام 2013. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية التي ساهمت بنحو 18.4% من النفقات الجارية وصافي الاقتراض مقابل نحو 15.8% في العام 2012. في حين بقيت مساهمة الإيرادات غير الضريبية مستقرة عند نحو 7.8% خلال العامين. كما ارتفعت مساهمة إيرادات الجباية المحلية في البند الأساسي للنفقات (الاجور والرواتب) إلى نحو 47%، مقارنة مع 45.8% في العام 2012، وذلك نتيجة لارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية من نحو 30.9% إلى 32.9% في عام 2013. وعلى العكس من ذلك إنخفضت مساهمة الإيرادات غير الضريبية من نحو 14.9% من الاجور والرواتب إلى 14.1% خلال نفس فترة المقارنة.

23 المبالغ التي تقوم الحكومة بإرجاعها بعد عمل التسويات الخاصة بضريبة المحروقات وضريبة القيمة المضافة والجمارك، حيث تشكل الإرجاعات الضريبية الخاصة بالوقود الجزء الأكبر منها، حوالي 791.0 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 98.1% من إجمالي الإرجاعات الضريبية للعام 2013.

24 ارتفعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 182.2 مليون شيكل (على أساس الاستحقاق)، مقارنة بالعام 2012، لتبلغ 852.5 مليون شيكل. كما ارتفعت إيرادات كل من مكوس السجائر والجمارك بنحو 40.9 و 34.4 مليون شيكل، لتبلغ 378.1 و 193.1 مليون شيكل، على الترتيب، وكذلك ارتفعت أيضاً إيرادات ضريبة الدخل خلال نفس الفترة بنحو 25.2 مليون شيكل لتبلغ 714.3 مليون شيكل.

أما إيرادات المقاصة، فقد بلغت نحو 6,089 مليون شيكل، بانخفاض بسيط بلغ نحو سبعة ملايين شيكل مقارنة بالعام 2012. وبذلك جاء الإيراد المتحقق من هذا البند أقل من المستهدف في مشروع الموازنة بنحو 282 مليون شيكل، مشكلاً نحو 95.6% من المبلغ المستهدف في مشروع موازنة العام 2013. لكن في المقابل، شهد هذا البند انتظاماً في تحويل دفعات المقاصة الشهرية بشكل دوري دون أي تذبذب يذكر، وذلك بخلاف العام 2012 الذي شهد عدم انتظام وتذبذب واضح في تحويل هذه المستحقات مما أدى إلى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها ودفع رواتب موظفيها في بعض الأحيان.

ورغم أن إيرادات المقاصة ساهمت بتغطية نحو 51.9% من النفقات الجارية وصافي الاقتراض خلال العام 2013 (نفس النسبة تقريباً خلال العام السابق 52%)، إلا أن مساهمتها في تغطية نفقات الأجور والرواتب قد تراجعت إلى نحو 93% مقارنة بحوالي 101.7% خلال العام 2012. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق في ظل استقرار نسبي في إيرادات المقاصة. تجدر الإشارة أن إيرادات المقاصة تتحصل بشكل أساسي من الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات. حيث ساهمت الإيرادات الجمركية بنحو 34% من إيرادات المقاصة خلال العام 2013، أما إيرادات ضريبة القيمة المضافة فساهمت بنحو 33%، وإيرادات ضريبة المحروقات بنحو 32.3%، فيما ساهمت باقي الضرائب الأخرى (ضريبة الدخل، والشراء) بنحو 0.7%²⁵.

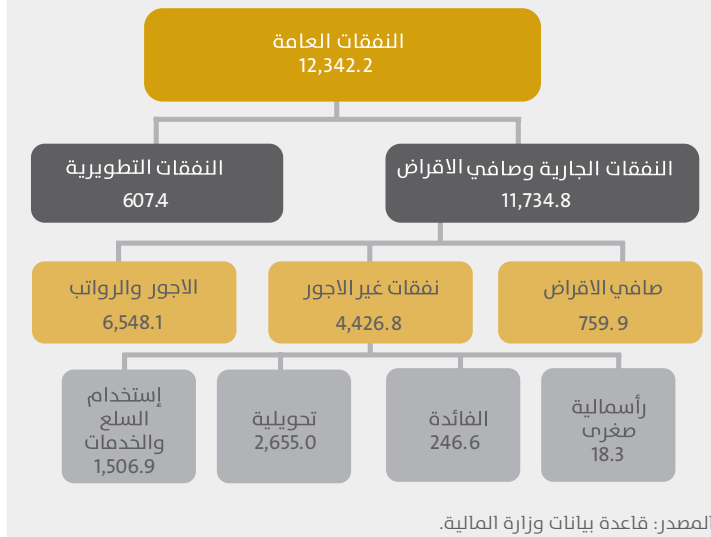
وبذلك تكون إيرادات الجباية المحلية (الضريبة وغير الضريبة) وإيرادات المقاصة قد ساهمت في تغطية نحو 74.2% من إجمالي النفقات العامة، مقارنة بنحو 70.5% خلال العام 2012، منها 24.9% مساهمة إيرادات الجباية المحلية، و49.3% مساهمة إيرادات المقاصة من النفقات العامة. كما أن العبء الضريبي (بما يشمل إيرادات المقاصة) من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ نحو 21.3%، مقارنة بنحو 22.4% في العام السابق.

أما المنح والمساعدات الخارجية فقد إرتفعت بشكل ملحوظ نسبياً خلال العام 2013، لتبلغ 4,915.1 مليون شيكل، أي بارتفاع نسبته 37% مقارنة بالعام 2012. وتعتبر المنح والمساعدات الخارجية مصدر تمويل رئيس لتغطية العجز المالي الحكومي، فقد ساهمت هذه المنح في تغطية نحو 39.8% من النفقات العامة، وحوالي 41.9% من النفقات الجارية وصافي الاقتراض خلال العام 2013، كما شكلت نحو 34.9% من الإيرادات العامة والمنح مقارنة مع 28.9% في العام 2012. تجدر الإشارة إلى أن معظم المنح والمساعدات المقدمة (92.2% منها) موجهة بالأساس لدعم الإنفاق الجاري في الموازنة العامة، حيث إرتفع هذا الجزء من المنح ليبلغ نحو 4,531.6 مليون شيكل، مقارنة بنحو 2,985.6 مليون شيكل في العام 2012. أما المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية فلم تزد نسبتها عن 7.8% من إجمالي المنح والمساعدات، وبقيمة 383.5 مليون شيكل، مقارنة مع 601 مليون شيكل في العام 2012. وبالرغم من إعلان الحكومة المستمر عن رغبتها في تقليل الاعتماد على المنح والمساعدات، إلا أن هذه المساعدات بقيت تشكل رافداً أساسياً لتمويل العجز الحكومي، بل وفي تحويل هذا العجز إلى فائض في بعض الأحيان كما حدث في العام 2013، حيث تحول الوضع المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 3,980.1 مليون شيكل قبل المنح والمساعدات (أو ما نسبته -9.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلى فائض بنحو 935 مليون شيكل بعد المنح والمساعدات (أو ما نسبته 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي). كما ويلاحظ أن هذه المنح والمساعدات ساهمت خلال السنوات الخمس الماضية بتغطية الإنفاق الجاري وصافي الاقتراض بشكل كلي.

من الجدير بالذكر أن الارتفاع في الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2013 جاء كنتيجة للتغيرات التي حصلت على البنود الرئيسية فيه. إذ ساهم إرتفاع المنح والمساعدات الخارجية بزيادة الإيرادات العامة والمنح بنحو 10.7%، فيما ساهمت زيادة كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنحو 2.5% و0.2% من النمو في هذا البند. في حين أدى تراجع إيرادات المقاصة إلى التأثير سلباً على الإيرادات العامة والمنح بنحو 0.1% مقارنة بالعام 2012.

25 مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام وليس النقدي، نظراً لعدم توفر هذه التفاصيل بحسب الأساس النقدي.

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)، 2013



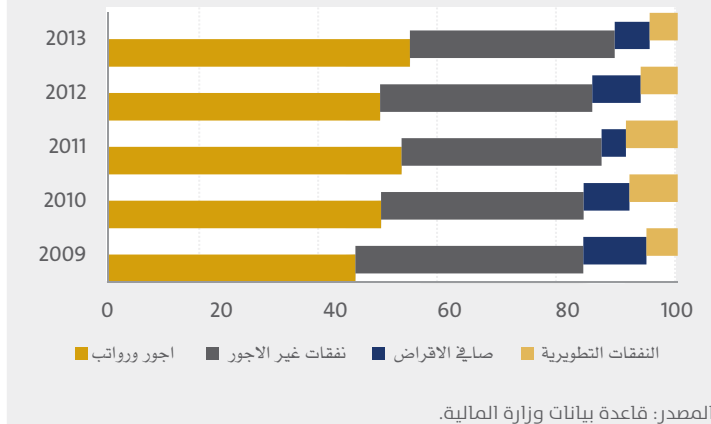
إنخفض حجم الإنفاق الحكومي العام خلال العام 2013 بنحو 1.6% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 12,342.2 مليون شيكل، على خلفية تراجع كل من نفقات غير الأجور بنحو 236.9 مليون شيكل، وصافي الاقتراض بنحو 312 مليون شيكل، والإنفاق التطويري بنحو 205.6 مليون شيكل. في مقابل ارتفاع حجم الإنفاق على الأجور والرواتب بنحو 552.5 مليون شيكل قياساً على ما كان عليه في العام السابق.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، شهد العام 2013 هيمنة الإنفاق الجاري وصافي الاقتراض على مجمل الإنفاق العام وبنحو 95.1% (أجور ورواتب بنسبة 53%، ونفقات غير الأجور 35.9%، وصافي الاقتراض 6.2%)، مقابل ضعف وتراجع حجم الإنفاق التطويري الذي شكل نحو 4.9% من إجمالي الإنفاق العام. ومما لا شك فيه أن مشكلة السيولة وقلة الموارد المالية المتاحة تتجلى بشكل واضح في تواضع مساهمات الإنفاق التطويري في مجمل الإنفاق العام، على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية على المستوى المتوسط والبعيد.

جدير بالذكر أن النفقات العامة الفعلية قد شكلت نحو 85.8% من حجم الإنفاق العام المستهدف في مشروع الموازنة العامة للعام 2013. كما شكلت حوالي 28.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 31.8% في العام 2012، وهو ما يشير إلى تراجع الدور الحكومي في إحداث تغيرات اقتصادية سواء من خلال الإعانات الاجتماعية أو تنفيذ المشاريع التنموية.

الانفاق الجاري وصافي الاقتراض

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2009-2013

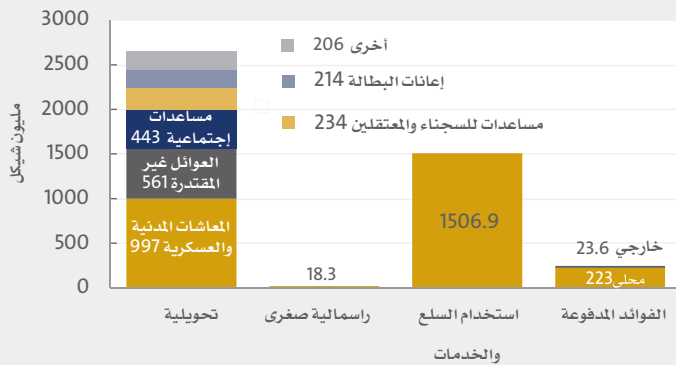


يشير تحليل البنود الرئيسة للإنفاق العام، أن الإنفاق الجاري وصافي الاقتراض بقي مستقرًا خلال العام 2013 عند نحو 11,734.8 مليون شيكل، وهو ما يشكل حوالي 89.6% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة. الجدير ذكره أن التطورات على بنود الإنفاق الجاري خلال العام 2013 جاءت مخالفة لتطورات العام السابق، وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الأجور والرواتب الذي ارتفع بشكل ملحوظ، مقابل انخفاضه في العام 2012. فقد إرتفع حجم الإنفاق الفعلي على الأجور والرواتب بنحو 9.2% مقارنة بالعام 2012، ليبلغ 6,548.1 مليون شيكل، أو ما يعادل 94.1% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة للعام 2013، ونحو 94.5% من المبلغ المستحق على الحكومة.²⁶ كما شكّل الإنفاق على الأجور والرواتب نحو 55.8% من حجم الإنفاق الجاري وصافي

26 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل. أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

الاقراض، مقارنة بنحو 51.1% في العام 2012. تجدر الإشارة أن السبب في ارتفاع حجم الانفاق على هذا البند يعود بشكل أساسي إلى علاوات غلاء المعيشة والترقيات بالإضافة إلى التفاهات التي أبرمتها الحكومة مع النقابات العمالية²⁷.

شكل 2-5: نفقات غير الأجور، 2013



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

في المقابل، تراجع نفقات غير الأجور (إستخدام السلع والخدمات، والنفقات التحويلية، والرأسمالية الصغرى) خلال العام 2013 بنحو 5.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4,426.8 مليون شيكل، أو ما يعادل 75.9% من المبلغ المستهدف حسب مشروع الموازنة، ونحو 78.4% من المستحق على الحكومة خلال هذا العام. واستحوذ هذا النوع من الإنفاق على نحو 37.7% من النفقات الجارية وصافي الاقراض، مقارنة مع 39.7% عام 2012. جاء التراجع في نفقات غير الأجور على خلفية تراجع الإنفاق على معظم مكوناته، حيث تراجع الإنفاق على إستخدام السلع والخدمات بنحو 379.9 مليون شيكل (أو ما يعادل 20.1%)، ليبلغ 1,506.9 مليون شيكل. كما إنخفض

حجم الإنفاق التحويلي بنحو 101.2 مليون شيكل (أو ما يعادل 3.7%)، ليبلغ 2,655.0 مليون شيكل. وتوزع الإنفاق التحويلي بين الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 997.0 مليون شيكل، ومساعداً العائلات غير المقتردة بنحو 560.7 مليون شيكل، والمساعداً الاجتماعية بقيمة 443.3 مليون شيكل، ومساعداً السجناء والمعتقلين الفلسطينيين بقيمة 233.9 مليون شيكل، وإعانات البطالة بنحو 214.0 مليون شيكل، وحظيت تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويزات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات بمبلغ 206.1 مليون شيكل.

كما انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى (قليلة الحجم) بنحو 1.3% لتبلغ 18.3 مليون شيكل عام 2013، مقارنة بنحو 19.6 مليون شيكل العام السابق. بالمقابل بلغت الفوائد المدفوعة على الدين الحكومي المحلي والخارجي نحو 246.6 مليون شيكل، منها 223.0 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، و23.6 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي.

وكذلك تراجع صافي الاقراض خلال العام 2013 بشكل ملحوظ، وبنسبة تجاوزت 29% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 759.9 مليون شيكل، مشكلاً حوالي 6.5% من الإنفاق الجاري وصافي الاقراض، مقارنة مع 9.1% في العام 2012. وبالرغم من هذا التراجع، إلا أن المبلغ الفعلي المدفوع (يمثل كامل المبلغ المستحق على الحكومة) تجاوز المستهدف في مشروع الموازنة العامة بأكثر من الضعف، البالغ نحو 300 مليون شيكل.

بالمحصلة بقي الإنفاق الجاري وصافي الاقراض ثابتاً خلال العام 2013 عند نحو 11,734.8 مليون شيكل، جراء التغيرات المتعكسة في بنوده الرئيسية. فالارتفاع في بند الأجور والرواتب أسهم في زيادة الإنفاق الجاري وصافي الاقراض بنحو 4.7% مقارنة بالعام 2012، في حين أسهم إنخفاض الإنفاق على كل من بند غير الأجور وبند صافي الاقراض في تراجع الإنفاق الجاري وصافي الاقراض بنحو 2.0% و2.7% على التوالي.

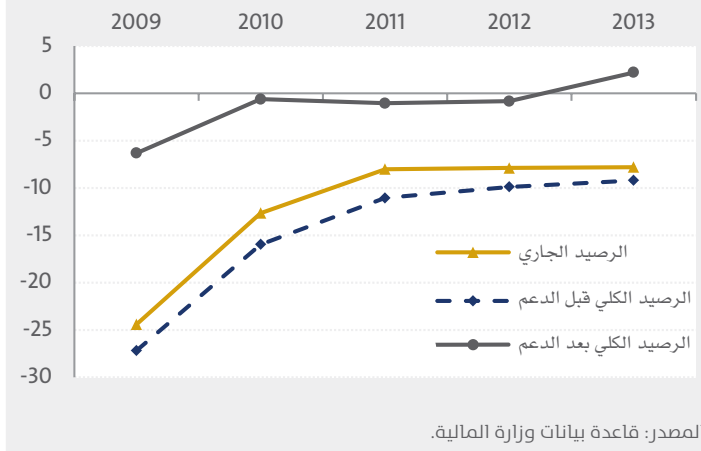
النفقات التطويرية

تراجعت النفقات التطويرية للعام الثالث على التوالي، لتبلغ خلال العام 2013 نحو 607.4 مليون شيكل، مقابل حوالي 813 مليون شيكل عام 2012، وبذلك تكون قد تراجعت بنحو 25.3% مقارنة بما كانت عليه في العام 2012. تجدر الإشارة أن ما تم صرفه فعلياً (607.4 مليون شيكل) لم يتجاوز نسبة 46.9% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة للعام 2013، ساهمت فيه الخزينة بأكثر من الثلث تقريباً (223.9 مليون شيكل)، في حين تم تمويل المتبقي (383.5 مليون شيكل) من خلال المنح والمساعداً الخارجية.

27 تشير البيانات وفق أساس الالتزام أن الإنفاق على رواتب وأجور العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والأسرى والمحررين، وشؤون المرأة، ووزارة العمل) قد ارتفع خلال العام 2013 بنحو 4.6% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 6,904 مليون شيكل.

ارتفع العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2013 بنحو 9.5%، وبقيمة 292.3 مليون شيكل مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 3,373.7 مليون شيكل، مدفوعاً بشكل أساسي بالارتفاع الملحوظ في حجم الاربعاءات الضريبية، وفي الانفاق على الاجور والرواتب. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي بقيت مستقرة عند مستوى 7.8% خلال العام 2013. وتجدر الإشارة أن العجز الجاري نسبة للناتج المحلي الاجمالي في تراجع مستمر منذ العام 2009.

شكل 2-6: العجز/الفائض المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013

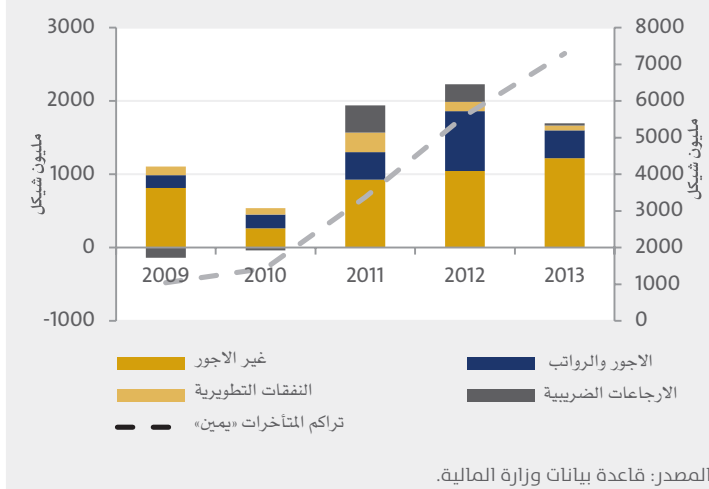


ورغم هذا الارتفاع في العجز الجاري، إلا أنه لا زال أقل من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة بنحو 511 مليون شيكل، مشكلاً نحو 86.8% من العجز المستهدف. غير أن هذا التراجع في العجز دون مستوى المستهدف لا يشير إلى مدى النجاح في ضبط الإنفاق الجاري، وإنما يعكس عدم قيام الحكومة بتسديد كامل المبالغ المستحقة عليها، تحديداً فيما يخص نفقات الاجور والرواتب وغير الاجور. فقد بلغ المستحق على الحكومة من رواتب وأجور خلال العام 2013 نحو 6,927.9 مليون شيكل، دفعت منها 6,548.1 مليون شيكل، وأجلت (أخرت) دفع نحو 379.8 مليون شيكل. وكذلك الحال بالنسبة لئد غير الاجور، فالمستحق بلغ نحو 5,647.7 مليون شيكل، بلغ المدفوع منها نحو 4,426.8 مليون شيكل، مما يعني أن هناك مبلغ 1,220.9 مليون شيكل مستحقة لم تدفعها الحكومة خلال العام 2013.

أما الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) فقد سجل عجزاً بلغ 3,981.1 مليون شيكل، مرتفعاً بنحو 86.7 مليون شيكل عن العام 2012، وذلك بالرغم من انخفاض النفقات التطويرية. ويعود سبب ارتفاع هذا العجز إلى نفس الاسباب التي أدت إلى ارتفاع العجز الجاري. الجدير ذكره أن هذا العجز شكل نحو 9.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 مقابل 9.9% عام 2012. وعلى العكس، فقد حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فائضاً بلغ نحو 934 مليون شيكل خلال العام 2013، مقارنة بعجز بلغ 307.8 مليون شيكل خلال العام 2012، لعبت الزيادة الملحوظة في المنح والمساعدات دوراً أساسياً في تحقيقه. وقد استغلت الحكومة جزءاً من هذا الفائض لتسديد نحو 895 مليون شيكل من الديون المستحقة عليها للمصارف العاملة في فلسطين. الجدير بالذكر أن تدفق المنح والمساعدات خلال العام 2013 أدى إلى تحقيق فائض بنسبه 2.2% من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بعجز نسبته 0.8% خلال العام 2012.

بالرغم من إنتظام وتدفع المنح والمساعدات الخارجية، وارتفاع الإيرادات العامة وانخفاض الانفاق العام، إلا أن الحكومة لم تستطع الوفاء بكامل إلتزاماتها خلال العام 2013، حيث تأخرت عن سداد نحو 1,693.4 مليون شيكل، الأمر الذي أدى إلى تراكم التأخرات لتبلغ حوالي 7,294.4 مليون شيكل خلال الفترة 2009-2013. وتشير البيانات المتعلقة بتفصيلات التأخرات، إلى أن الحكومة قد قامت خلال العام 2013 بتقليص متأخرات الاربعاءات الضريبية والاجور والرواتب والنفقات التطويرية، لكنها في المقابل راكمت من متأخرات غير الاجور مقارنة بالعام السابق. فقد بلغت متأخرات الاجور والرواتب حوالي 379.7 عام 2013 مقارنة بنحو 816.4 مليون شيكل في عام 2012. كما بلغت متأخرات الاربعاءات الضريبية 26.9 مليون شيكل، مقارنة بنحو 239.4 مليون شيكل، خلال نفس الفترة، وبلغت متأخرات النفقات التطويرية نحو 66.0 مليون شيكل عام 2013، مقارنة بنحو 124.2 مليون شيكل في العام السابق. في المقابل، بلغ

شكل 2-7: متأخرات السلطة الفلسطينية، 2009-2013



حجم متأخرات غير الاجور حوالي 1,220.8 مليون شيكل، مقارنة مع 1,046.3 مليون شيكل في العام 2012، توزعت بين مساهمات متأخرة في صندوق التقاعد والمعاشات بنحو 638.4 مليون شيكل، وإستخدام للسلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 309.6 مليون شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بنحو 183.8 مليون شيكل، وحوالي 77.9 مليون شيكل متأخرات الفوائد²⁸.

الجدير ذكره أن المتأخرات الحكومية شكلت خلال العام 2013 حوالي 12.8% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 13.7% من إجمالي النفقات العامة. وبالتالي يتعين على الحكومة زيادة إيراداتها الصافية بنحو 12.8%، أو خفض إنفاقها العام بنحو 13.7% حتى تتخلص من المتأخرات خلال العام 2013.

الدين العام

تراجع إجمالي الدين العام الحكومي نهاية العام 2013 بنحو 4.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 2,376.2 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 19.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 24.2% في العام 2012. وشكل الدين المحلي الحكومي نحو 10.6% من الناتج المحلي خلال العام 2013، مقابل 9.3% نسبة الدين الحكومي الخارجي. وقد بلغت حصة المواطن الفلسطيني من هذا الدين 569.9 دولار خلال العام 2013 مقارنة بنحو 613.5 دولار في العام السابق. وتعتبر نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي في فلسطين منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة، كالأردن، الذي بلغت فيه نسبة الدين العام حوالي 86.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2013 بحسب بيانات مديرية الدين العام في وزارة المالية الأردنية. أما إسرائيل فقد بلغت فيها هذه النسبة نحو 66.2% في نهاية العام 2013 حسب البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الإسرائيلي.

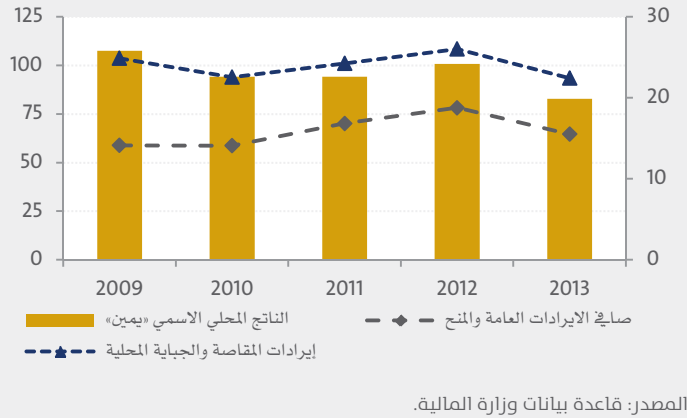
وبالرغم من تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في فلسطين مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي قد تصيب الاقتصاد المحلي، إذا لم يتم تداركها. فالموارد المالية المتاحة للحكومة قليلة ومحدودة، بالإضافة إلى خطر تقلبات سعر الصرف، وعدم قدرة الحكومة في كثير من الأحيان على الوفاء بالتزاماتها سواء تجاه القطاع الخاص، أو القطاع المصرفي، أو حتى موظفيها. كما أن الدين العام الحكومي يتم توجيهه في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك وليس الاستثمار وبالتالي فإن العائدات المادية من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، لا سيما وأن الاقتراض الحكومي في أغلبه لتسديد رواتب وأجور العاملين في القطاع العام بالإضافة إلى أنواع النفقات الأخرى مثل النفقات التحويلية ومدفوعات الفائدة، وهو ما يشير إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة من حيث قابليتها للاستمرار.

ويتضح من خلال تحليل بعض مؤشرات الدين خلال العام 2013، أن الدين العام الحكومي قد شكّل نحو 64.6% من صافي الإيرادات العامة والمنح، مقارنة مع حوالي 78.3% في العام 2012. كما شكّل حوالي 93.5% من إيرادات المقاصة والجباية المحلية، مقارنة بنحو 108.4% خلال نفس الفترة. وهذا مؤشر على ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وإعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة. وفي المقابل، ورغم تدني نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى مستويات تكاد تصل تقريباً الحد الأقصى المسموح به وفق قانون الدين العام الفلسطيني²⁹.

28 تجدر الإشارة أن الحكومة قد تاخرت بدفع نحو 83.2 مليون شيكل بدل الفوائد المحلية، بالمقابل قامت بتسديد 5.3 مليون شيكل من متأخرات فوائد الدين الخارجي السابقة، وبذلك تكون محصلة متأخرات الفائدة 77.9 (83.2 - 5.3) مليون شيكل.

29 المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

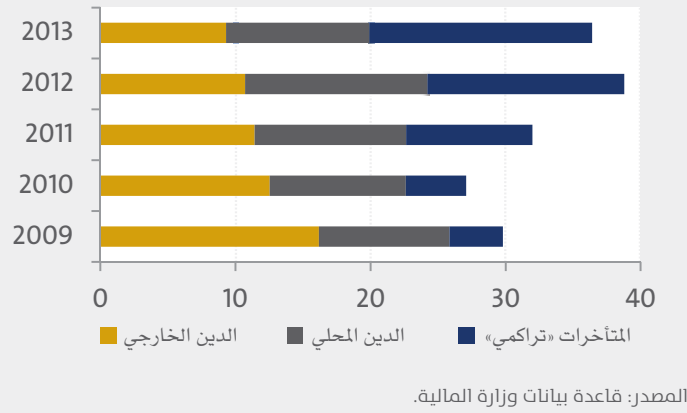
شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2009-2013



إذا ما أخذت المتأخرات المتراكمة على الحكومة بعين الاعتبار (نحو 36.4% من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بنحو 38.8% في العام 2012)، وذلك جراء الزيادة المستمرة والمضطردة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدلل على الصعوبات التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب، وهو ما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة تراكمية في المتأخرات.

وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنسبة 53.3% وبقيمة 1,267.6 مليون دولار، ودين خارجي بنسبة 46.7% وبقيمة 1,108.6 مليون دولار. ويشير تراجع حصة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام الحكومي خلال السنوات الماضية، إلى اعتماد الحكومة المتزايد على الاقتراض المحلي لتمويل نفقاتها العامة، وهو ما قد يشكل مصدر قلق وخطر على القطاع المصرفي بشكل خاص في ظل عدم وجود أدوات بديلة للتمويل المحلي. فقد ساهمت المصارف بالمتوسط بنحو 98.8% من إجمالي الدين المحلي الحكومي (أو حوالي 1,253.0 مليون دولار استناداً لبيانات وزارة المالية³⁰)، مقابل نحو 1.2% تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها. وتوزع الدين المحلي الحكومي من المصارف بين قروض بنسبة بلغت 70.8% (منها 18.0% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، وجاري مدين بنسبة 29.2% خلال العام الحالي. وكما تشير بيانات سلطة النقد، فإن عملة الشيك الإسرائيلي قد سيطرت على حوالي 80.9% من الدين المحلي خلال العام 2013،

شكل 2-9: الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، 2009-2013



مقابل نحو 13.9% للدولار الأمريكي، وحوالي 5.2% للدينار الأردني. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيك، إلى كون الجزء الأكبر من هذه القروض يرتبط بطبيعة نفقات الحكومة، وخصوصاً الجارية منها، التي عادة ما تتم بهذه العملة.

أما الدين الحكومي الخارجي فتوزع بين ثلاث جهات رئيسية: المؤسسات المالية العربية التي ساهمت بنحو 630.1 مليون دولار، (توزعت بين صندوق الأقصى بنحو 83.1%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 9.2%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 7.7%). والمؤسسات الدولية والإقليمية التي ساهمت بنحو 342.5 مليون دولار (توزعت بين البنك الدولي بنحو 82.8%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنحو 10.5%، ومنظمة الأوبك بحوالي 5.8%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 0.9%). والقروض الثنائية التي بلغت 136.0 مليون دولار، (توزعت بين إسبانيا بنحو 70.6%، وإيطاليا بنحو 25.4%، والصين بنحو 4.0%).

وفي ذات السياق، تشير البيانات إلى أن خدمة الدين العام الحكومي قد بلغت خلال العام 2013 حوالي 363.1 مليون دولار، منها 294.8 مليون أقساط وحوالي 68.3 مليون دولار فوائد. وقد وجه القسم الأكبر من هذه الدفعات للدين المحلي، الأمر الذي يشير إلى محاولة الحكومة التخفيف من اعتمادها على المصارف كمصدر أساسي للتمويل، حيث شكلت الأقساط المدفوعة على الدين المحلي نحو 96.6% من إجمالي الأقساط، مقابل 3.4% أقساط الدين الخارجي. كما شكلت الفائدة المدفوعة على الدين المحلي نحو 90.5% من إجمالي الفوائد المدفوعة. وتجدر الإشارة إلى أن الفائدة المدفوعة على الدين العام الحكومي قد شكلت خلال العام 2013 نحو 2.4% من إيرادات الجباية المحلية والمقاصة، وهو ما يعني إستنزاف جزء من هذه الإيرادات لصالح الفوائد على الدين العام الحكومي.

30 تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى أن قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام قد بلغت 1,373.2 مليون دولار في نهاية 2013.



الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي

نظرة عامة

تمثل مشكلة الندرة النسبية الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية، والتي نشأت أصلاً من اختلاف الإمكانيات والتكاليف الإنتاجية من ناحية، واختلاف المستوى التقني وعدم المقدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتصريف فائض الإنتاج من ناحية أخرى. إضافة إلى الأرباح المتحققة من التجارة وأثرها على مستوى المعيشة. ولهذا السبب تحظى التجارة الخارجية بأهمية خاصة، كونها مؤشراً للقوة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية. وتعكس ما تملكه الدول من العملات الأجنبية الإحتياطية، وتؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري، وزيادة الدخل القومي ونقل التطور التكنولوجي، وتحقيق متطلبات المستهلك المحلي، إضافة إلى تطوير العلاقات السياسية بين الدول فضلاً عن العلاقات الاقتصادية.

فلسطينياً تشير كلٌّ من بيانات التجارة الخارجية المسجلة³¹ وبيانات ميزان المدفوعات خلال العام 2013 إلى تراجع عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لنمو الصادرات وانخفاض الواردات بنسبة قليلة مع بقائها مرتفعة بالمقارنة مع حجم الصادرات. وهو ما يظهر تنامياً في النمط الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني، ويجعل الفلسطينيين أكثر اعتماداً على الواردات. في المقابل، تظهر البيانات ارتفاعاً نسبياً في الدخل المحوّل من الخارج نسبةً إلى الناتج المحلي، وهو أحد أهم مصادر تمويل عجز الميزان التجاري في فلسطين. كما شهدت التحويلات التجارية، التي تعد الممول الأهم لعجز الميزان التجاري، ارتفاعاً ملحوظاً، نتيجة الزيادة الملموسة في المساعدات الرسمية للحكومة، إلى جانب ارتفاع تحويلات القطاعات الأخرى خلال نفس الفترة.

التجارة الخارجية السلعية المسجلة

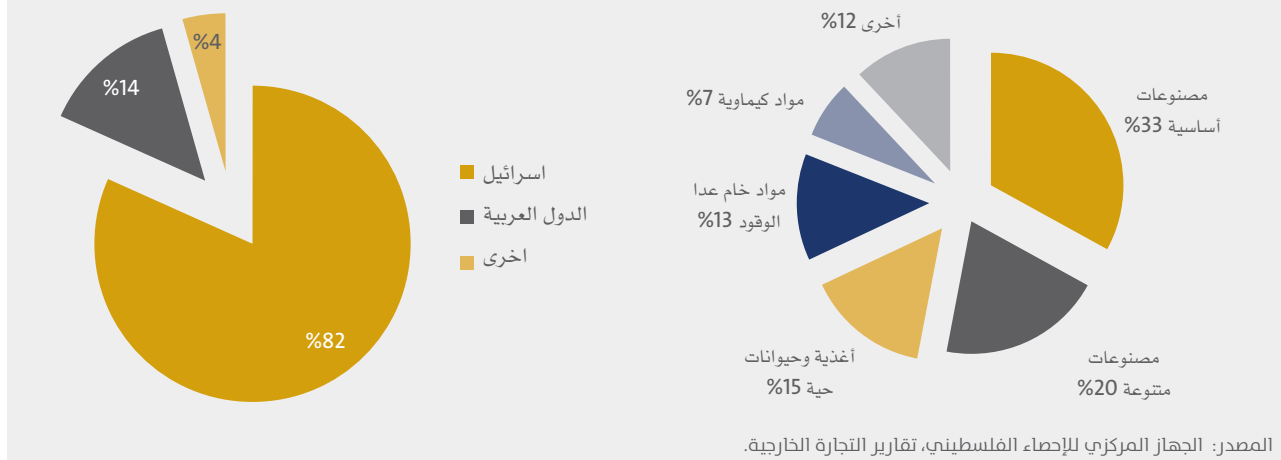
بلغ حجم التجارة الخارجية المسجلة للسلع خلال العام 2013 حوالي 5,420 مليون دولار، مسجلةً انخفاضاً نسبته 1.0% عن العام السابق، نتيجة لارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات السلعية المسجلة. فقد ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 6.9%، لتبلغ 840 مليون دولار. في حين انخفضت الواردات السلعية بنسبة 2.7%، لتبلغ 4,580 مليون دولار، الأمر الذي تسبب في انخفاض عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3,740 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 31% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 38% في العام 2012.

وتسيطر مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) على النصيب الأكبر من هيكل الصادرات السلعية، وينسبة بلغت 33%، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 20%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 15%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية حوالي 13%، والمواد الكيماوية بنسبة 11%.

وتستحوذ إسرائيل على الغالبية العظمى من الصادرات السلعية الفلسطينية، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي. إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 82% من إجمالي الصادرات السلعية، مقابل 14% للعالم العربي (التجارة البينية)، و4% فقط إلى بقية دول العالم.

31 تمثل الواردات والصادرات من وإلى كافة دول العالم على مستوى السلع، ومن وإلى إسرائيل على مستوى الخدمات فقط. ومصدر هذه البيانات سجلات المقاصة في وزارة المالية الفلسطينية.

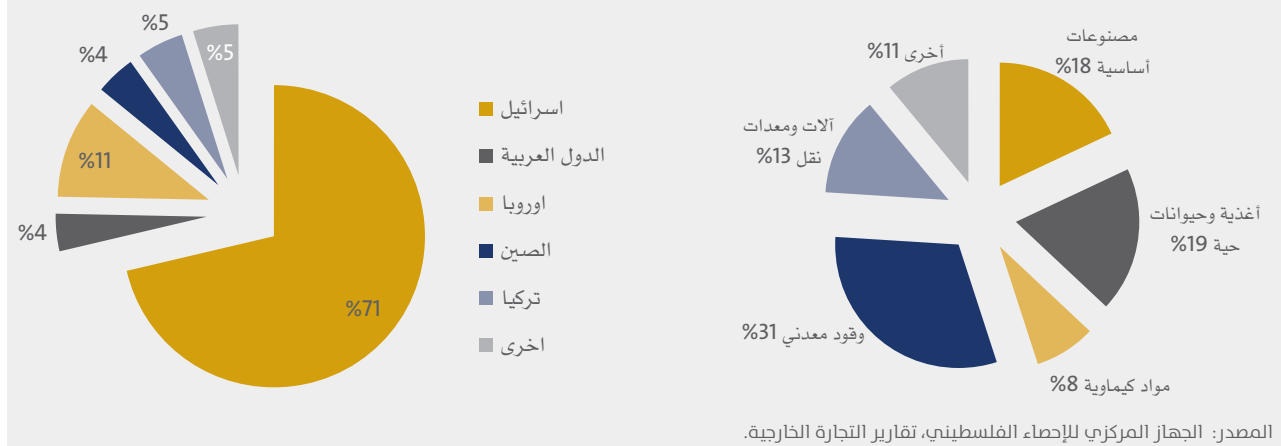
شكل 1-3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2013



في المقابل، استحوذت مجموعة الوقود المعدني على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، ونسبة 31% من حجم الواردات، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 19%. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكّلت ما نسبته 18%. فيما حظيت مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة 13%. وأخيراً، شكّلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته 8% من إجمالي الواردات المسجلة.

وشكّلت الواردات السلعية من إسرائيل ما نسبته 71% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بما نسبته 11%، وتركيا بنسبة 5%، والصين بنسبة 4%، والعالم العربي (التجارة البينية) بنحو 4% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية.

شكل 2-3: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2013



وبشكل عام، يؤكد تحليل هيكل الصادرات والواردات الفلسطينية واتجاهاتها على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي قدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية في التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف الأقدر على التحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين.

شكل 3-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013

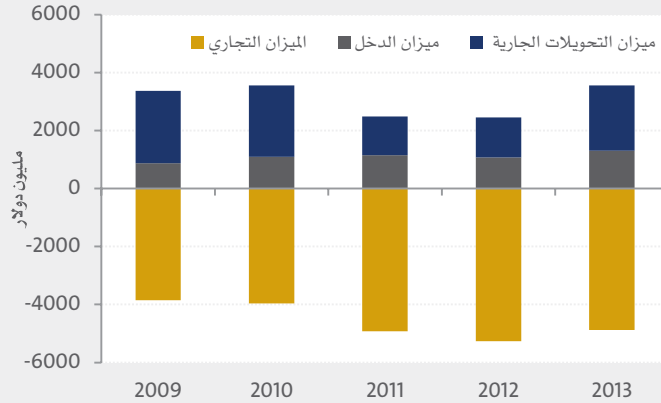


المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يحظى التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، ويعكس قوة هذا الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي. كما يبين حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والمنتجات الأخرى بما فيها العوامل المؤثرة عليها كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف، الأمر الذي يجعله أداة هامة تساعد صانعي السياسة الاقتصادية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتحسين التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية. وفيما يلي تحليل لأهم التطورات في البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2013.

الحساب الجاري

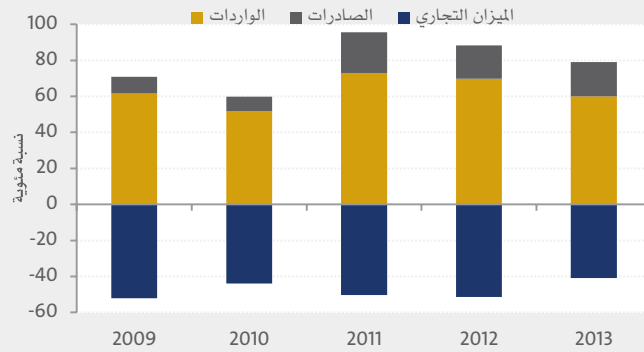
شكل 4-3: الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013-2009



المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يشير تحليل ميزان المدفوعات إلى تحسن واضح في وضع الحساب الجاري (سلع وخدمات، ودخل، وتحويلات جارية) خلال العام 2013، بتسجيله عجزاً مقداره 1,317.4 مليون دولار، متحسناً بنسبة 114% عما كان عليه في العام 2012، ومشكلاً ما نسبته 11% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 27.5% خلال العام 2012. غير أن هذا التحسن بظروفه الحالية لا يتسم بقابليته للاستمرار، الأمر الذي يستدعي البحث في المكونات الرئيسية لهذا الحساب ومعرفة مسببات هذا العجز، ومن ثم البحث عن سبل العلاج المناسبة، سواء باتخاذ سياسات محددة إن أمكن، أو اللجوء إلى تنفيذ برامج إصلاحية، بما في ذلك آليات التمويل الخاصة بالحساب الجاري ومدى استمراريته. وفيما يلي تحليل لمكونات الحساب الجاري

شكل 3-5: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2009



المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

سجل الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2013 عجزاً بقيمة 4,877.0 مليون دولار، أو ما نسبته 41% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 51% في العام 2012. ويعتبر العجز الهيكلي المزمّن في الميزان التجاري المسبب الرئيسي للعجز في الحساب الجاري.

كما يرتبط عجز الميزان التجاري على وجه التحديد، بميزان السلع الذي يعاني من عجز مزمّن متواصل، بلغ 4,447 مليون دولار، مقارنةً مع 4,884 مليون دولار عام 2012، مشكلاً ما نسبته 37% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 47% في العام 2012. ويعود سبب هذا التراجع في العجز إلى ثبات الواردات السلعية عند مستواها كما في العام الماضي، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 25% قياساً على ما كانت عليه في العام 2012. وعلى الرغم من نسبة النمو المرتفعة في الصادرات السلعية، إلا أن تدني قيمتها مقارنة بالواردات يجعل تأثير التغيرات فيها محدوداً على الميزان التجاري.

كما شكلت الواردات السلعية حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 60% في عام 2012. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 14% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 12% خلال نفس الفترة. وبذلك تكون نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، قد تحسنت بارتفاعها إلى 27.4%، بعد أن شكّلت 20.4% في العام 2012.

وفي ذات السياق، يعتبر عجز ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، بتسجيله عجزاً بمقدار 430 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 11% عما كان عليه في العام 2012، جراء انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 7% لتبلغ 607.7 مليون دولار، مقابل ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 1% لتبلغ 1,037.7 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم في صادرات وواردات الخدمات، باستحواذها على 70% من إجمالي صادرات الخدمات، و60% من إجمالي واردات الخدمات.

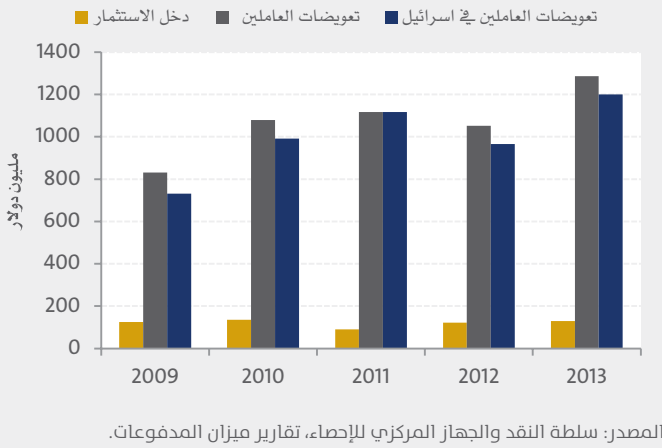
ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. إذ يكشف هذا العجز مواطن الضعف في الاقتصاد وقصور الطاقة الانتاجية عن تلبية إحتياجات مواطنيه، الأمر الذي يضطر معه إلى الاستيراد من الخارج لتوفير هذه الإحتياجات. كما تكشف نوعية المواد المستوردة عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يشير إلى العجز عن توفير الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والمعدات توضح القصور في الصناعة، وكذلك الحال العجز عن توفير الطاقة. والأهم من ذلك أن العجز المزمّن يستنزف الإحتياطي من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، وينذر بمزيد من الإزمات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تفسير أسباب العجز المزمّن في الميزان التجاري باعتباره انعكاساً لحالة الضعف في الصناعة، وفي السياسات العامة. ولإعادة التوازن للميزان التجاري لا بد من تعظيم المزايا التنافسية للمنتج الوطني، وهي الميزة التي تبني على المعرفة والتكنولوجيا والبحث والتطوير، إضافة لتوافر المدخلات الصناعية. وينظر إلى ضعف المنتج وعدم قدرته على تلبية الإحتياجات المحلية، إلى جانب تعرضه لمنافسة غير مشروعة من قبل مجموعة من منتجات أجنبية مثيلة، كأسباب رئيسية لزيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري.

وتشير ضخامة العجز التجاري إلى أن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع العديد من الدول، خاصةً الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تتجح بتغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بقدر ما عملت على تكريس الوضع الحالي، بل وزادته سوءاً. وخصوصاً مع الجانب الإسرائيلي، الذي عمل على استغلال بنود هذا الاتفاق وتفرغته من مضمونه وعدم السماح بتعديله وتطويره ليلتزم تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مما أضعف قدرته على تطوير تجارته الخارجية، وساهم في تحجيم دور السلطة الفلسطينية في عدم قدرتها على السيطرة على المعابر والمصادر الطبيعية. فقد أجبر الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال الممارسات الإسرائيلية، على زيادة اعتماده على إسرائيل، وأدى ذلك إلى اتساع حجم العجز المزمّن في الميزان التجاري. كما أن هذا الاتفاق لم يعق فقط الاقتصاد

المحلي عن توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإنما أدى كذلك إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية جرّاء التغيرات غير المتكافئة في عناصر الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الإنتاج. فالسعي جدياً لتعديل وتطوير اتفاق باريس الاقتصادي عبر اعطاء الجانب الاقتصادي وتحديد الحركة التجارية والمعايير الدولية الاولوية في أية اتفاقية مستقبلية مع الضمانات الكاملة بحرية حركة البضائع على هذه المعايير، وحرية الافراد هي حجر الاساس بالانتقال النوعي للتجارة الخارجية خاصة على صعيد حركة الصادرات والواردات السلعية المحكومة حالياً ببنود هذا الاتفاق. وينبغي كذلك تبني سياسة تجارية واضحة المعالم، تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

❖ الدخل المحول من الخارج

شكل 3-6: الدخل المحول من الخارج، 2009-2013



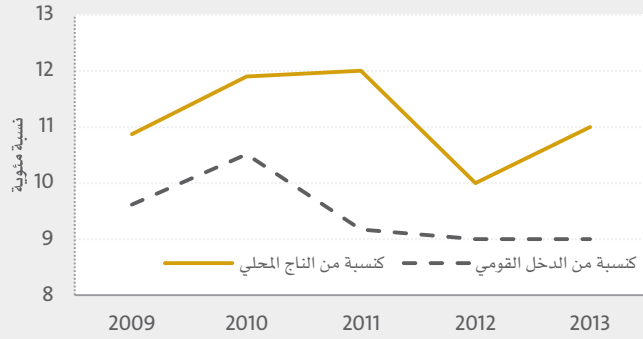
يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في حالة فلسطين، كونها مصدرة للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام 2013 فائضاً مقداره 1,305.6 مليون دولار، بزيادة نسبتها 18.0% عن العام 2014، جراء ارتفاع تعويضات العاملين بدرجة أساسية، على خلفية تزايد أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، إلى جانب ارتفاع الاجر الاسمي، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل. ومع ذلك بقيت نسبة مساهمة الدخل المحول من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي متدنية، في حدود 11%، مقارنةً بنحو 10% في عام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من فائض هذا البند يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين، التي شكلت حوالي 91% من صافي

الدخل المحول من الخارج. بينما ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، الذي يعتبر بطبيعة الحال متديناً نظراً لكون الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات يندرج ضمن بند الاستثمارات الأخرى، وتحديد على شكل ودائع في الخارج، تتأثر بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي على خلفية السياسات النقدية التوسعية التي تبنتها العديد من البنوك المركزية في إطار جهودها الرامية للخروج من الأزمة المالية العالمية.

ويعتبر حساب الدخل المحول من الخارج ذا أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، الذي يعاني من عجز مزمن ومتراكم. فقد ساهم هذا الحساب بتمويل ما يقارب 26.8% من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع 20.8% في العام 2012. وفي حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين، على وجه الخصوص، بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي أخذت أعدادها بالتزايد النسبي في آخر سنتين، بعد التراجع الكبير الذي طرأ عليها عبر السنوات الماضية، وخصوصاً بعد العام 2000، على خلفية الحصار والإغلاق والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة العمالة الفلسطينية. ومع التراجع الذي شهدته أعداد هذه الفئة، أخذت المبالغ المحولة من قبلهم بالتراجع. إضافة إلى تذبذب قيمة هذه التحويلات من عام إلى آخر، على خلفية التذبذب النسبي في أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول والعمل في السوق الإسرائيلي، والتذبذب في سعر صرف الشيكيل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي.

يذكر بهذا الشأن، أن فلسطين كانت تعتمد خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى. غير أن تجربة السنوات الماضية أثبتت عدم فاعلية هذه السياسة، سواء في مجال الدخل، أو في مجال التخفيف من البطالة، نظراً لارتهاق هذه السياسة بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية، وبالتالي تراجع أهمية تعويضاتهم. وازداد الوضع سوءاً بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006. يذكر أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلت خلال الفترة (2000-2013) حوالي 10% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 9% من الدخل القومي الإجمالي. بينما تجاوزت هذه النسبة الـ 20% خلال الفترات التي سبقت عام 2000.

شكل 3-7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2009-2013



المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

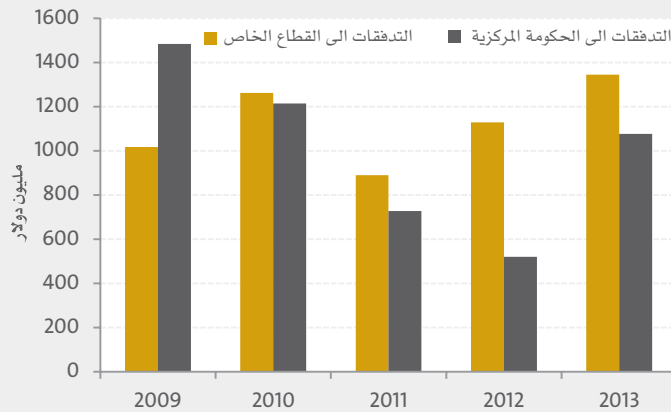
ونظراً لصغر حجم السوق الفلسطيني من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية من جهة ثانية، فإنه يصعب استيعاب أعداد العمالة الفلسطينية في إسرائيل داخل السوق الفلسطيني، كما أن الهامش الواضح بين أجور العاملين الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والذين يعملون في فلسطين يساهم في استمرار عرض العمل داخل إسرائيل. ورغم أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل تدر دخلاً وتكتسب خبرة وتسهم في تحريك نسبي لدورة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني، وفي تخفيف معدلات البطالة، إضافة إلى مساهمتها الإيجابية في تمويل العجز التجاري (22% بالمعدل)، إلا أنها في نفس الوقت تسهم في زيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. إضافة إلى تعرض هذه العمالة للابتزاز والاستغلال من قبل أرباب العمل الاسرائيليين نظراً لانتاجيتها المرتفعة ورخص أجورها مقارنة بالعمالة الأجنبية الأخرى. ولتفادي هذه الإشكاليات لا بد من البحث عن إجراءات وسياسات ناجعة تستهدف البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد المتزايد على تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل قد يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، وبالتالي على احتمالات تقليل الصادرات الفلسطينية في المدى الطويل، الأمر الذي سيكون له انعكاسات وتداعيات سلبية على معدلات النمو الاقتصادية.

❖ التحويلات الجارية

تحظى التحويلات الجارية بأهمية خاصة لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حد سواء، وإن كانت العبء في أهميتها أساساً للقطاع الخاص. وتتبع أهمية هذا البند، في كونه ممولاً هاماً للعجز التجاري، حيث مول حوالي 46.2% من هذا العجز في العام 2013، مقارنةً مع ما يقارب 26.2% في العام 2012.

شكل 3-8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2009-2013



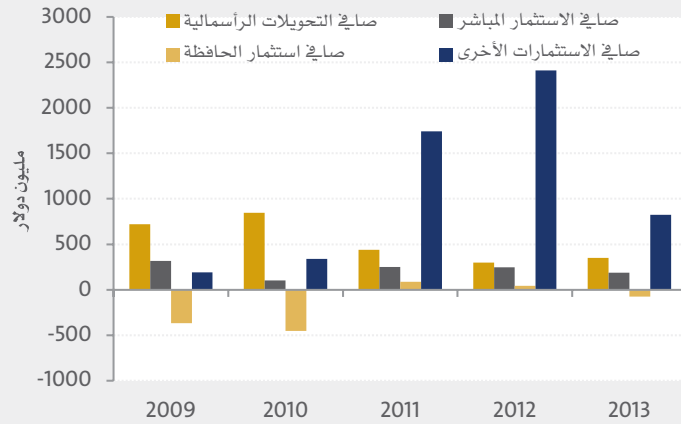
المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويرتبط التحسن في مساهمة هذه التحويلات في تمويل عجز الميزان التجاري بالارتفاع الملحوظ في قيمتها ونسبة 39% عما كانت عليه في العام 2012، لتصل إلى 2,254 مليون دولار، جرّاء ارتفاع التحويلات الموجهة للحكومة، التي وصلت إلى 1,077.3 مليون دولار، ونسبة 52.0% قياساً على ما كانت عليه في العام 2012. إضافة إلى ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 10%، لتصل إلى 996 مليون دولار بالمقارنة مع 896 مليون دولار عام 2012. وعلى الرغم من أهمية التحويلات الخاصة بالمغتربين، إلا أنها لا تزال متواضعة في حالة فلسطين، نظراً لعدم إيلائها الاهتمام الكافي وإيجاد الآليات المناسبة لتجميعها وتنظيمها، وجعلها بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، خاصة وأنها تعتبر مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد، وبعبء بعيد عن الضغوط السياسية، فضلاً عن كونها تسهم في زيادة وتعزيز الاستثمار المباشر، حيث يوجه جزء منها نحو الاستثمار في البناء والأراضي، إضافة إلى مساهمتها في مقاومة الفقر وتمويل الاستهلاك والصحة والتعليم.

من هذا المنطلق، تحظى إحصاءات المغتربين وتحويلاتهم في الوقت الراهن بأهمية خاصة لدى كثير من الدول، التي عملت على تنظيمها ووضع الاتفاقيات الخاصة بها. وتتبع أهمية هذا النوع من التحويلات في كونه يتسم بالتزايد وبدرجة عالية من الانتظام وعدم التذبذب بخلاف الأنواع الأخرى من التحويلات، فالمتتبع لهذه التحويلات يلحظ أن حجم التدفقات الخاصة فاق حجم التدفقات الرسمية على مستوى العالم، كما فاق في كثير من الدول حجم تدفقات الاستثمار المباشر. كما أنها تمثل مصدراً من مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، والادخار الإضافي والتكوين الرأسمالي، وتمويل الواردات، وتحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي فمن الضروري البحث عن السبل والوسائل الكفيلة لتتبع أعداد المغتربين وتركزهم الجغرافية وآليات حصر تحويلاتهم عبر الطرق الرسمية (المصارف في فلسطين)، بما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، بل وتزايدها. ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحويلات الجارية في فلسطين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 13% في عام 2012 إلى 19% خلال العام 2013.

الحساب الرأسمالي والمالي

شكل 3-9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2009-2013



المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,265.5 مليون دولار، بانخفاض نسبته 124% عن العام 2012، مشكلاً ما نسبته 11% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 28% في عام 2012. ويعزى السبب الأساسي لانخفاض فائض هذا الحساب إلى تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى في الحساب المالي إلى 825.1 مليون دولار، وبنسبة 192% عما كانت عليه في العام 2012. وكذلك انخفاض صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى 186.5 مليون دولار، وبنسبة 32%، إضافة إلى انخفاض صافي تدفقات استثمارات الحافظة إلى 75 مليون دولار، وبنسبة 159% عن العام 2012. وبالنتيجة، فإن الحساب المالي (مستثنى منه الأصول الاحتياطية) مول حوالى 67% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2013، بينما مول الحساب الرأسمالي (الذي تعكسه التحويلات الرأسمالية البالغة 350 مليون دولار) نحو 27% من الحساب الجاري. مع العلم أن هذا البند قد ارتفع خلال العام 2013 بنسبة 15% عن العام السابق، بسبب ارتفاع تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل مشاريع القطاع العام التطويرية.

من ناحية أخرى، ارتفع صافي التغير في الأصول الاحتياطية لسلطة النقد خلال عام 2013 بمقدار 21.3 مليون دولار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 166 مليون دولار في العام 2012. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات. وبالتالي مقدار التمويل في الميزان الكلي، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

استدامة الحساب الجاري

إن أكثر ما يقلق الدول التي تعاني من عجوزات في الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها ليس فقط حجم هذا العجز، وإنما العوامل المسببة له وكيفية التعامل معها تمهيداً للوصول إلى وضع قابل للاستدامة والاستمرار، خاصة وأن وضع الحساب الجاري يعبر في النهاية عن اتجاهات اقتصادية عامة خلال فترة زمنية محددة.

وتستخدم الدول العديد من المؤشرات للدلالة على استدامة الحساب الجاري، حيث يعتبر مؤشر عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أبرزها. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، تصل إلى حوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الماضية. والمؤشر الثاني هو الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي يعكس التزايد فيها درجة أكبر من استدامة الحساب الجاري. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة منخفضة، تصل بالمتوسط إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تزايد هذه النسبة إشارة إلى تزايد استدامة وضع الحساب الجاري. وفي الحالة الفلسطينية لا تتعدى هذه النسبة 10% بالمتوسط. كما ويعتبر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات المؤشر الرابع على الاستمرارية، ويصل بالمتوسط إلى أكثر من مائة بالمائة في فلسطين. بالإجمال، تشير هذه المؤشرات جميعاً إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني على الاستدامة.

ويعتبر العجز التجاري (وخصوصاً إذا كان المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري) مؤشراً على ضعف القدرة التنافسية للدولة. لكن في الحالة الفلسطينية، وفي ظل القيود والمعيقات المفروضة على الاقتصاد وعلى حرية الحركة والتقل والنفاذ، وعدم السيطرة على الحدود والمعابر، إضافة إلى عدم استخدام سياسة سعر الصرف لتحفيز الصادرات نظراً لعدم وجود عملة وطنية، فمن الصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها (وإن كانت الأهم)، وإنما بعوامل أخرى كصغر حجم السوق الفلسطيني وتجزئته وضعف بنيته الهيكلية، مما يجعله في كثير من الأحيان عاجزاً عن تلبية حاجات أساسية للمجتمع، تتجسد باستحواذ مجموعات سلعية بعينها على نسبة كبيرة من فاتورة الواردات. فعلى سبيل المثال، يعكس ارتفاع واردات المواد الغذائية ضعف القطاع الزراعي وعدم ايلائه الاهتمام الكافي بما يحقق الأمن الغذائي، ويعكس ارتفاع واردات المعدات والآلات ضعف القطاع الصناعي. أضف إلى ذلك ضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية في الوقت الحالي، والعجز المزمن الذي تعاني منه المالية العامة، والذي عادةً ما يرتبط بعجز الحساب الجاري (Twin Deficit). كما يعكس عجز الحساب الجاري الصفة الاستهلاكية للاقتصاد ككل وانخفاض الادخار مقابل ارتفاع الاستثمار.

وغالباً ما ترتبط آليات تمويل عجز الحساب الجاري بشكل رئيسي بالدين الخارجي وطبيعة هذا الدين قصير أم طويل الاجل، والذي يعتمد أصلاً على سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدين الحالي. وبشكل عام، يتم تمويل عجز الحساب الجاري من خلال الحساب المالي، بالاعتماد على ثلاثة طرق: الأولى، الاستثمار المباشر مقابل الدين الخارجي اذ يعد التمويل من خلال الاستثمار المباشر في حقوق الملكية، الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري، خاصة وأن تدفقات هذا النوع من الاستثمار تتسم بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافطة، إضافة إلى كونها غير منشئة للدين، وبالتالي لا تنعكس في زيادة رصيد الدين الخارجي. أما الطريقة الثانية فهي، التمويل بالدين الخارجي القصير الاجل مقابل الدين الخارجي طويل الاجل. والطريقة الثالثة هي، التمويل بصافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يعرف بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وإما خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي)، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الأصول الخارجية، أو زيادة الالتزامات الخارجية للدولة.

وفي حالة فلسطين، يتم تمويل عجز الحساب الجاري بدرجة أساسية من خلال السحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مول البنديان 65% من عجز الحساب الجاري في العام 2013)، ومن ثم الاستثمار في حقوق الملكية (مولت ما نسبته 15% من عجز الحساب الجاري في العام 2013). في حين أن الاقتراض الخارجي (التمويل بالدين الخارجي) لا يستخدم لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وتحديد الرواتب. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير كبير في ظل الوضع الحالي.

ومن منظور الترابط بين الادخار القومي الإجمالي وعجز الحساب الجاري، يمكن الإشارة إلى أن عجز الحساب الجاري يحدث كلما أنفقت الدولة أكثر من قدراتها أو استوعبت أكثر مما تنتج. فالعجز في ميزان المدفوعات يعكس زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي أو إجمالي الاستهلاك المحلي) عن الدخل. وتبعاً لذلك، وبغض النظر عن المسبب لعجز الحساب الجاري فقد يستوجب الأمر البحث عن وسائل للعلاج، وهي في العادة زيادة الأصول الاحتياطية، أو الجمع بين عدة وسائل، أو اللجوء إلى اتخاذ تدابير أخرى لتعديل وضع ميزان المدفوعات (الحالات التي يتعذر فيها الاعتماد على الموارد الخاصة والرسمية لتمويل عجز الحساب الجاري على أساس مستمر، وهنا قد يكون من الواجب اتخاذ تدابير تصحيحية للوصول إلى مدفوعات خارجية تتسم بمقومات البقاء).

يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند تاريخ معين قيمة وتكوين الأصول المالية الخارجية للمقيمين في اقتصاد ما، والتي تمثل مطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الإحتياطية والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم المالية الخارجية لاقتصاد ما هو صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، وقد يكون سالباً أو موجباً. وعند جمع صافي وضع الاستثمار الدولي الى قيمة الأصول غير المالية تكون المحصلة هي صافي الثروة أو القيمة في الاقتصاد، وهي البند الموازن في الميزانية العمومية القومية. ويوجد علاقة وثيقة بين وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات اذ يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، بينما يسجل وضع الاستثمار الدولي نتيجة المعاملات المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي والمسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.

تقسم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (استثمار بـ10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (استثمار بأقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، إضافة الى الاستثمار في السندات) والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، والقروض، والعملة والودائع، وأخرى)، إضافة إلى الأصول الإحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

وتتزايد أهمية وضع الاستثمار الدولي في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية وفي فهم استمرار الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر بما في ذلك توافق أسعار العملات، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة وقياس معدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي ودراسة علاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية.

وفي حالة فلسطين، أظهرت النتائج الأولية في نهاية العام 2013 أن صافي وضع الاستثمار الدولي لفلسطين (الأصول الخارجية - الخصوم الخارجية) قد بلغ 1,161 مليون دولار، أي أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف القطاعات قد استثمر خارج فلسطين بقيمة تفوق تلك المستثمرة في فلسطين من قبل مقيمين في الخارج. وشكلت الإيداعات النقدية للمصارف العاملة في فلسطين المودعة في الخارج والنقد الاجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني الحصة الرئيسية في الأصول الخارجية ونسبة 59.6% من إجمالي قيمة هذه الأصول.

فقد بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني (أرصدة المقيمين الفلسطينيين المستثمرة خارج فلسطين) في نهاية العام 2013 نحو 6,101 مليون دولار، واستحوذ قطاع المصارف على نحو 73.2% منها. وتوزعت هذه الأصول بين استثمار أجنبي مباشر في الخارج بنسبة 5.2%، واستثمارات الحافظة في الخارج بنسبة 18.8% في حين شكلت الاستثمارات الأخرى الخارجية 64.8%. في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة داخل فلسطين) في نهاية العام 2013 حوالي 4,940 مليون دولار، استثمر نحو 33.3% منها في قطاع المصارف. وتوزعت هذه الخصوم بين استثمار أجنبي مباشر في فلسطين بنسبة 49.6%، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين بنسبة 16%، بينما شكلت الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 34.4% منها.

ووصل رصيد الدين الخارجي على فلسطين في نهاية العام 2013 إلى حوالي 1,717 مليون دولار، شكل الدين على الحكومة المركزية 64.6% منه، والدين على قطاع المصارف 31.9%، والدين على القطاعات الأخرى (الشركات المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والاسر المعيشية) حوالي 2.5%.



الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني



الجزء الأول

تطورات سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

واصلت سلطة النقد خلال عام 2013 مسيرة البناء والعطاء في شتى المجالات ذات العلاقة بأهدافها الاستراتيجية، واستكمال متطلبات تحولها الى بنك مركزي عصري كامل الصلاحيات. فمن ناحية عملت على مزيد من التدعيم للإطار القانوني والتنظيمي للجهاز المصرفي، بإصدار قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، والعديد من التعليمات الرقابية المنظمة لعمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها. إلى جانب تدعيم البنية التحتية والمالية للجهاز المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، من خلال انجاز العديد من المشاريع الحيوية والهامة. ومن ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد بناء علاقات تعاون وثيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص. إلى جانب تعزيز وتطوير علاقاتها الدولية، حيث تم توقيع اتفاقية تفاهم بين سلطة النقد ووزارة التخطيط الإنمائي في بوليفيا. وعلى مستوى تعزيز المركز المالي لسلطة النقد، فقد واصلت تدعيم رأسمالها بشكل تدريجي، من أجل زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

العلاقة مع المصارف

القوانين والتعليمات الرقابية

القوانين

تم إصدار قانون رقم (7)³² لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب قرار بقانون صادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 2013/5/29، تبعه في 2013/9/17 القرار الرئاسي رقم (68) لسنة 2013، والذي تم بموجبه تشكيل مجلس إدارة لمؤسسة ضمان الودائع مكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ سلطة النقد³³. وعقد هذا المجلس أول اجتماع له بتاريخ 2013/9/26، تم فيه إقرار استراتيجية عمل المؤسسة ومباشرة أعمالها³⁴، وتحديد سقف التغطية للودائع بعشرة آلاف دولار لكل حساب³⁵، وتحديد

32 نشر هذا القانون في مجلة الوقائع، العدد (101) بتاريخ 2013/8/20.

33 أعضاء مجلس الإدارة هم: د. جهاد خليل الوزير – محافظ سلطة النقد رئيساً للمجلس بحكم القانون، وعضوية كلاً من أحمد الصباح ممثلاً عن وزارة المالية (يسميه وزير المالية)، وحاتم سرحان مراقب الشركات بحكم القانون، ود. باسم خوري، والسيد علي السفاريني، ود. سعيد هيفا، والسيد محمد العائدي.

34 في أيار 2014 تم تعيين السيد زاهر الهموز أول مدير عام للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، بموجب قرار من مجلس إدارة المؤسسة.

35 يغطي هذا السقف ما يقارب 93% من الودعين في المصارف العاملة في فلسطين.

نسبة مساهمة المصارف في صندوق الاحتياطي للمؤسسة (0.003 من حجم الودائع المودعة لديها سنوياً يتم استيفاؤها بشكل ربع سنوي)، واستيفاء الإشتراكات السنوية للمصارف في هذا الصندوق. يشار إلى أن الحكومة تساهم بمبلغ 20 مليون دولار في رأسمال هذه المؤسسة.

وتهدف مؤسسة ضمان الودائع إلى تعزيز شبكة الأمان المالي وحماية المودعين وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين. إذ بموجب القانون، تتولى هذه المؤسسة في حال تصفية أي مصرف لأي سبب كان رد الودائع للمودعين في حدود سقف التأمين بشكل فوري، بينما تستمر إجراءات متابعة الحقوق المالية الأخرى حسب القانون وإجراءات التصفية. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي قد أشاد في اجتماع الدول المانحة المنعقد في نيويورك في 26 أيلول 2013 بتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وانعكاسات ذلك على تعزيز شبكة الأمان المالي ومنظومة الاستقرار في فلسطين. ويأتي إنشاء هذه المؤسسة في وقت يتمتع فيه الجهاز المصرفي بمتانة وملاءة وكفاية رأسمال أعلى بكثير من النسب المحددة في المعايير الدولية. وفي ذات السياق، حصلت سلطة النقد على عضوية المؤسسة الدولية لضمان الودائع في تشرين الثاني 2013، وذلك للاستفادة من الخبرات العملية لأعضاء المؤسسة التي تضم 75 مؤسسة ضمان ودايع على مستوى العالم.

❖ التعليمات الرقابية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2013 تطوير علاقتها مع المصارف من خلال الاجتماعات التشاورية لمناقشة واقع العمل المصرفي، والتحديات وسبل معالجتها والتغلب عليها، وإشراكها في عملية تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي بما يساهم في تحقيق النتائج المتوخاة من المتطلبات الرقابية.

كما استمرت سلطة النقد في تفعيل الأدوات الرقابية المكتبية والميدانية في سبيل تحسين وتعزيز أداء المصارف بما ينسجم مع القانون والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي. وفي هذا السياق، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار تعزيز الحوكمة بما يكفل الانسجام مع معايير وأسس الحوكمة في المصارف، من حيث ضمان عدم وجود تضارب في الصلاحيات بين مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، وكذلك تعزيز تمثيل صغار المساهمين والأعضاء المستقلين في مجالس إدارة المصارف، بالإضافة إلى معالجة التركيزات في نسب الملكية لدى بعض المصارف.

من جانب آخر، قامت معظم المصارف بإنشاء دوائر مختصة لإدارة المخاطر، وفصل وظيفة إدارة المخاطر عن وظيفة مراقب الامتثال انسجماً مع المتطلبات الرقابية. كما استمرت سلطة النقد حث المصارف على اعتماد أدوات متطورة لتحديد وقياس المخاطر، وضبطها والسيطرة عليها، وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف، بالإضافة إلى اعتماد إطار عام لمتطلبات الحدود الدنيا لشغل وظيفة مدير إدارة المخاطر في المصارف.

وفي سياق تدعيم رؤوس أموال المصارف، استمرت سلطة النقد في متابعة تعزيز ورفع رؤوس أموال المصارف، وبما يتلاءم ومستويات المخاطر التي تواجهها، وبما يكفل تعزيز متانة وقدرة المصارف على امتصاص الصدمات.

وفي ضوء قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، واصلت سلطة النقد جهودها في مجال المراجعة الشاملة لكافة التعليمات الرقابية التي أصدرتها سابقاً، لمواءمتها مع التعديلات والإضافات الجديدة الواردة في هذا القانون. بالإضافة إلى إصدار تعليمات رقابية جديدة تنظم وتضبط أعمال المصارف في ضوء المستجدات الرقابية والقانونية المحلية والدولية. وفي هذا الشأن، أصدرت سلطة النقد التعليمات التالية:

❖ **تعليمات رقم (2013/1)** بشأن احتياطي المخاطر، تم بموجبها تعديل نسب احتساب احتياطي المخاطر لتصبح 2% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بدلاً من 1.5%. و0.5% (لم تتغير) للتسهيلات غير المباشرة. وتسري هذه التغييرات اعتباراً من 2012/12/31. ثم عدل هذا التاريخ بموجب التعليمات رقم (2013/3)، ليصبح 2013/1/1، بدلاً من 2012/12/31.

❖ **تعليمات رقم (2013/2)** بشأن تنظيم أعمال المدققين الخارجيين، تم بموجبها إلغاء شرط تدوير المدققين الخارجيين، وإلزام المصارف بدلاً من ذلك بتوثيق آلية مناسبة لضمان تغيير الشريك المسؤول عن عملية التدقيق في شركة تدقيق الحسابات المحلية أو فرع لشركة تدقيق حسابات أجنبية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وفي حال عدم التمكن من تغيير الشريك المسؤول يتم تغيير الشركة أو الفرع مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

❖ **تعليمات رقم (2013/4)** بشأن نسب السيولة النقدية، تم بموجبها رفع نسبة السيولة النقدية بعملة الدولار لدى المصارف على مرحلتين من 3% إلى 6% حيث تم تطبيق المرحلة الأولى منها والتي نصت على رفع نسبة السيولة بعملة الدولار على مستوى المصرف من 3% إلى 4.5%، وعلى مستوى الفرع من 2% إلى 3%، اعتباراً من 2013/05/01، ليصار لاحقاً وبموجب تعليمات رقم (2013/08) إلى إلغاء المرحلة الثانية من رفع سيولة الدولار والقاضية برفع نسبة السيولة بهذه العملة على مستوى المصرف من 5.4% إلى 6%، والفرع من 3% إلى 4% والذي كان مقرراً اعتباراً من الأول من شهر تشرين الثاني 2013، بحيث بقيت نسبة السيولة النقدية بعملة الدولار على وضعها الحالي دون تغيير عند 4.5% على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع.

❖ **تعليمات رقم (2013/5)** بشأن تنظيم عمل المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، تم بموجبها تحديد أنشطة وأعمال المصارف الإسلامية، وضوابط التمويل فيها، وضوابط الاستثمار في حقوق الملكية وفي الأراضي والعقارات، والاستثمار المخصص «المقيد»، وسياسة توزيع الأرباح وتحميل الخسائر، والمكاسب غير الشرعية، وتنظيم الاحتياطات، وما يتعلق بهيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي المقيم، وغيرها من الأمور ذات العلاقة بخصوصية العمل المصرفي الإسلامي. وتأتي هذه التعليمات في إطار سعي سلطة النقد لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي، وتنظيمه بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

❖ **تعليمات رقم (2013/6)** بشأن قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجية (FATCA)، تم بموجبها تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المصارف، وبما لا يتعارض مع أحكام السرية المصرفية، وتجنب مخاطر عدم الامتثال. وتأتي هذه التعليمات في سياق المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني، وتلافياً لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها.

❖ **تعليمات رقم (2013/7)** بشأن نقل الأموال والمعادن الثمينة والمستندات ذات القيمة، تم بموجبها تحديد الضوابط والشروط والإجراءات الواجب اتخاذها في عمليات النقل من المصارف، وكذلك مهمات الاسناد الخارجي لعمليات النقل، وتزويد سلطة النقد بتقارير شهرية لعمليات نقل الأموال من وإلى المصارف الإسرائيلية والمصارف الأخرى خارج فلسطين. وتأتي هذه التعليمات في إطار جهود سلطة النقد الهادفة إلى خفض المخاطر التشغيلية ومواكبة الممارسات الفضلى في هذا المجال.

❖ **تعليمات رقم (2013/9)** بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، تم بموجبها إصدار دليل حوكمة المصارف الجديد بدلاً من الدليل الصادر في العام 2009، وذلك انسجماً مع سياسة سلطة النقد القائمة على مواكبة أفضل الممارسات الدولية في المجال المصرفي. جدير بالذكر أن تطبيق الدليل الجديد سيكون بشقيه الإلزامي والارشادي، بما يكفل تعزيز الحوكمة وضمان سير عمل المصارف واستمراريتها.

❖ **تعليمات رقم (2013/10)** بشأن بيانات المودعين في الحسابات البنكية، تم بموجبها إلزام المصارف بالتعرف على هوية المودع غير صاحب الحساب في حسابات العميل عند قيامه بإيداع مبلغ يساوي أو يتجاوز 3000 دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، وتعديل أنظمتها المصرفية بما يضمن تنفيذ هذه التعليمات.

من ناحية أخرى، قامت سلطة النقد بإصدار العديد من التعاميم التي تنظم الإجراءات والمستجدات الروتينية للعمل المصرفي. وفي هذا السياق، تم إصدار التعميم رقم (2013/53)، لتحفيز المصارف على التوسع في منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتمتع بالإجراءات التحفيزية التي اتخذتها سلطة النقد بهذا الخصوص. ومنها إعفاء هذه المنشآت من شرط تسديد الدفعة النقدية المقدمة البالغة 10% من رصيد الدين القائم عند جدولة القرض وفقاً لبعض الشروط، وإعفاء المصارف من تكوين احتياطي المخاطر بنسبة 2% مقابل التسهيلات الممنوحة لهذه المنشآت. كما أصدرت التعميم رقم (2013/58)، الذي يجيز للمصارف رفع قيمة العمولة على الحوالات الواردة التي لا تحتوي على رقم الحساب المصرفي الدولي «الآبيان» بحد أقصى 5 دولار في حال تكرار ورودها لحساب المستفيد ولأكثر من ثلاث مرات، وذلك اعتباراً من 2013/8/2، وتمديد فترة قبول المصارف للحوالات الواردة من خارج فلسطين ولا تحتوي على رقم الآبيان الخاص بالعميل المستفيد حتى 2014/2/2، وبعد ذلك يحق لها رفض أية حوالة واردة من الخارج لا تحمل رقم «الآبيان» الخاص بالعميل المستفيد. والتعميم رقم (2013/123) بشأن التعليمات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية التي تجيز للمصارف (بعد الحصول على الموافقة المسبقة لسلطة النقد) القيام بأعمال التأمين المصرفي نيابة أو وكيلاً عن شركة تأمين معينة وفقاً للشروط والأحكام المنظمة لذلك.

كما قامت سلطة النقد بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالقروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب التعميم رقم (113/2013)، وذلك في سياق دعم هذه المنشآت وتسهيل قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل. جدير بالذكر أن سلطة النقد نظمت بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية وجمعية البنوك في فلسطين، المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي لعام 2013، تحت عنوان «تطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل»، وذلك بتاريخ (2013/02/04) في مدينة أريحا. وهدف هذا المؤتمر إلى زيادة الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتباره أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتمكينها من الوصول إلى مصادر الاقتراض والتمويل من المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة لدعم الحوار والشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتذليل العقبات وخفض الشروط المصرفية لتسهيل عملية إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

صندوق 5: دور سلطة النقد في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أولت سلطة النقد الفلسطينية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً خاصاً لما له من دور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والحد من البطالة وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة باعتبارها رافداً أساسياً لسوق العمل، إذ تشكل هذه المشاريع ما نسبته 91% من إجمالي المشاريع القائمة في فلسطين وتساهم بحوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد عُقد المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي 2013 في أريحا بتاريخ (2013/2/4) تحت عنوان «تطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل». ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر زيادة الاهتمام وتمتين الإدراك بأهمية هذا القطاع باعتباره أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ورفع جاهزيتها من خلال توفير السبل المناسبة لها للوصول لروافد الاقتراض والتمويل من المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة لدعم الحوار والشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتذليل العقبات وخفض الشروط المصرفية لتسهيل عملية إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

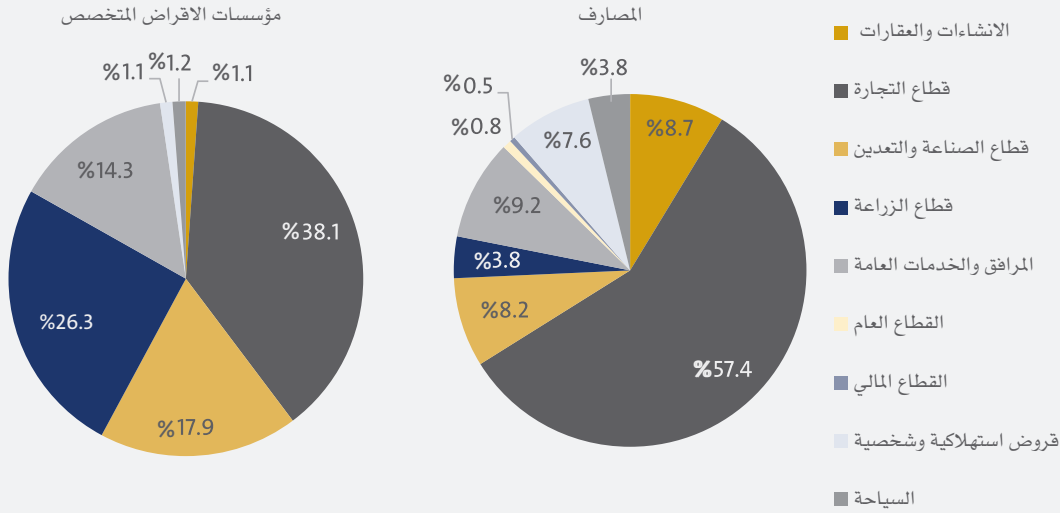
شارك في فعاليات المؤتمر خبراء دوليون من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وبنك ستاندرد من جنوب أفريقيا، إضافة إلى خبراء محليين. وتمحورت جلسات المؤتمر حول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستويين الإقليمي والدولي، ودور صناديق ضمان القروض في تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل، واستراتيجيات التصنيف المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على التجارب العالمية في هذا السياق، ودور صناديق الاستثمار في تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، والتكامل بين البنوك وصناديق الاستثمار، وإدارة العلاقات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وانبثق عن أعمال المؤتمر تشكيل لجنة فنية تشكلت من سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين، وأعضاء من القطاعين العام والخاص. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها بتاريخ 2013/6/9، تم فيه صياغة الشروط المرجعية لعمل اللجنة، حيث تمحورت مهامها حول بناء القدرات وتأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فنياً وإدارياً وتفعيل دور المشاريع الريادية من خلال خلق كيان ونظام محدد يعتبر مرجع استثماري لهذه المشاريع لتسهيل وصولها لمصادر التمويل وتفعيل دور اتحاد الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المالية المصرفية باعتبارها مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما اتخذت سلطة النقد-بناءً على توصيات المؤتمر-بعض الإجراءات التحفيزية الهادفة إلى تعزيز وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في فلسطين، وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل والائتمان. فقد قررت سلطة النقد إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من شرط تسديد الدفعة النقدية المقدمة والبالغة 10% لإعادة جدولة القروض المتعثرة، كما شملت الإجراءات إعفاء المصارف من تكوين احتياطي عام المخاطر بنسبة 2% للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه المنشآت وذلك في سياق تفعيل دور المؤسسات المصرفية بالتوسع في تمويل هذه المشاريع. كما أسست سلطة النقد مركزاً معلوماتياً متطوراً يخدم الجهات المقرضة وذلك من خلال توفير قاعدة معلومات شاملة ومحدثة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يخدم المشاريع الجديدة المقرضة من خلال تسهيل عمليات الاقتراض والتوسع في التسهيلات الممنوحة لها وبالتالي توسيع انشطتها وإنتاجها.

هذا وقد بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في العام 2013 حوالي 715 مليون دولار بلغ القائم منها حوالي 540 مليون دولار، قدمت المصارف منها 631 مليون دولار، في حين قدمت مؤسسات الاقراض المتخصصة 84 مليون دولار. وقد توزعت هذه التسهيلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث استحوذ قطاع التجارة على النصيب الاكبر بنسبة بلغت 55.1% من اجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تلاه قطاع المرافق والخدمات العامة بنسبة 9.8%. ويبين الشكل أدناه توزيع التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي.

توزيع التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي، 2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - قاعدة بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

قاعدة بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في إطار نهج سلطة النقد القاضي بتطوير آليات العمل والأنظمة والأدوات الرقابية المعمول بها، وتحملًا للمسؤولية في تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل سبل نفاذها الى مصادر الاقراض من المؤسسات المصرفية والمالية لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية لتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بالحد من البطالة ومستويات الفقر في المجتمع الفلسطيني، ورغبة في رصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الاقتصادية، عملت سلطة النقد على توفير قاعدة معلومات شاملة ومحدثة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشتمل على معلومات كاملة عن المحفظة التمويلية لهذا القطاع.

وجاءت هذه المبادرة من قبل سلطة النقد حيث تم تداولها ومناقشتها مع العديد من الجهات المحلية والدولية لضمان استكمال الرؤيا والمتطلبات المسبقة لانشاء مثل هذه القاعدة لتحقيق الفائدة القصوى من إنشائها. كما تم تداولها في اجتماعات اللجنة الفنية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم اعداد كل التحضيرات المسبقة ووثيقة متطلبات الاعمال واعتمادها بشكل رسمي من قبل محافظ سلطة النقد الفلسطينية.

ويتم في هذه القاعدة تجميع البيانات المالية والديموغرافية للقروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل آلي، بغرض المساعدة في تعزيز قدرات وتطوير قطاع هذه المنشآت، وتحليل المحفظة الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بهذا القطاع. وترتبط هذه القاعدة بعلاقة وثيقة مع نظام المعلومات الائتماني، حيث يتم تحميل البيانات المالية المتعلقة بقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من نظام المعلومات الائتماني إلى النظام الجديد بشكل آلي بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية التي ستوفر عن هذا القطاع من خلال عملية التطوير.

ولضمان نجاح المشروع فقد تم التفاهم مع الجهاز المصرفي على تحديد تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتواءم مع واقع البيئة المصرفية الفلسطينية. وينطوي إنشاء وتطوير هذه القاعدة على العديد من الفوائد، يمكن إجمال البعض منها بما يلي:

- ❖ زيادة درجة تغطية سجل المعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين، وذلك بتضمينه مزيداً من المعلومات الائتمانية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي سينعكس على تحسين ترتيب فلسطين في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.
 - ❖ تعزيز قدرات وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى مصادر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية.
 - ❖ تعزيز مبادئ الاشتغال المالي من خلال تسهيل وتوفير الخدمات المصرفية لقطاع واسع من المنشآت.
 - ❖ تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ورفع جاهزيتها من خلال توفير السبل المناسبة لها للنفاذ إلى أسواق الجديدة.
 - ❖ تحقيق الفائدة القصوى من مؤسسات ضمان القروض العاملة في فلسطين وتفعيل دورها لصالح قطاع المنشآت وذلك من خلال التوسع في منح قروض جديدة.
 - ❖ تعزيز الكفاءة التشغيلية للأيدي العاملة والحد من ظاهرة البطالة وتفشي الفقر في المجتمع الفلسطيني.
 - ❖ إدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بالقطاع وبالتالي التقليل من حجم التعثر.
 - ❖ زيادة فرص النفاذ للمؤسسات المالية من خلال التشريعات التي تلبي الشروط والضمانات وتضمن حقوق الأطراف المختلفة وتتوافق أيضاً مع الممارسات الفضلى بإدارة مخاطر التمويل، بالإضافة لتفعيل دور مكتب الاستعلام الائتماني وبالتالي إزالة العقبات التي تواجه القطاع.
 - ❖ العمل على ضم جزء كبير من هذه المنشآت إلى النظام المالي في ظل الظروف الراهنة التي يتعاملون بها وبالتالي رفع كفاءة أصحاب هذه المشاريع الإنتاجية والمالية.
- كما ويمكن للعديد من الجهات استخدام هذه القاعدة وبالتالي التمتع والانتفاع بهذه الفوائد، ومنها: سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المصرفي، ومؤسسات الاقتراض المتخصصة، وجمعية البنوك، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقطاع، والمؤسسات المالية المحلية والدولية، والجهات الأكاديمية والبحثية، وغيرها.

المتابعة الرقابية

في إطار سعي سلطة النقد الدؤوب لمواكبة أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وفي مقدمتها المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبما يراعي خصوصية الواقع الفلسطيني، بدأت سلطة النقد بتنفيذ مشروع تطبيق متطلبات بازل II وتطوراتها اللاحقة وفق جدول زمني ابتداءً من مطلع العام 2013 لينتهي في العام 2014. ولهذه الغاية، تم تشكيل فريق فني في دائرة الرقابة والتفتيش لإعداد الخطط اللازمة لذلك وتهيئة المصارف للبدء بالاستعداد لتطبيق هذا المشروع، كما تم تشكيل لجان في المصارف مكلفة بمتابعة تطبيق متطلبات بازل II³⁶. وتهدف سلطة النقد من تطبيق مقررات بازل II وتطوراتها إلى تحسين وتعزيز الحاكمية وإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي الفلسطيني بما يساهم في تعزيز الملاءة المالية وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي والمحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وحماية أموال الجمهور.

36 في وقت لاحق لسنة هذا التقرير تم البدء في المرحلة الثانية من مشروع تطبيق مقررات بازل II/III وذلك في أيار 2014.

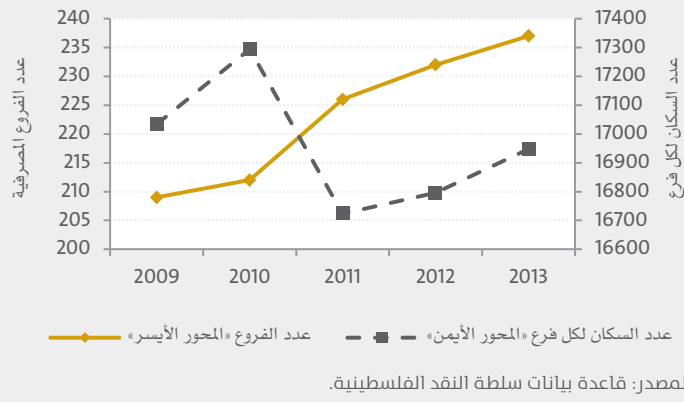
من جانبٍ آخر، واصلت سلطة النقد متابعتها لبعض المصارف التي لم تستكمل رأس المال المدفوع ليصل الى خمسين مليون دولار وفق التعليمات النافذة بهذا الخصوص، وتم تحديد جداول زمنية لهذه المصارف بسقف منتصف العام 2014 لاستكمال رؤوس أموالها. كما تم متابعة المصارف لفصل دائرة منح الائتمان عن دائرة الرقابة على الائتمان، وحثها على اعتماد أدوات متطورة لتحديد وقياس المخاطر وضبطها والسيطرة عليها وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف.

وعلى صعيد جولات التفتيش والمتابعة على المصارف، فقد واصلت دائرة الرقابة والتفتيش بسلطة النقد تنفيذ جولات التفتيش والمتابعة لضمان التزام المصارف بالقانون والتعليمات. كما تمت دراسة ومراجعة نتائج فحص اختبارات الضغط المالي (Stress Tests) المعدة من قبل المصارف بشكل دوري. وفي نفس السياق تم متابعة مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators-FSI) للمصارف المحلية والوافدة، والتي تستخدم كأحدى أدوات نظام الإنذار المبكر.

سياسة الانتشار والتفرّع المصرفي والاشتغال المالي

ظل عدد المصارف المرخصة في نهاية العام 2013 مستقرّاً عند 17 مصرفاً محلياً ووافداً، منها 7 مصارف محلية، و10 مصارف وافدة (8 أردنية، مصرف مصري، ومصرف أجنبي). وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المناطق، عددها 237 فرعاً ومكتباً، موزعة بين 125 فرع ومكتب للمصارف المحلية، و112 فرع ومكتب للمصارف الوافدة، حيث تم خلال عام 2013 افتتاح 5 فروع ومكاتب جديدة: فرع لبنك القدس، فرع للبنك الإسلامي الفلسطيني، فرع للبنك الوطني، ومكتب للبنك التجاري الفلسطيني، فرع لبنك الأردن.

شكل 1-4: فروع المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2009-2013



وقد حرصت سلطة النقد على إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية حرصاً على تسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

وتسعى سلطة النقد من وراء سياسة التفرّع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى، خاصة وأن هذه النسبة لا تزال في فلسطين في حدود 16.9 ألف نسمة/فرع أو مكتب (أو 9.9 ألف نسمة من السكان البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة/فرع أو مكتب)، الأمر الذي يثير من الناحية النظرية التساؤلات حول إمكانيات التفرّع المستقبلي.

وفي ذات السياق، واصلت سلطة النقد جهودها لتحقيق الاشتغال المالي والوعي المصرفي، وتمكين المواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود من فتح حساب مصرفي للاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي، وبتكاليف منخفضة تناسب الفئة المستهدفة، وتشجيعهم بشكل كبير على التعامل مع المصارف «حساب لكل مواطن/ الحساب الأساسي».

كما تم تعزيز استخدام الصرافات الآلية بهدف تخفيف ضغط إرتياد العملاء لمقرات الفروع ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية، حيث تواصلت عمليات تجهيز جميع فروع ومكاتب المصارف بأجهزة صراف آلي حديثة ومتطورة، لتوفر مختلف الخدمات للمواطنين. إضافة إلى توفير خدمة الرسالة الالكترونية للعملاء مجاناً، وذلك بهدف الحد من المخاطر التشغيلية في العمليات المصرفية من خلال التلاعب في حسابات العملاء، وتمكين العملاء من متابعة حركات حساباتهم والتحقق من صحتها. وكذلك توفير خدمة الانترنت المصرفي لكافة العملاء مجاناً، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لهم للاطلاع على حساباتهم وتنفيذ العمليات المصرفية الممكنة من خلال هذه الخدمة المتطورة.

وتسعى سلطة النقد بشكل عام إلى تحفيز وتشجيع التعامل بالخدمات المصرفية الالكترونية، وتقليل استخدام النقد الكاش حيث شهدت المناطق الفلسطينية تزايداً ملحوظاً في استخدام مثل هذا النوع من الخدمات، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات السحب من الصراف الآلي، ونقاط البيع، وبطاقات الائتمان، واستخدام الانترنت والهواتف المحمولة في التحويلات المالية، الأمر الذي يسهل إجراء المعاملات بمختلف أنواعها، ويسهم بتخفيض كلفة هذه العمليات، ويقلل زمن تنفيذها بدرجة كبيرة، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال بناء وتطوير أنظمة مصرفية حديثة وفق أفضل الممارسات الدولية، وذلك في إطار تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق، استكملت سلطة النقد خلال العام 2013 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي استحدثتها في السنوات السابقة، كما بدأت بتنفيذ مشاريع جديدة يتوقع استكمالها خلال الفترة القادمة، وفيما يلي تفصيل التطورات في هذه الأنظمة:

1. رقم الحساب المصرفي الدولي-آبيان (IBAN)

شرعت سلطة النقد في أيار 2013 تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الآبيان (IBAN)، التي تشتمل على تطبيق النظام على مستوى الحوالات الشخصية المنفذة على المستوى المحلي، وتتم فيما بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق. وبهدف زيادة فعالية تنفيذ المشروع تم عقد العديد من اللقاءات التوضيحية مع وزارة المالية وهيئة سوق رأس المال بالإضافة الى المصارف العاملة في فلسطين.

ويشكل وجود آبيان خاص بفلسطين عنصراً رئيسياً في تحسين فعالية النظام المالي للمدفوعات من خلال توحيد نظام التعريف بالحسابات المصرفية عبر جميع المصارف في العالم. ويهدف استخدام هذا الرقم الى مواكبة التطورات الحديثة في مجال عمليات التحويل الشخصية الداخلية أو العابرة للحدود وفق أفضل المعايير الدولية الصادرة عن منظمة الأيزو. كما يساعد استخدام هذا الرقم في تطبيق التنفيذ الآلي المباشر للتحويلات المالية (Straight-Through Processing-STP) مما يؤدي الى تقليل العمليات اليدوية لتنفيذها، ويحد من أخطاء التحويلات المالية الناتجة عن عدم صحة رقم الحساب، ويسهل على عملاء المصارف تنفيذ التحويلات المالية من كافة القنوات المتاحة لهم.

2. مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام براق

تم اطلاق مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام براق، حيث جرى التوقيع على الاتفاقية مع بورصة فلسطين والاعلان عن انطلاق المشروع في شباط 2013. ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضمان سلامة عمليات التقاص والتسوية للعمليات المالية كبيرة الحجم لنتائج عمليات السوق المالي، وبما يتوافق مع توصيات صندوق النقد الدولي وهيئة الأيوسكو، وبنك التسويات الدولية، لضمان قيام سلطة النقد بدورها كبنك مركزي، وضمان تسوية كافة العمليات المالية من خلال نظام التسويات «براق»، وبما يوفر لها أدوات الإشراف اللازمة. علماً بأن ذلك ساعد أيضاً على رفع تقييم تصنيف السوق المالي الى تصنيف A ضمن بند (خطر الطرف المقابل) من قبل مؤسسة توماس ميري وذلك بعد ربط تسوية عملياته من خلال نظام براق.

وبتوقيع الاتفاقية، تصبح بورصة فلسطين عضواً غير مباشر في نظام براق عبر اعتماد مركز الإيداع والتحويل ليكون وكيل المقاصة للتسوية النقدية في البورصة، ويتولى مركز الإيداع والتحويل في البورصة مهمة تنفيذ التسوية النقدية لالتزامات شركات الأوراق المالية الناتجة عن عمليات التداول من خلال نظام المدفوعات الوطني (براق) التابع لسلطة النقد، الأمر الذي من شأنه تحفيز عمليات الاستثمار في البورصة، وخفض المخاطر المرتبطة بها، باعتبار أن قيم التداولات التي تتم من خلال البورصة ذات قيم مالية عالية وهامة نظامياً وقد تؤثر سلباً على الاستقرار المالي في فلسطين في حال عدم التحوط وإدارة المخاطر لها بشكل جيد ومدروس. ويعتبر هذا

الانجاز خطوة جديدة ضمن التحولات الاستراتيجية في النظام المالي الفلسطيني، وإضافة متميزة الى الأنظمة الحديثة التي طبقتها سلطة النقد.

3. برنامج إنشاء وحدة الإشراف على نظم الدفع الهامة في فلسطين (Oversight)

تم بموجب قرار مجلس إدارة سلطة النقد، اعتماد إنشاء وحدة مستقلة للإشراف على نظم الدفع تتبع لمكتب المحافظ مباشرة. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان سلامة وكفاءة عمل نظم الدفع الهامة القائمة والمخطط لها في فلسطين، وإنشاء آليات للتعاون مع الهيئات المحلية ذات العلاقة بعملية الإشراف المشترك بهدف تدعيم الاستقرار المالي، وحماية النظام المالي، وذلك من خلال الإشراف والتقييم وفق أحدث المعايير، لإحداث التغييرات المطلوبة في هذه الأنظمة في حال اقتضت الضرورة ذلك، لضمان توفر عنصري الأمان والكفاءة اللازم توفرهما في هذه الأنظمة لتتماشى وأفضل الممارسات الدولية المتفق عليها عالمياً في هذا المجال.

4. مشروع إنشاء المفتاح الالكتروني الوطني National Switch

يهدف هذا المشروع إلى تطوير أدوات الدفع الالكترونية في فلسطين من خلال إنشاء مقسم آلي وطني يشجع المصارف العاملة في فلسطين على إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدينة بتكاليف منخفضة نسبياً، وزيادة انتشار نقاط البيع وبطاقات الدفع المسبق والتشجيع على استخدامها. بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التقاص فيما بينها من خلال نظام التسويات «براق». وفي سياق تنفيذ هذا المشروع تم ترسية العطاء على شركة (BPC Banking Technologies)³⁷، وجرى التوقيع على الاتفاقية مع الشركة والاعلان عن انطلاق المشروع في تموز 2013. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع خلال العام 2014. ويعتبر تنفيذ واطلاق هذا المشروع من المتطلبات الضرورية لتطوير مدفوعات التجزئة، وإحدى الركائز الهامة التي اعتمدتها سلطة النقد عند البدء في اعداد خطة تحديث وتطوير نظام المدفوعات الوطني.

5. برنامج تطوير المقاصة "Automated Transfer System: ATS Clear"

يهدف هذا البرنامج الى تطوير آليات التقاص التقنية، وبما يوفر آليات رقابة فورية لكافة عمليات جلسة تقاص الشيكات بين المصارف الأعضاء في نظام تقاص الشيكات، وتوفير بديل آمن لعمليات إرسال واستقبال ملفات الشيكات الخاصة بجلسة المقاصة. ومن المتوقع اطلاق هذا البرنامج بعد الانتهاء من الفترة التجريبية مع المصارف، وتدريب موظفي المقاصة والمصارف على آليات عمل النظام.

6. برنامج فتح حسابات الحكومة الفلسطينية لدى سلطة النقد (برنامج مستحدث)

يهدف هذا البرنامج الى خفض المخاطر المرتبطة بعمليات الحكومة الفلسطينية، وتعزيز دور سلطة النقد كمستشار مالي ومصرف للحكومة بما يتوافق مع خطة التحول الاستراتيجي للتحول الى بنك مركزي كامل المهام والصلاحيات. ولهذه الغاية، تم في العام 2013 توقيع اتفاقية فتح حساب لوزارة المالية لدى سلطة النقد، وأصبح بالإمكان استقبال أية تحويلات خارجية واردة لصالح الحكومة الفلسطينية الى الحساب المذكور، وإمكانية استخدام هذا الحساب في حال إصدار السندات الحكومية. جدير بالذكر أن سلطة النقد تشارك في الفريق المكلف بالإشراف على إصدار السندات الحكومية، حيث تم إعداد مسودة تعليمات خاصة بإصدار السندات.

7. توحيد أنظمة مكتب المعلومات الائتمانية (القائمة والمستحقة)

في إطار التحديث المستمر لأنظمة مكتب المعلومات الائتمانية، تم استكمال إعدادات المرحلة الاولى من توحيد أنظمة عمليات الائتمان ضمن إطار مؤتمت موحد، حيث تم إعداد شاشات النظام، وفحص الأنظمة والتقارير المستخرجة للتأكد من تلبيتها لمتطلبات العمل. وشملت عملية التطوير الأنظمة التالية: نظام معلومات الائتمان، ونظام الشيكات المعادة، ونظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، وتوحيد قواعد البيانات الشخصية لنظامي المعلومات الائتمانية والشيكات المعادة، ونظام التقارير الائتمانية، ونظام التسويات الرضائية، وبرنامج ضبط الإيرادات والنفقات الخاصة بدائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق، ونظام الشكاوى. جدير بالذكر أنه تم تقديم التجربة الفلسطينية في تطوير نظام المعلومات الائتماني في أكثر من فعالية دولية خارج فلسطين، وخاصة في بوليفيا، والجزائر.

37 شركة عالمية متخصصة في أنظمة الدفع الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

8. نظام الاستعلام الموحد

تم الانتهاء من تصميم الشاشات الخاصة بالاستعلام الموحد، بما في ذلك شاشات طلب وجواب الاستعلام وربطها على نظام الشيكات المعادة الألي مع إضافة بندين إلى تقرير الاستعلام فيما يتعلق بسلوك المقترض من حيث التعثر والاقتراض وذلك للاستخدام من قبل شركات القطاع الخاص المنضمة الى نظام المعلومات الائتماني بموجب مذكرات تفاهم. ويتيح هذا النظام للشركات الاستفادة من خمسة مزايا أساسية، تتمثل في: إمكانية الاستعلام عن تصنيف عملائها على نظام الشيكات المعادة، وتفسير التصنيف، ومعرفة ما إذا كان العميل حاصلًا على قروض من المصارف أو مؤسسات الإقراض، وما إذا كانت عليه أقساط مستحقة غير مدفوعة، وأخيراً تاريخ تعامل العميل مع الجهاز المصرفي. وتمكن هذه المزايا الشركات من اتخاذ قرارها بدقة في التعامل مع العملاء، وتحديد سياسة واستراتيجية وشروط التعامل مع كل فئة.

من جانب آخر، يتوقع أن تتاح خدمة الاستعلام للمواطنين (الأفراد أو الشركات غير المنضمين رسمياً لنظام معلومات الائتمان)، وتمكينهم من معرفة تصنيف العميل على نظام الشيكات المعادة، ومعرفة سلوك الشخص أو الشركة التي تتعامل بالشيكات قبل قبول شيكات منها. ومن المتوقع إطلاق هذه الخدمة للجمهور في وقت لاحق من العام 2014.

9. تحديث نظام تصنيف المقترضين

في إطار المراجعة الدورية لنظام تصنيف المقترضين تم إطلاق النسخة الثالثة من النظام في كانون أول 2013، بعد مراجعة دقيقة للمتغيرات المحددة لدرجات المخاطر بالتنسيق مع الشركة المطورة للنظام، وبما يتناسب مع البيئة المصرفية الفلسطينية.

10. مشروع استمرارية العمل في سلطة النقد

واصلت سلطة النقد جهودها لاستكمال وتطوير مشروع استمرارية العمل من أجل ضمان تقديم مختلف الخدمات المصرفية في أوقات الطوارئ. وفي هذا السياق تم صياغة برنامج استمرارية العمل، شاملاً لاستراتيجية وسياسة استمرارية العمل. كما تم تحديث المعلومات والخطط والإجراءات ذات العلاقة باستمرارية العمل مع الدوائر المختلفة، ومتابعة احتياجاتها في هذا المجال سواء في الموقع البديل أو لدى الموظفين أو أية احتياجات خاصة أخرى تدعم قدرة الدوائر في مجال الحفاظ على استمرارية عملياتها التشغيلية. وقد تم تنظيم العديد من ورشات العمل مع مختلف الدوائر بهدف التوعية والنقاش حول استمرارية العمل.

كما واصلت وحدة استمرارية العمل التابعة لسلطة النقد الإشراف على فحوص استمرارية العمل، حيث تم فحص الموقع البديل، والإشراف على عملية التفقد الدوري للموقع بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة، والتنسيق بخصوص فحص موقع التعافي من الكوارث. كما تم توفير معلومات الاتصال الداخلية والخارجية التي تهم الدوائر ضمن كتيبات خاصة ليتم مراجعتها وتحديثها دورياً.

وفي ذات السياق، قامت وحدة استمرارية العمل بإصدار كتيب حول استمرارية العمل وأهميتها وتقاطعها مع عمليات القطاع المصرفي والمنهجية المتبعة في سلطة النقد، بالإضافة لموضوعات أخرى ذات علاقة باستمرارية العمل. وتم توزيع هذا الكتيب داخل سلطة النقد بالإضافة لمؤسسات مالية ومصرفية أخرى، وذلك في إطار تعزيز التوعية والتدريب في مجال استمرارية العمل.

العلاقة مع المؤسسات المالية الأخرى

العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة. وفي هذا السياق، أصدرت التعليمات رقم (2013/1) المعدلة للتعليمات رقم (2012/1)، وتم بموجبها السماح لمؤسسات الإقراض المتخصصة بتقديم خدمات الإقراض التقليدي أو الإسلامي أو كلاهما معاً، بعد أن كانت التعليمات السابقة تلزم هذه المؤسسات بالاقتصر على نوع واحد من الإقراض فقط. يأتي هذا

التعديل في ضوء استراتيجية سلطة النقد للاشتغال المالي وإدراكها لأهمية الدور التنموي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، وخصوصية دورها وأوضاعها في فلسطين. جدير بالذكر أن ممارسة هذه المؤسسات لكلا النوعين من الإقراض يتم بموجب ضوابط محددة تصدر عن سلطة النقد، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد متابعتها للخطة الاستراتيجية للرقابة والإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة للفترة (2013-2015) بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). كما تم تنفيذ عدة زيارات لبعض مؤسسات الإقراض للوقوف على أوضاعها، بالإضافة إلى التنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة بهذه المؤسسات، لتصويب أوضاعها بما ينسجم مع تعليمات سلطة النقد. وفي هذا السياق تم عقد ورشة عمل في مدينة أريحا بهدف مناقشة أهم القضايا الاستراتيجية المتعلقة بقطاع الإقراض المتخصص.

كما استمرت عملية متابعة التزام المؤسسات والجهات التي تمارس أعمال الإقراض في فلسطين بتصويب أوضاعها وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة بالخصوص. وفي هذا السياق، تم منح ستة مؤسسات إقراض موافقة مبدئية للترخيص كشركات إقراض متخصصة (وفقاً لنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة)، خمسة منها قائمة وتعمل على تصويب أوضاعها (فاتن، ريف، مؤسسة الإسكان الدولية، أكاد، اصالة) وشركة واحدة قيد الانشاء والتأسيس (مؤسسة ابداع). كما تم تمديد الفترة الزمنية الممنوحة لمؤسسات الإقراض لتصويب أوضاعها بموجب قرار صادر عن محافظ سلطة النقد حتى نهاية العام 2014. ويجري متابعة المؤسسات غير الملتزمة بتصويب أوضاعها بشكل مستمر من خلال المراسلات والاجتماع مع إدارتها.

العلاقة مع الصرافين

استكمالاً لمساعي متابعة وتنظيم مهنة الصرافة، وضبط أوضاع القطاع الصيرفي، قامت سلطة النقد خلال العام 2013، بإصدار التعليمات التالية:

- ❖ **تعليمات رقم (2013/1)** بشأن تحديد ساعات وأيام العمل الرسمية، تم بموجبها السماح لمحلات وشركات الصرافة بتحديد عطلة أسبوعية بعد أقصى يومين. وأن تلتزم بالعمل لمدة لا تقل عن 7 ساعات يومياً في أيام العمل الرسمية اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً كحد أقصى، والالتزام بأعلام الجمهور بمواعيد عملها وعطلها الرسمية. وبموجب هذه التعليمات تلتزم شركات ومحال الصرافة بأعلام سلطة النقد مسبقاً في حالة رغبتها الإغلاق خلال أيام العمل الرسمية الأسبوعية لأية أسباب.
- ❖ **تعليمات رقم (2013/2)** بشأن ضوابط العمل بالحوالات السريعة الرئيسية والفرعية، تم بموجبها تحديد الشروط الواجب توافرها في شركات الحوالات السريعة التي يسمح بالحصول على وكالتها، كما تلزم شركة الصرافة بالحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة للحصول على مثل هذه الوكالات. وتحدد التعليمات ضوابط العمل في الحوالات السريعة، ومتطلبات الحصول على وكالة رئيسية أو وكالة فرعية، كما تحظر على الصراف الحاصل على وكالة رئيسية منح أكثر من 5 وكالات فرعية.
- ❖ **تعليمات رقم (2013/3)** بشأن معالجة شكاوى الجمهور، تم بموجبها إلزام شركات ومحال الصرافة بوضع صندوق لشكاوى الجمهور في مقراتها، وختم الشكاوى بختم شركة أو محل الصرافة وتسليم المشتكي نسخة منها، والرد على الشكاوى خطياً في غضون عشرة أيام من تاريخ الشكاوى، وتزويد سلطة النقد بتقرير ربعي بكافة الشكاوى التي تم قيدها وإجراءات التعامل معها ومعالجتها.

من جانب آخر، تم إعداد وإعتماد سياسة ترخيص الصرافين للأعوام 2013-2015. كما تم متابعة التزام الصرافين برفع رأس المال بما يتناسب مع تعليمات سلطة النقد بالخصوص، ووفقاً للتعهدات والجدول الزمني المقدمة من قبلهم. وفي هذا السياق، استكملت 22 شركة صرافة رفع رأسمالها، كما تم منح 3 شركات موافقات مبدئية لرفع رأسمالها، في حين تم تأجيل المرحلة الأولى من عملية رفع رأس المال لعدد من شركات الصرافة للعام 2014. كما استمر التنسيق مع الأجهزة الأمنية ومكتب النائب العام للحد من ظاهرة الصرافين المتجولين والصرافين غير المرخصين.

وفي سياق المتابعة والرقابة الدورية، تم تنفيذ 267 جولة تفتيش على محال/ شركات الصرافة، وذلك للتأكد من مدى التزامهم بتصويب الملاحظات الرقابية التي تم الكشف عنها، وتم فرض غرامات مالية على غير المتزمين ومنحهم إنذارات نهائية لتصويب الملاحظات، لا سيما في مجال متابعة الالتزام بالتطبيق الكامل للنظام المحاسبي المعتمد من قبل سلطة النقد، والتزام الصرافين بإرسال التقارير المحاسبية المطلوبة من خلال قاعدة البيانات لدى سلطة النقد.

وفي إطار حرص سلطة النقد على سلامة القطاع المصرفي، تم إعداد دليل إرشادي للصرافين بشأن عمليات غسل الأموال وإجراءات مكافحتها بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية الصادرة عن لجنة (FATF) والقرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال الفلسطيني رقم (9) لسنة 2007. ويشتمل الدليل على عدة مواضيع أهمها التعريف بجريمة غسل الأموال ومراحلها ومؤشرات الاشتباه والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها من قبل الصراف.

كما تم التنسيق والتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني لتطوير برامج تدريبية تخص قطاع الصرافين، وتشمل دورات تتعلق بالقوانين والتعليمات، والأوراق المالية، ومخاطر العملات، ومكافحة غسل الأموال. كما التنسيق بين المعهد ووحدة المتابعة المالية لعقد برنامج تدريبي للعاملين في قطاع الصيرفة، للحصول على شهادة متخصص في مكافحة غسل الأموال (PAMLA).

العلاقة مع الحكومة والمؤسسات والهيئات المحلية الأخرى

تحرص سلطة النقد على توطيد علاقتها مع مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات والهيئات المحلية³⁸، وذلك في إطار دعمها وتعزيزها للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد متابعتها للخطة الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية بشأن إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية. واستمرت في التعاون مع اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والمالية والتجارة والتعاون الجمركي بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. كما استمر التعاون مع النائب العام والمحاكم بشأن الحجوزات القضائية وفق القانون.

وفي سياق تعزيز التعاون مع وزارة الداخلية الفلسطينية، تم توقيع اتفاقية تفاهم بين سلطة النقد ووزارة الداخلية في تموز 2013، تهدف الى تعزيز أواصر التعاون المشترك وتوثيق التفاهمات بين الطرفين حول كافة الأمور المتعلقة بتوفيق أوضاع الجمعيات والهيئات الأهلية التي تشمل من ضمن أهدافها ممارسة أعمال الإقراض أو التمويل الإسلامي بما يكفل توفيق أوضاعها وفقاً للقوانين ذات الصلة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان لتنظيم أعمال هذه المؤسسات ومساندتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، المتمثلة في تقديم الخدمات المالية للجهات المحرومة والمهمشة وتحقيق الاشتغال المالي والمساهمة في الحد من معدلات الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

من جانب آخر، واصلت سلطة النقد متابعة تطوير العلاقة مع المؤسسات الرسمية المحلية، من خلال استمرار تمثيلها في عضوية عدد من مجالس إدارتها والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، ومنها هيئة سوق رأس المال، والمعهد المصرفي، وجمعية البنوك «كعضو مراقب»، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، وهيئة تشجيع الاستثمار، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ومجلس مهنة تدقيق الحسابات حيث تتراأس سلطة النقد لجنة الامتحانات إضافة الى عضويتها في لجنة الترخيص، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، واللجنة الوطنية العليا للخطة التشريعية للسلطة الوطنية.

كما ساهمت سلطة النقد من خلال عضويتها في مجلس إدارة صندوق إقراض الطالب في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، في إعداد قانون صندوق إقراض الطلبة، ومسودة الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي، ومسودة نظام مالي وإداري للصندوق، وإعداد استراتيجية الصندوق للسنوات القادمة. ومن المتوقع اعتماد ذلك قريباً من مجلس الوزراء.

كما تم عقد اتفاقية تفاهم بين سلطة النقد وشركة الوطنية موبايل في أيلول 2013، إنضمت بموجبها الشركة الى قاعدة معلومات الائتمان. وتعمل هذه الاتفاقية على إثراء قاعدة معلومات الائتمان من خلال توفير بيانات حول عملاء الشركة المتعثرين، وبالتالي تزيد

³⁸ جدير بالذكر أن سلطة النقد تشارك في عضوية اللجان التالية: المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، واللجنة الفرعية الفلسطينية-الأوروبية المتعلقة بالقضايا المالية والتجارة والضرائب، واللجنة الوطنية (الفريق الوطني والفريق الفني) لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، ولجنة إعداد استراتيجية إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية 2014-2016، ولجنة الذهب، ولجنة تحسين بيئة الأعمال في فلسطين، ولجنة معايير نشر البيانات.

من دقة وقدرة المصارف على تقييم عملاتها واتخاذ القرارات الائتمانية على أسس سليمة ومعلومات دقيقة. كما تتيح لشركة الوطنية موبايل الاستفادة من خدمة الاستعلام على نظام الاستعلام الموحد وفق التعليمات والشروط المنظمة لذلك.

وفي سياق تعزيز مبدأ التعاون والتنسيق المحلي في مجال مكافحة غسل الأموال تم توقيع عدة مذكرات تفاهم بين وحدة المتابعة المالية وكلاً من وزارة العدل، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، وهيئة سوق رأس المال وسلطة الأراضي. وتهدف هذه المذكرات إلى تعزيز التعاون بين الهيئات الوطنية ووحدة المتابعة المالية في مجال الالتزام بالمعايير الدولية تحضيراً لعضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية. وقد تم توقيع هذه المذكرات³⁹ برعاية د. جهاد خليل الوزير رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال محافظ سلطة النقد. جدير بالذكر أنه تم إصدار قرار بقانون رقم (6) لسنة 2013⁴⁰ بشأن تعديل القرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، ونص هذا التعديل على استمرار سلطة النقد في تمويل وحدة المتابعة المالية بناءً على الموازنات الموافق عليها من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال إلى حين اعتماد موازنة خاصة بالوحدة ضمن الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

من جانب آخر، شاركت وحدة المتابعة المالية في العام 2013 في عدة مؤتمرات وورش عمل دولية، حيث شاركت في مؤتمر ACAMS، الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة، كما شاركت في الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا «MENA FATF» المنعقد في جمهورية السودان، وكذلك شاركت في ورشة عمل حول كشف الاحتيال المصرفي التي عقدت في بيروت بتنظيم من مصرف لبنان المركزي.

كما شاركت وحدة المتابعة المالية في عدة دورات تدريبية محلية وإقليمية، كدورة «مكافحة غسل الأموال في المؤسسات المالية» التي عقدت في الأردن، ودورة «الاحتيال المصرفي» التي عقدت في الأردن أيضاً، ودورة «التخطيط الاستراتيجي» التي عقدت في المعهد المصرفي الفلسطيني.

العلاقة مع الجمهور

تولي سلطة النقد أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد خلال العام 2013 جهودها لتحقيق الاشتمال المالي والوعي المصرفي⁴¹، وتمكين المواطنين من الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المتوسط والمحدود من فتح حساب مصرفي للاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي، وتكاليف منخفضة تناسب الفئة المستهدفة، وتشجعهم على التعامل مع المصارف. وفي هذا المجال، واصلت سلطة النقد جهودها في التوعية المصرفية من خلال اطلاق فعاليات الاسبوع المصرفي الثاني للأطفال والشباب، للفترة من 2013/03/21-16 في الضفة الغربية وقطاع غزة وبمشاركة المصارف المرخصة، ووزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية، حيث قام موظفو فروع المصارف بزيارة 1,681 مدرسة وتوزيع ما يقارب 175,000 ألف نشرة تثقيفية موحدة أعدت خصيصاً لهذا الاسبوع، بالإضافة إلى قيام الطلبة بزيارة كافة فروع المصارف.

وتقديرًا لهذه الجهود المميزة في مجال التوعية المصرفية للجمهور، حصلت سلطة النقد على جائزة أفضل برنامج للتوعية المالية في منطقة الشرق الأوسط (Global Money Week 2013) الصادرة عن منظمة (Child & Youth Finance International) ومقرها أمستردام، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للاشتمال المالي الذي عقد في تركيا.

39 كما تم أيضاً وفي وقت لاحق لسنة هذا التقرير توقيع مذكرة تفاهم بين وحدة المتابعة المالية وهيئة مكافحة الفساد في نيسان 2014، لتوثيق التعاون بين الطرفين وتعزيز أسس الشفافية والحوكمة وحماية المجتمع الفلسطيني من مخاطر جرمي الفساد وغسل الأموال. كما نصت المذكرة على إحالة وحدة المتابعة المالية لتقاريرها التي تتأسس على جريمة الفساد كجرم أصلي إلى النائب العام المساعد المنتدب لدى هيئة مكافحة الفساد مما يعزز جهود ملاحقة الفاسدين والمتورطين بشبهة جريمة غسل الأموال.

40 نشر القرار في الوقائع الفلسطينية، العدد 101، بتاريخ 2013/8/20.

41 تم في وقت لاحق لسنة التقرير توقيع وثيقة تفاهم بين سلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال في شهر شباط 2014، لإنشاء الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، بدعم من مؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI).

صندوق 6: حملات التوعية المصرفية

تواصلت خلال العام 2013 جهود سلطة النقد الرامية إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المصرفية لدى جمهور المواطنين بما يحقق فهماً أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف، وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد مجموعة من حملات التوعية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ❖ حملة رقم الحساب المصرفي الدولي «آيبان-IBAN»، وذلك بهدف تعريف جمهور المتعاملين مع المصارف بمشروع رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) من حيث دقة وموثوقية وسرعة تنفيذ الحوالات المصرفية الخارجية وتشجيعهم للحصول على رقم حساب (IBAN)، وذلك من خلال النشرات التثقيفية والإعلانات التي تم نشرها في الصحف المحلية والراديو والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى المقالات الصحفية التي تطرقت إلى موضوع الحساب المصرفي (IBAN) بشكل تفصيلي، بينت مكوناته، وأهدافه، وفوائده، ومزاياه، والأسباب التي قامت من أجلها سلطة النقد بتبني تنفيذ (IBAN) في القطاع المصرفي في فلسطين.
- ❖ حملة توعية خاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية (الرسائل القصيرة SMS والانترنت البنكي) وتوفرها بشكل مجاني للجمهور، وذلك بهدف الحد من المخاطر التشغيلية في العمليات المصرفية وقيام العملاء بمتابعة حركات حساباتهم والتحقق من صحتها.
- ❖ حملة توعية لتحذير المواطنين من التعامل مع المربين، وتوجيه المواطنين لحصر تعاملاتهم المالية والمصرفية مع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة سلطة النقد.
- ❖ تنظيم ندوات توعية مصرفية وورش عمل للعديد من شرائح الجمهور المختلفة، شملت طلاب الجامعات والمدارس والمخيمات الصيفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف زيادة التثقيف المالي والوعي المصرفي لدى الطلاب من خلال تعريفهم على مهام وأهداف سلطة النقد وبيئتها التشريعية والإطار الرقابي والتنظيمي لعملها، والقطاعات التي تنظمها وتشرف عليها، وخصائص مجموعة من النظم الآلية التي أطلقتها سلطة النقد، كما تم تنظيم ندوات توعية مصرفية لاتحاد المصدرين والمستوردين وضباط الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية وحرس الرئاسة والدفاع المدني.
- ❖ نشر مجموعة من مقالات التوعية المصرفية في الصحف المحلية تتعلق بحقوق العملاء وكفلائهم والخدمات المصرفية المتوفرة لدى المصارف.
- ❖ تصميم ألعاب إلكترونية توعوية ومقاطع مصورة (سكتشات) وإطلاقها عبر الموقع الإلكتروني وموقع التواصل الاجتماعي لسلطة النقد بهدف تعزيز مستوى الثقافة والمعرفة المالية والمصرفية لدى جيل الأطفال والشباب.

وفي إطار سياسة سلطة النقد الهادفة إلى رفع مستوى التعليم والتثقيف المصرفي والمالي لدى كافة فئات المجتمع، خاصة أولئك الراغبين في شراء منازل، تم عقد عدة لقاءات تثقيفية مجانية حول قضايا شراء واملاك البيوت وذلك من خلال المعهد المصرفي وعلى فترات مختلفة.

جدير بالذكر أن سلطة النقد تعمل الآن على إنشاء رابط للتوعية المصرفية على موقعها الإلكتروني، لغايات نشر الثقافة المصرفية والمالية لدى كافة فئات المجتمع وتعريفهم بالمنتجات والخدمات المصرفية وبيان أهميتها. ومن أجل التسهيل على الجمهور في الاستفادة من الخدمات المصرفية التي تقدمها سلطة النقد تم تفعيل خدمة الرقم المجاني للاتصال بقاعتي استقبال الجمهور في كل من رام الله وغزة والاستفادة من خدماتهما.

صندوق 7: الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي الى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالاستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، وجسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية، وتعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

يأتي بناء هذا الإستراتيجية في سياق تزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في فلسطين للتوعية والتثقيف المالي وحماية حقوقهم وتمكينهم من الاندماج والوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية بشكل يسير، الأمر الذي يستلزم توحيد وتأطير المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة بهدف تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أوسع شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة. وستعمل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال كشريكين على قيادة الجهود لبناء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقاً للمبادئ الرئيسية لتحقيق الاشتغال المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20)، والبنك الدولي، ومؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI)، وكذلك المبادئ الرئيسية لإنشاء استراتيجية وطنية للتثقيف المالي المعتمدة من قبل مؤسسة (OECD).

ومن المتوقع أن تستغرق عملية بناء هذه الاستراتيجية مدة عامين من بدء العمل بها، وذلك بناءً على تجارب دولية سابقة في هذا المجال. أما بخصوص تنفيذ مراحل الاستراتيجية، ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني ولندرة المصادر والكوادر المختصة فسيتم تقسيم الاستراتيجية إلى مرحلتين، أولاهما تستهدف القطاعات المالية التي تشرف عليها سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، وتنفذ هذه المرحلة خلال خمس سنوات. وثانيهما تشمل كافة القطاعات الأخرى بما فيها القطاعات الخاصة والعامة وأي قطاع له علاقة بموضوع الاستراتيجية، وتنفذ هذه المرحلة خلال ثلاث سنوات.

ويرأس اللجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي كل من سلطة النقد وهيئة رأس المال، وعضوية كل من جمعية البنوك، ووزارة التربية والتعليم العالي، وجمعية مستهلكي الخدمات المصرفية، والشبكة الفلسطينية للإقراض (شراكة)، ووكالة الفوت الدولية، وبورصة فلسطين، والاتحاد الفلسطيني لشركات الأوراق المالية واتحاد شركات التأمين. وقد عقدت هذه اللجنة أول إجتماع لها في نيسان 2014.

الانعكاسات التنموية للنفاذ للخدمات المالية والتمويل:

تعتمد التنمية الاقتصادية بشكل كبير على توفر التمويل المتاح لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والانمائية. ويلعب القطاع المالي في هذا الصدد دوراً مهماً في تعبئة المدخرات المحلية التي تساهم في توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والخطط الانمائية. ويتسم القطاع المالي الشامل بقدرته على توفير الخدمات المالية لأكثر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات (سعرية أو غير سعرية) تذكر، ومن ثم بقدرته على تحقيق استفادة الفقراء والشرائح المحرومة من المجتمع من خدمات التمويل. فبدون هذه الخدمات يلجأ الأفراد إلى الاعتماد على ادخارهم الذاتي لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، أو يحرمون من النفاذ لهذه الخدمات، وبالتالي يسهم تسهيل النفاذ لهذه الخدمات في تقليل التباين في مستويات الدخل بين مختلف شرائح المجتمع ويعمل على حفز النشاط الاقتصادي.

وتشير تجارب الدول النامية التي نجحت في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير في الآونة الأخيرة إلى قدرة هذه الدول على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الإدخار من خلال تشييط دور القطاع المصرفي في توفير قنوات ادخارية واستثمارية جذابة للمدخرات المحلية، ودوره في توفير أدوات التمويل اللازمة لاحتياجات الأفراد والشركات.

كما تشير الدراسات الحديثة أيضاً إلى وجود علاقة بين تطور القطاع المالي وزيادة مستويات النفاذ إلى التمويل وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر. فالدول التي تتسم بمستويات أعلى للنفاذ للخدمات المالية والمصرفية تمكنت من تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل بشكل أسرع من الدول الأخرى، إذ أن زيادة مستويات العمق المالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات. وتقدر الدراسات أن هذا الأثر غير المباشر يعد مسؤولاً عن تفسير نحو 60% من التغيرات في اتجاه تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، في حين يعد الأثر المباشر المتمثل في نفاذ مختلف الشرائح الاجتماعية للتمويل يعتبر مسؤولاً عن تفسير 40% المتبقية من هذا التغير. ويتركز معظم هذا الأثر في الآثار الإيجابية لزيادة مستويات نفاذ الأسر الفقيرة للتمويل من خلال مؤسسات التمويل الصغير.

وفي جانب آخر، يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دوراً مهماً في تقليل حدة التقلبات التي تتناوب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم التخفيف من تقلبات دورات الأعمال، والنتائج المحلي الإجمالي. فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشاريع من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار. فنفاذ الأسر إلى خدمات الادخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالي يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التي تعترض الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم⁴² بما يقلل من التقلبات في مستويات الاستهلاك. في حين أن نفاذ المشاريع للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة وبالتالي تقليل التقلبات في مستويات الاستثمار.

توصيات مجموعة العشرين لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية:

يقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحسين نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار الانتشار الآمن والسليم للإبتكارات المالية الحديثة. وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين جملة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص نفاذ نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية، وذلك استناداً إلى التجارب العالمية لمتخذي القرار حول العالم. وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المتكررة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات. وتتمثل هذه المبادئ في: القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر. التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات. التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين. التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع. التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضاً على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية. المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى. التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها. الإطار: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المصادر:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
Word Bank, 2007, "Finance to All: Policies and Pitfalls in Expanding Access", Policy Research Report-
Peace, Douglas, 2010, Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations, the Word Bank-

42 تشير فرضيتنا «الدخل الدائم» لميلتون فريدمان و«دورة الحياة» لمودجلياني إلى أن «الدخل الدائم» وليس «الدخل الجاري» يعتبر المحدد الرئيس لمستويات الاستهلاك، حيث يتمكن الأفراد من استثمار الثروة المادية والبشرية المتاحة لديهم مما يوفر لهم عائد يمكنهم طيلة دورة حياتهم من تخفيف التقلبات الكبيرة في مستويات الإنفاق، استناداً إلى عائد هذه الأصول والتي يمكن أن تكون ودائع أو أسهم أو أي أصل يدر عائد مادي يعوض التقلبات في مستويات الدخل الجاري بما يقلل بشكل كبير من التقلبات في دورات الأعمال والنتائج.

وفي ضوء استراتيجية الاشتغال المالي التي تنتهجها سلطة النقد، وانطلاقاً من مشاركة المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية، تم تنسيق جهود المصارف لتوفير الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تأهيل كادر وظيفي مختص للتعامل مع تلك الفئات من الصم والبكم والمكفوفين، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الخاصة بتلك الفئات.

كما واصلت سلطة النقد بذل كل الجهود في مجال تأمين السيولة النقدية بكافة العملات، خاصة لفروع المصارف العاملة في قطاع غزة. وفي هذا السياق، أثمرت جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف العاملة في الضفة الغربية عن شحن فائض النقد لديها من خلال تفعيل بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يخص العلاقة مع البنك المركزي الإسرائيلي، والتوصل لآلية مؤقتة لشحن 120 مليون شيكل بشكل شهري لجميع المصارف المحلية التي لا تقوم بعمليات شحن مباشرة مع نظيراتها الإسرائيلية، وتم رفع هذا السقف إلى 300 مليون شيكل شهرياً اعتباراً من شهر تموز 2013. وفي اتفاق خاص تم التوافق على السماح بترحيل مبلغ مليار شيكل خلال الأشهر (9 و10 و11 من العام 2013). وعليه، فقد بلغ حجم الفائض المرحل بعملة الشيكال من المصارف في الضفة الغربية 9.6 مليار شيكل في العام 2013. أما فيما يتعلق بترحيل فائض الشيكال من فروع المصارف في قطاع غزة فلم تسمح إسرائيل بذلك، استناداً إلى مقاطعتها لفروع المصارف العاملة في قطاع غزة، وسمحت بترحيل 200 مليون شيكل في العام 2013 من فروع المصارف في قطاع غزة إلى فروعها في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استبدال نقد تالف وإدخال نقد معدني بقيمة إجمالية بلغت 54 مليون شيكل.

وفي إطار حرص سلطة النقد على مصالح المواطنين، والتزامها الدائم بتخفيف الأعباء عنهم وتحصيل حقوقهم، واصلت سلطة النقد متابعتها لقضايا العمال المتضررين من قطاع غزة مع مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي.

العلاقات الدولية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2013 تطوير علاقاتها الدولية، من خلال استمرارها في عضوية عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات دولية⁴³، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، وسعيها للانضمام لمؤسسات أخرى. وفي هذا السياق استمرت سلطة النقد في متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة مع كل من البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني. كما عملت على توقيع مذكرة تفاهم مع بنك المغرب في إطار توطيد أواصر التعاون المشترك بين البلدين وخاصة في الأمور المالية والمصرفية.

من جانب آخر، تم توقيع اتفاقية تفاهم بين سلطة النقد ووزارة التخطيط الإنمائي في بوليفيا⁴⁴ في تشرين أول 2013، تهدف إلى توسيع التعاون وتبادل الخبرات بين فلسطين وبوليفيا، في مجال ممارسة السياسات النقدية والقضايا ذات العلاقة بالتطورات المالية، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وقاعدة بيانات الائتمان واستمرارية العمل وإدارة الكوارث.

كما واصلت سلطة النقد جهودها في توطيد العلاقات والتعاون مع العديد من المؤسسات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي طورت نموذجاً يهدف إلى تحديد أثر تطوير نظم معلومات الائتمان في خلق فرص عمل جديدة، حيث تم فحص النموذج باستخدام مخرجات نظام المعلومات الائتماني التابع لسلطة النقد وفق شروط ومعايير محددة، والتي أظهرت أن هذا النظام قد ساهم في خلق حوالي 6,359 فرصة عمل جديدة خلال العام 2013.

وفي نفس السياق عززت سلطة النقد من علاقتها مع المؤسسات واللجان المالية والمصرفية الدولية، وأهمها الشبكة العالمية للتعليم المالي (International Network On Financial Education-INFE) التابعة لمنظمة (OECD)، ومؤسسة دعم الأطفال والشباب العالمية

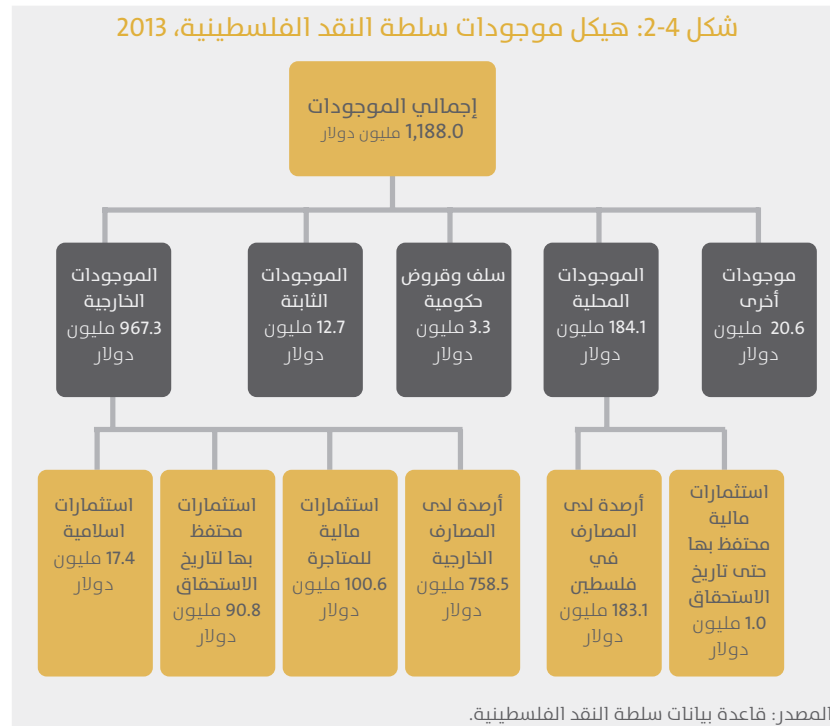
43 يذكر أن سلطة النقد منضمة لعضوية اتحاد المصارف العربية، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية (IFSB)، ولجنة الرقابة المصرفية العربية/ صندوق النقد العربي. وفي هذا المجال، تم عرض ورقة عمل حول «تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي» في شهر 8/2013، لأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم توجيه الشكر رسمياً من المجلس إلى د. جهاد خليل الوزير محافظ سلطة النقد، على هذه الورقة بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 2013. كما تم تقديم ورقة عمل أخرى حول التجربة الفلسطينية في إدارة المخاطر وذلك خلال المنتدى السنوي لإدارة المخاطر المنعقد في بيروت في شهر 5/2013.

44 تم في وقت لاحق لسنة التقرير توقيع اتفاقية تفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي الجزائري في كانون ثاني 2014، تهدف إلى توثيق وتوطيد العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات بمختلف مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والنظم الائتمانية وبما يحقق دعم وتطوير العمل المصرفي والمالي في كل من الجمهورية الجزائرية ودولة فلسطين. كما وسيتم بموجب الاتفاقية توطيد العلاقة الفنية بين المعهد المصرفي الفلسطيني والمدرسة العليا للمصرفية التابعة لبنك الجزائر وذلك من خلال تبادل الخبرات بين المهنيين المصرفيين. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي السعودي في نيسان 2014، بهدف تعزيز فرص التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الاستقرار المالي والسياسات النقدية ونظم المدفوعات وعمليات السوق. وتتضمن هذه الاتفاقية تبادل الزيارات الدراسية وتقديم الاستشارات وتنظيم ورش العمل المشتركة وبرامج التدريب والمساعدات الفنية الهادفة إلى تطوير مناهج العمل المعمول بها بالبنوك المركزية.

(Child Youth Finance International-CYFI)، ومؤسسة التحالف الدولي للاشتغال المالي (Alliance Financial Inclusion-AFI) حيث ساهمت سلطة النقد من خلال مشاركة بعض موظفيها في بعض لجان هذه المؤسسة ومنها لجنة عمل اختيار المقر الدائم للمؤسسة، ولجنة عمل تمكين المستهلك وممارسات التسويق المصرفية (Consumer Empowerment & Market Conduct)، ومجموعة عمل (Financial Inclusion Strategy Peer Learning Group)، ومجموعة عمل المشاريع الصغيرة (SME Finance Working Group). كما شاركت سلطة النقد في فريق العمل الإقليمي لتعزيز الاشتغال المالي في الدول العربية التابع لصندوق النقد العربي، حيث تم تكليف سلطة النقد بإعداد ورقتي عمل عن تجربتها في إعداد استراتيجية وطنية للاشتغال المالي والثانية عن الاسبوع المصرفي للأطفال والشباب ليتم تقديم هذه الأوراق لفريق العمل لدراستها وعرضهما على مجلس المحافظين لاعتمادهما بشكل رسمي وتعميمهما على كافة الدول العربية ليتم العمل بهما واعتبارهما مرجعية أساسية لإنشاء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي لدى الدول العربية وإطلاق الاسبوع المصرفي العربي للأطفال والشباب.

من جانب آخر، واصلت سلطة النقد رئاسة لجنة العمل الفرعية لوضع المعايير الإرشادية لموضوع «البيع وممارسات التسويق المصرفية»، وذلك بناءً على طلب من مؤسسة «التحالف الدولي للاشتغال المالي Alliance Financial Inclusion-AFI». وتم إعداد دراسة تحليلية شاملة عن المصارف في فلسطين ومؤسسات الإقراض تتعلق بممارسات البيع والتسويق، وذلك بناءً على نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على المصارف ومؤسسات الإقراض وبالاكتفاء على المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العشرين والبنك الدولي ذات العلاقة، حيث تم تقديم نتائج الدراسة إلى مؤسسة AFI، وعلى ضوءها تم إعداد التوصيات المتعلقة بممارسات البيع والشراء. وقد تم اعتماد وتعميم المعايير الإرشادية على كافة الدول الأعضاء في اجتماع مؤسسة AFI في ماليزيا.

النشاط المالي



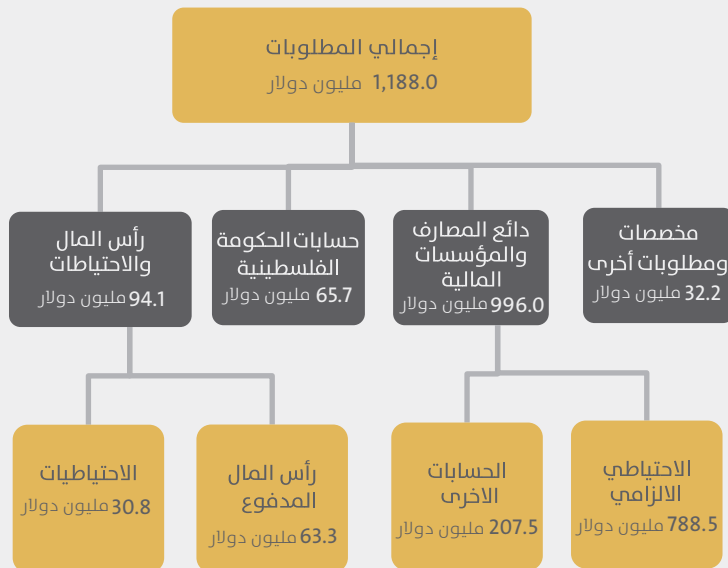
أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في نهاية العام 2013 عن ارتفاع موجوداتها/ مطلوباتها بنسبة 6.7% لتصل إلى 1,188.0 مليون دولار مقارنةً بالعام 2012. ويعزى مصدر الزيادة الأساسي في جانب المطلوبات إلى البند الجديد الخاص بحسابات السلطة الفلسطينية لدى سلطة النقد، على خلفية افتتاح حساب لوزارة المالية⁴⁵ لأول مرة، حيث بلغت قيمة الأموال المودعة في هذا الحساب 65.7 مليون دولار. كما ارتفعت ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بنسبة طفيفة (0.4%) قياساً على ما كانت عليه في العام 2012، جراء ارتفاع حجم الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 4.7%، لتصل إلى 788.5 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع المستمر في ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في فلسطين، والتي ارتفعت بنسبة 10.9% في العام 2013 مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك تراجعت الأهمية النسبية لودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد إلى 83.8% من إجمالي المطلوبات، مقارنةً مع 89.1% في العام 2012.

45 تم في العام 2013 توقيع اتفاقية مع وزارة المالية لفتح حساب لها لدى سلطة النقد، يتيح إمكانية استقبال أية تحويلات خارجية وإدارة لصالح الحكومة، وإمكانية استخدام هذا الحساب في حال إصدار السندات الحكومية.

كما ارتفع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 3.1%، ليصل إلى 63.3 مليون دولار، وذلك في سياق تدعيم رأسمال سلطة النقد ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع بند رأس المال والاحتياطيات في ميزانية سلطة النقد بنسبة 2.2%، ليصل إلى 94.1 مليون دولار، مقارنة مع 92.1 مليون دولار في عام 2012.

أما بالنسبة للاحتياطيات (الاحتياطي العام واحتياطي إعادة التقييم) فلم يطرأ أي تغيير جوهري عليها، وبقيت في حدود 30.8 مليون دولار. بينما سجلت المخصصات والمطلوبات الأخرى نمواً بنسبة 9.2% لتصل إلى 32.2 مليون دولار في نهاية العام 2013 مقارنة بالعام السابق. وتتضمن المخصصات عدة بنود من بينها مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، ومستحقات لنفقات الموظفين والنفقات الإدارية.... إلخ. في حين تتضمن المطلوبات الأخرى عدة بنود من بينها أمانات المصارف والصرافين والتأمينات النقدية والكفالات الخاصة بالصرافين، وحسابات معلقة.... إلخ.

شكل 3-4: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما في جانب الموجودات، فجاءت الزيادة الرئيسية من ارتفاع ودائع سلطة النقد لأجل (المحلية والجارية) بنسبة 12.1%، لتصل إلى 839.6 مليون دولار مقارنة مع العام 2012، وكذلك من ارتفاع ودائع سلطة النقد الجارية (المحلية والخارجية) بنسبة 30.1%، لتصل إلى 102.0 مليون دولار. كما زاد صافي الموجودات الثابتة بنسبة 24.5% ليصل إلى 12.7 مليون دولار، وذلك في سياق تأسيس العديد من المشاريع الهامة في مجال نظم الدفع، وأنظمة الخدمات، واستمرارية العمل بما يسهم في تعزيز متانة المصارف العاملة في فلسطين وتطويره ليتواءم مع أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً في المجال المصرفي. إضافة إلى ارتفاع الاستثمارات المالية لسلطة النقد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (المحلية والخارجية) بنسبة 3.8%، لتصل إلى 91.8 مليون دولار، في حين بقيت الاستثمارات المالية للمتاجرة عند نحو 100 مليون دولار خلال

العامين 2012 و 2013. في المقابل، شهدت الاستثمارات الإسلامية لسلطة النقد تراجعاً بنسبة 74.0%، لتتخفض إلى 17.4 مليون دولار مقارنة مع العام 2012.

واستحوذت الموجودات الخارجية لسلطة النقد على ما نسبته 81.4% من إجمالي الموجودات، مقارنة بحوالي 82.3% في نهاية العام 2012، في حين استحوذت الموجودات المحلية على 15.5%، مقارنة مع 14.9%، وبقية الموجودات (الموجودات الثابتة، والسلف والقروض الحكومية، وموجودات أخرى) على 3.1%، مقارنة مع 2.7% في نهاية العام 2012.

وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، فقد أظهرت إيرادات سلطة النقد ارتفاعاً بنسبة 2.3%، لتبلغ 17.9 مليون دولار مقارنة مع العام 2012، وذلك على خلفية ارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 23.1%، لتصل إلى 4.8 مليون دولار، علماً بأن صافي الفوائد وعوائد الاستثمار قد تراجع بنحو 3.7%، إلى 13.1 مليون دولار، مقارنة مع حوالي 13.6 مليون دولار في العام 2012.

من ناحية ثانية، شهدت نفقات سلطة النقد في نهاية العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 10.3% لتصل إلى 16.0 مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في العام 2012. يأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 8.9% لتصل إلى حوالي 11.0 مليون دولار، مقارنة مع 10.1 مليون دولار في العام 2012، جراء تأثرها بمدفوعات جدول غلاء المعيشة، وتعديل الأوضاع الوظيفية لبعض الموظفين، والترقيات

وتقييم أداء الموظفين. كما ارتفعت النفقات الإدارية لتصل إلى 2.9 مليون دولار، مقارنة بحوالي 2.5 مليون دولار خلال نفس الفترة. في حين سجلت نفقات الذمم المشكوك في تحصيلها انخفاضاً بمقدار 0.8 مليون دولار مقارنةً مع العام السابق.

وقد أظهرت نتيجة صافي الأرباح في نهاية العام 2013 انخفاضاً بنسبة 34.5%، ليصل صافي الأرباح إلى حوالي 1.9 مليون دولار مقارنةً بحوالي 2.9 مليون دولار في العام السابق، تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة خلال العام 2013، كما في الأعوام السابقة، لتعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية لتشمل مدخلات ومخرجات الاقتصاد الكلي، وبما يخدم توجهاتها المستقبلية تجاه السياسة النقدية، وذلك من خلال تطوير الأدوات النقدية وآليات انتقال أثرها للنهوض بالاقتصاد، إلى جانب تطوير أدوات جديدة تستخدمها في عمليات التحليل والمراقبة بما في ذلك تعزيز استخدام النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية.

وقد تمخضت هذه الجهود عن المزيد من المخرجات البحثية الهامة التي تخدم متخذي القرارات والباحثين في المجال الاقتصادي. فقد تم خلال العام 2013 تحديث بيانات النموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، وتعديل بعض المعادلات المستخدمة فيه، لتتواءم مع عمليات التحليل والتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية طويلة المدى. كما تم بناء نموذج البرمجة المالية لتتبع الترابطات والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية وأجراء التنبؤات حول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني خلال عامي 2013 و2014.

كما تم من جانب آخر، بناء نموذج الصيغة المختزلة لغايات الحصول على تنبؤات سريعة وقصيرة الأجل وبشكل ربع سنوي للنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين، وذلك بالاعتماد على مؤشرات سريعة الدورية (ربع سنوية أو شهرية)، وباستخدام منهجية الانحدار للإبطاء الموزع (ARDL)، واستخدم هذا النموذج للتنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي الربع سنوي خلال عام 2013، وتم نشر هذه النتائج في تقارير التطورات الاقتصادية والتضخم، الربع سنوية. هذا بالإضافة إلى تطوير نموذج خاص لقياس فجوة الإنتاج والنتائج المحتمل في فلسطين.

المنشورات

أصدرت سلطة النقد العديد من التقارير خلال العام 2013، منها ما هو سنوي مثل التقرير السنوي لسلطة النقد، وتقرير الاستقرار المالي، ومسح الاستثمار الأجنبي، ومنها ما هو نصف سنوي مثل تقرير استدامة المالية العامة والدين العام، ومنها ما هو ربعي مثل ميزان المدفوعات، والنشرة الإحصائية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، ونشرة الأسواق المالية، ونشرة التطورات النقدية «السيولة المحلية»، والمراقب الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك الإصدارات الشهرية كمؤشر دورة الأعمال، ونشرة أسعار الصرف الفعلية، والمسح النقدي، والنشرة الإحصائية الشهرية. إلى جانب العديد من الأبحاث وأوراق العمل المتخصصة في المجال الاقتصادي والنقدي⁴⁶.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2013 بتطوير كادرها الوظيفي من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات المهنية والفنية المناسبة للعمل في دوائر وأقسام سلطة النقد المختلفة، واستكمال بعض الوظائف الشاغرة، ليرتفع عدد الموظفين إلى 346 موظفاً موزعين على مختلف دوائر سلطة النقد (مقارنة مع 339 موظفاً في العام 2012)، منهم 88 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة. كما واصلت سلطة النقد جهودها لرفع كفاءة وقدرات موظفيها المهنية والفنية، حسب اختصاصهم، من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية وورش العمل، التي غطت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 263 برنامجاً تدريبياً (دورة/ ورشة) مقارنةً مع 248 برنامجاً في العام 2012 (توزعت بين 143 برنامجاً داخل فلسطين، 120 برنامجاً خارج فلسطين)، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 41 برنامجاً تدريبياً،

46 للتعرف على مزيد من التفاصيل حول كافة الإصدارات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps.

في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 154 برنامجاً. وهذا يعكس مدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

وفي إطار حرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، واصلت التنسيق والتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني لتطوير وطرح برامج تدريبية نوعية في مختلف المجالات المالية والمصرفية. وفي هذا السياق، جاء البرنامج المتميز الذي عقد بلغة الإشارة، وتم التعامل فيه باستخدام عدة أساليب كالأسلوب الشفوي، والإشارات اليدوية المساعدة لتعليم النطق، وقراءة الشفاه، ولغة التلميح، وأبجدية الأصابع الإشارية أو التهجئة بالأصابع، وطريقة اللفظ المنغم، ولغة الإشارة، والاتصال الشامل (الكلّي).

من ناحية أخرى، افتتح المعهد المصرفي برنامج شهادة متخصص في مكافحة غسل الأموال PAMLA بمراحله الثلاث. وبرنامج شهادة موظف أمين صندوق (تالر) معتمد، ويعنى بتزويد موظفي أمناء الصندوق الجدد بالأسس العملية الحديثة لكافة عمليات أمين الصندوق في القطاع المصرفي الفلسطيني. ويشتمل البرنامج على 6 أجزاء تدريبية: مهارات الإتصال، والتشريعات المصرفية، وكشف التزيف والتزوير، والخدمات الذاتية (الإلكترونية)، والتدريب على أعمال أمين الصندوق (سحب، ايداع، تصريف عملات)، وAML, Compliance & Code of Conduct.

يشار إلى أن المعهد ينفرد على مدار الأعوام الثلاث الماضية بعقد برامج الستة سيجما بأحزمتها الثلاث (الأصفر، الأخضر، الأسود)، التي تُعنى بتطوير وتحسين الجودة وذلك بالتعاون مع عدة مؤسسات عالمية عريقة في هذا المجال.

كما وقع المعهد مذكرتي تفاهم مع شركة ريف لخدمات التمويل الصغير والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر لتعزيز أسس التعاون بين الأطراف المشاركة في مجال تبادل الخبرات التدريبية وأية أنشطة أخرى في هذا المجال.



الجزء الثاني تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

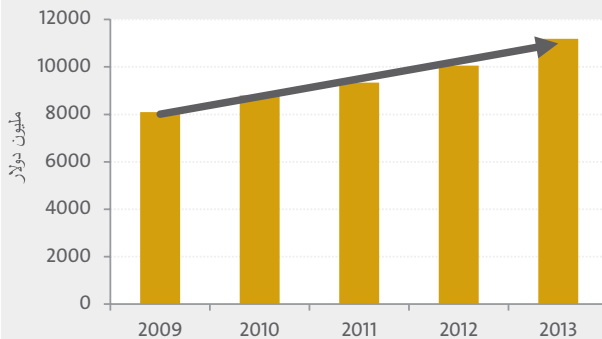
نظرة عامة

على الرغم من تزايد المعوقات والتحديات (البنائية وغير البنائية) التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني واصل نموه، مثبتاً قدرته على التعامل مع كثير من المخاطر المحلية والإقليمية، ومرسحاً نفسه كأحد أهم ركائز دعم الاقتصاد في مرحلة البناء لدولة فلسطين المستقلة.

إن استمرار هذا النهج للقطاع المصرفي إنما يدل على متانة هذا القطاع وزيادة ثقة الجمهور به، والتي ما كانت لتتحقق لولا الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في العديد من المجالات، كتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، وتعزيز شبكة الأمان المالي، وتطوير الإجراءات والتعليمات الرقابية وفق أفضل المعايير الدولية، ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة، وتطوير نظام المدفوعات الفلسطيني، وإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، إضافة إلى الكثير من الإجراءات التحوطية التي مكنت الجهاز المصرفي من تحقيق مستوى أداء جيد، ظهر بشكل واضح في مؤشراتته المالية، كارتفاع الموجودات وتحسين نوعيتها، وزيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال تدعيم رأس المال، مع انخفاض ملحوظ في نسب التعثر، وتكوين احتياطي إضافي للتقلبات الدورية، إضافة إلى ارتفاع الأرباح على معدل الأصول وعلى معدل رأس المال الأساسي.

موجودات المصارف العاملة في فلسطين

شكل 4-4: إجمالي موجودات المصارف في فلسطين،
2009-2013

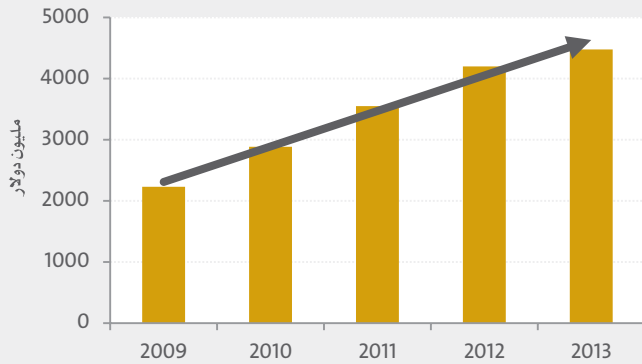


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ارتفع إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2013 لـ 11,190.7 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 11.4%، وبقيمة 1,146.1 مليون دولار مقارنة مع نهاية العام 2012.

جاء النمو في موجودات المصارف كنتيجة للزيادة التي طرأت على معظم مكونات جانب الموجودات من الميزانية المجمعة للمصارف. وفيما يلي استعراض وتحليل لأهم البنود الرئيسية في جانب الموجودات كما هي في نهاية العام 2013.

شكل 4-5: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

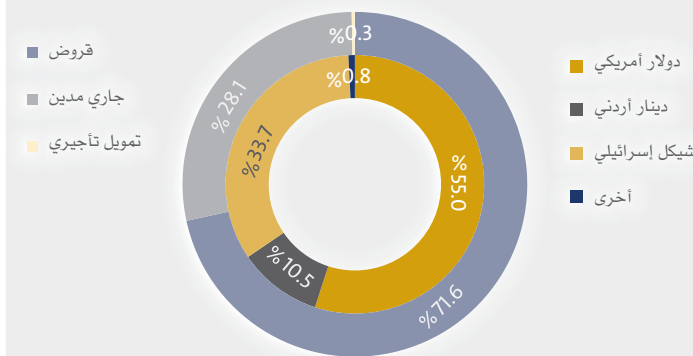
تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة البند الأكثر أهمية في جانب موجودات المصارف العاملة في فلسطين، باستحواذها على 40.0% من إجمالي تلك الموجودات نهاية العام 2013. وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث على هذا البند تعتبر غاية في الأهمية، سواء من منظور التطورات في مجمل القطاع المصرفي، أو في مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام.

فقد واصلت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2013 ارتفاعها لتبلغ مع نهاية العام حوالي 4,480.1 مليون دولار، مسجلة زيادة بنحو 281.1 مليون دولار، ونسبة 6.7% مقارنة مع نهاية العام 2012، في إشارة إلى تزايد العرض والطلب على الائتمان، وتزايد القدرة على توفير

الأموال (الودائع) محلياً وتوفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وبالرغم من هذه الزيادة، إلا أنه يلاحظ من ناحية، أن التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات تراجعت بنحو 1.8 نقطة مئوية نهاية العام 2013 مقارنةً بالعام السابق (من 41.8% إلى 40.0%). ومع ذلك، بقيت أهميتها النسبية أعلى من مستوياتها المسجلة خلال السنوات الماضية. كما يلاحظ من ناحية أخرى، أن التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من 40.9% عام 2012 إلى 37.5% عام 2013، وذلك جراء نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة فاقت نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية المباشرة.

وقد تم ضخ ما نسبته 89% من إجمالي هذه التسهيلات الائتمانية في اقتصاد الضفة الغربية وعلى مختلف أنشطته وقطاعاته، مقابل 11% ضخّت في اقتصاد قطاع غزة، مقارنة مع 89.7% و 10.3% للمنطقتين على التوالي في نهاية العام 2012. وتعتبر هذه التغيرات في

شكل 4-6: توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع والعملة، 2013



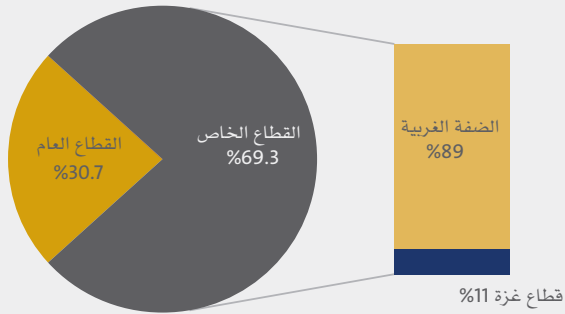
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الأهمية النسبية غير ذي دلالة هامة، وتقع ضمن نطاق التقلبات العادية، خاصة وأن هذا التوزيع يماثل بدرجة كبيرة للوزن النسبي (الأهمية النسبية) لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني.

واستحوذت القروض، كما في السنوات السابقة، على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة، ونسبة 71.6%، في حين شكلت تسهيلات الجاري مدين حوالي 28.1%، والتمويل التأجيري نسبة ضئيلة لم تتجاوز 0.3%. وبمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها نهاية العام 2012 يلاحظ فقدان تسهيلات الجاري مدين لنحو 1.5 نقطة مئوية من حصتها، لصالح القروض.

كما بقيت عملة الدولار الأمريكي تستحوذ على الحصة الأكبر من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة ونسبة 55.0% مقارنة مع 53.7% نهاية العام 2012، تلاها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 33.7%، ثم الدينار الأردني بنسبة 10.5%، والعملات الأخرى بنسبة 0.8%. ويعكس هذا التوزيع تراجع الأهمية النسبية للدينار الأردني بحوالي 2.6 نقطة مئوية لصالح باقي العملات، حيث ارتفعت حصة الدولار الأمريكي بنحو 1.3 نقطة مئوية، والشيكل الإسرائيلي بنحو 1.1 نقطة مئوية، والعملات الأخرى 0.2 نقطة مئوية في نهاية العام 2013.

شكل 4-7: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2013



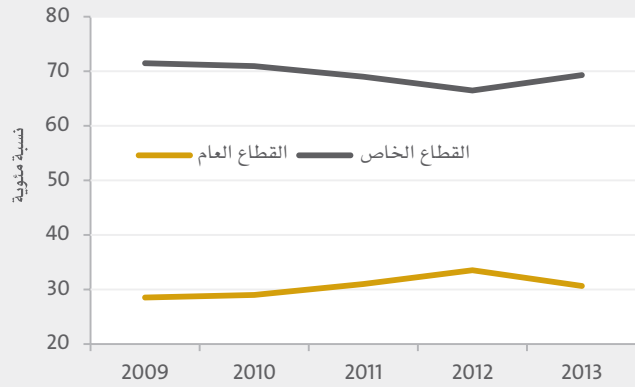
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

من ناحية أخرى، شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 69.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، مقارنة مع 30.7% للقطاع العام. ويعكس هذا التوزيع تراجعاً في حجم وأهمية التسهيلات المقدمة للقطاع العام الفلسطيني بنسبة 2.4% مقارنة مع نهاية العام 2012، حيث تراجعت تسهيلات القطاع العام من 1,407.4 مليون دولار إلى نحو 1,374 مليوناً خلال فترة المقارنة، ولترتفع جزئاً ذلك حصة القطاع الخاص إلى 69.3% مقارنة مع 66.5% نهاية العام 2012.

يأتي هذا التراجع في تسهيلات القطاع العام على خلفية الفائض الذي حققته موازنة الحكومة الفلسطينية خلال العام 2013، والذي استخدم لتسديد جزء من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، إضافة إلى تسديد جزء آخر من مديونيتها تجاه القطاع الخاص (متأخرات القطاع الخاص).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات في تسهيلات القطاع العام (معظمها تسهيلات مقدمة للحكومة الفلسطينية) نهاية العام 2013 مطمئنة من ناحية استقرار القطاع المصرفي، حيث جاء التراجع في التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع (وإن كان على نحو طفيف) في ظل استمرار النمو في التسهيلات الائتمانية، وهي المرة الأولى خلال السنوات الخمس الماضية التي يحدث فيها مثل هذا التراجع. وبالتالي فالزيادة التي طرأت على التسهيلات الائتمانية خلال العام 2013 قد تم توجيهها بالكامل نحو القطاع الخاص الفلسطيني (مقيم وغير مقيم).

شكل 4-8: التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2009-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

يشار إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان، أسفر عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية كنسبة من ودائع العملاء لتبلغ 53.9% نهاية العام 2013. ومع ذلك، فقد بقي هذا الائتمان ضمن إطار معقول من منظور الاستقرار في القطاع المصرفي، حيث تشير نتائج فحص فجوة الائتمان⁴⁷ لفترة من عام 2000 حتى منتصف العام 2013 إلى عدم تجاوز هذه الفجوة للنسبة القصوى الموصى بها من قبل لجنة بازل III، والبالغة 3%، حيث كانت الفجوة بحدود 0.5% لتسهيلات القطاع العام، وحوالي 1% لتسهيلات القطاع الخاص منتصف العام 2013⁴⁸. علماً بأن هذا المؤشر يستخدم بدرجة أساسية لمراقبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ورغم أن هذا التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة جاء استجابة لدواعي اقتصادية وتلبية الطلب المتزايد، إلا أنه من ناحية أخرى ما كان هذا التوسع ليتم لولا الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد، وخصوصاً في مجال الانتشار المالي والمصرفي، وإصدار تعليمات الائتمان العادل، وتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية، وحملات التوعية المصرفية المتعلقة بالخدمات المصرفية وأهميتها وطرق الاستفادة منها، وتطوير وإطلاق مجموعة من البرامج المتطورة، التي مكنت المصارف من اتخاذ قراراتها الائتمانية وفق أعلى درجات المهنية والمصداقية والشفافية.

47 تمثل الفرق بين نمو الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، وبين نمو الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

48 سلطة النقد الفلسطينية، ورقة سياسات السلامة الكلية المتبعة والمتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

صندوق 8: التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي

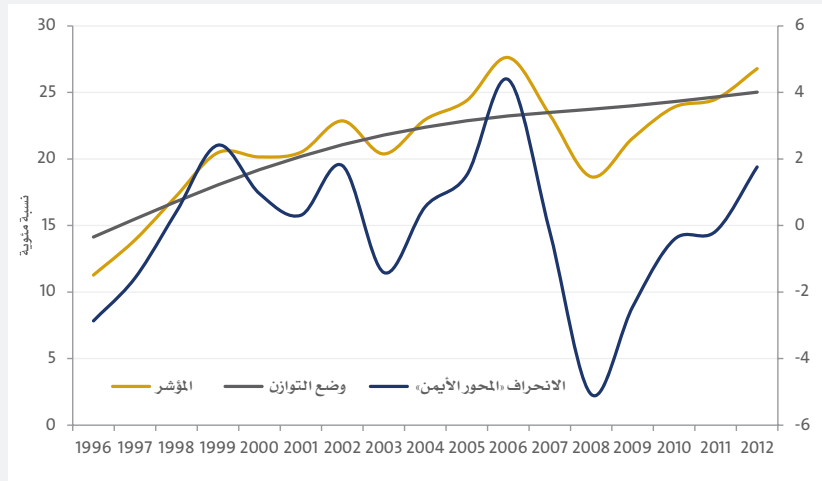
أشارت العديد من الدراسات⁴⁹ إلى وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي. فالتسهيلات الائتمانية تعمل على زيادة الإنفاق، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري أو كليهما، للقطاع العام أو للقطاع الخاص. لهذا فإن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً مهماً في الاقتصادات المحلية، كما أن الكثير من السياسات النقدية تعتمد على قناة التسهيلات الائتمانية كعامل محفز للاقتصاد.

من جهة أخرى، أشارت بعض الدراسات إلى أنه يجب أن يكون هناك ضوابط تحدد حجم ونوع التسهيلات، وضرورة وجود توازن بين النمو الاقتصادي ونمو التسهيلات الائتمانية، حيث أظهرت بعض الدراسات أن الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية كان هناك نمو مرتفع ومضطرب في حجم التسهيلات الائتمانية. وبناءً على هذه الدراسات، اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2010 أن يتم استخدام التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يدل على ديمومة/استدامة الإقراض، بحيث يتم مراقبة أي انحرافات لقيمة هذا المؤشر عن مستواه التوازني في المدى الطويل (فجوة الائتمان)، وبناءً عليه يتم اتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق التوازن في حجم التسهيلات الائتمانية وضمان عدم حدوث أزمات مالية يمكن أن تنتج عن الارتفاع المفرط في حجم التسهيلات.

كما ترتبط درجة تأثير التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي بنوع التسهيلات: استهلاكية أم استثمارية، والقطاعات والأنشطة الاقتصادية الموجهة إليها. فكلما كانت التسهيلات موجهة نحو الاستثمار والقطاعات المنتجة، كلما كانت درجة تأثيرها على النمو الاقتصادي أكبر.

على الصعيد المحلي، ومن خلال استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 1996-2012، أظهر التحليل وجود علاقة طردية طويلة الأمد بين حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في فلسطين. ويشير الشكل أدناه إلى أن التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ العام 1996، مع استثناءات قليلة خلال بعض الفترات التي حدث فيها نوع من الاختلال، والتي يحدد مقدارها من خلال منحني الانحراف. ويعود سبب هذه الاختلالات إلى الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني خلال فترة البحث، كما في العام 2002 حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني من الإجراءات الإسرائيلية كإغلاق والاقتحامات ومنع حرية الحركة للأشخاص والبضائع. وأيضاً في العامين 2006 و2007 عندما حوصرت الحكومة الفلسطينية مالياً مما أدى إلى عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

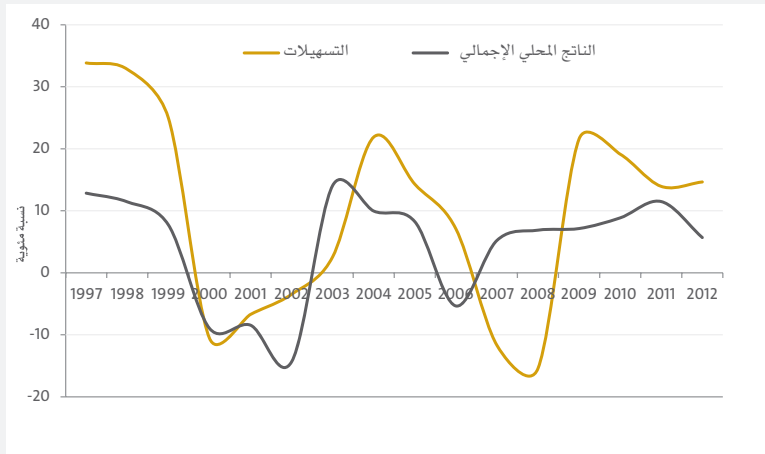
التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



ويظهر الشكل التالي وجود علاقة واضحة بين نمو حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاع الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، حيث ترافق النمو الاقتصادي مع حجم التسهيلات الائتمانية.

49 انظر على سبيل المثال ورقتي عمل رقم 1150، و1531 الصادرتين عن البنك المركزي الأوروبي في عامي 2010، و2013 على الترتيب.

النمو في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



كما يشير التحليل القياسي للعلاقة بين التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي إلى وجود علاقة طردية مثبتة إحصائياً. تجدر الملاحظة إلى أنه تم أخذ الفترات التي مرت بها فلسطين بأزمات بعين الاعتبار وخصوصاً الأعوام 2002، و2007، و2008. وكانت معادلة الانحدار الخطي كالتالي:

$$g_t = \alpha + \beta_1 \cdot CPS_t + \beta_2 \cdot dummy02 + \beta_3 \cdot dummy0708 + \varepsilon_t$$

حيث g_t : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الزمنية t .

CPS_t : نسبة نمو حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة الزمنية t .

$dummy02$ و $dummy0708$: عبارة عن متغيرين وهميين هدفهما أخذ الأعوام 2002، و2007، و2008 بعين الاعتبار لتحديد أثر الأزمات الاقتصادية في تلك الفترات.

وعند إجراء التحليل على الفترة الزمنية 1996-2012، أشارت النتائج أنه كلما نما حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 1%، فإن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنسبة 0.4%، كما يشير ما بين الأقواس إلى قيمة فحص (statistic-t) الذي يظهر وجود علاقة طردية مثبتة إحصائياً بين المتغيرين:

$$gt = -0.006 + 0.432 CPS_t - 0.123 dummy02 + 0.125 dummy0708$$

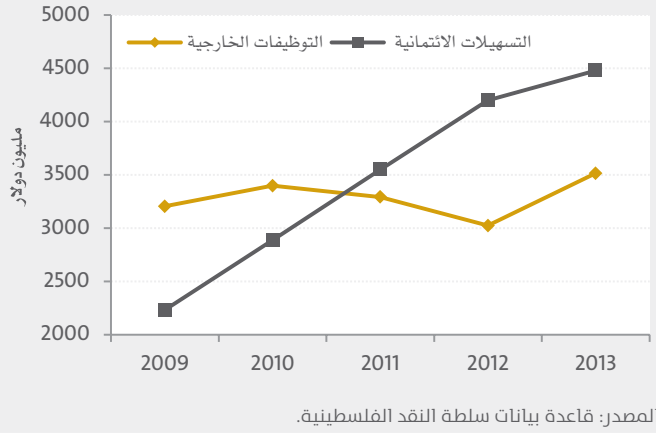
(-0.248) (3.776) (-2.058) (2.390)

Adjusted R² = 0.62

ولمعرفة إذا ما كانت العلاقة بين حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طويلة الأمد، تم إجراء فحص تكامل مشترك (Cointegration test) الذي أظهر وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين. ويستخلص مما سبق أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً مهماً ومحفزاً للاقتصاد الفلسطيني.

وفي الفترة الأخيرة، تم اعتبار هذا المؤشر (مؤشر فجوة الائتمان، التسهيلات الائتمانية الموجهة نحو القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كأحد سياسات السلامة الكلية للمصارف. ولمعرفة مدى تأثير السياسات المتعلقة بحجم الائتمان، فإن التحليل بحاجة إلى مزيد من التعمق بحيث يأخذ بعين الاعتبار نوع التسهيلات (استهلاكي أم استثماري) وطبيعة القطاعات المستفيدة (إنتاجية أم خدمية) وكذلك حجم العائد على الاقتراض حسب القطاع أو النشاط الاقتصادي. كما يجب أن تترافق السياسات المتعلقة بالائتمان بمؤشرات السلامة الكلية الأخرى وذلك لمعرفة مدى نجاعة هذه السياسات.

شكل 4-9: العلاقة بين التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية، 2009-2013

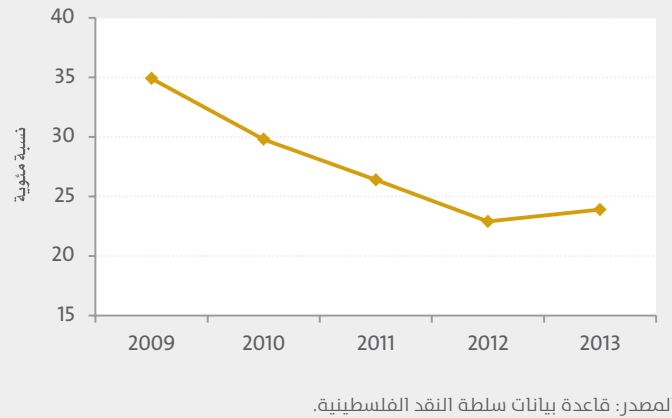


لا تزال التوظيفات الخارجية تحتفظ بمكانتها كثاني أهم مكون في موجودات المصارف العاملة في فلسطين، بقيمتها البالغة في نهاية العام 2013 نحو 3,514.5 مليون دولار، مشكلة حوالي 31.4% من إجمالي موجودات المصارف. وتتوزع هذه التوظيفات بين الأرصدة الموظفة في الخارج، والتي تعتبر المكون الرئيس للتوظيفات الخارجية، باستحوادها على 76.3% من إجمالي التوظيفات الخارجية، بقيمة 2,681.1 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.4% مقارنة بنهاية العام 2012. في حين يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات الاستثمارية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية وبنسبة بلغت 22.7%، وبقيمة 796.6 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 17.0% مقارنة مع نهاية العام 2012. بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين وبنسبة لا تتعدى 1.0% من إجمالي التوظيفات الخارجية، وبقيمة 36.9 مليون دولار، متراجعة بنحو 6.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2012.

ويشير تحليل التوظيفات الخارجية إلى وجود ارتباط عكسي مع التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث تفيد البيانات التاريخية أن كلا المتغيرين يتأثر بشكل معاكس لما يحدث في الآخر، وإن كان ذلك ليس متطابقاً تماماً بالضرورة (علاقة عكسية غير تامة)، خاصة وأن المصارف تقوم بضبط كمية التوظيف الخارجي وفق تطورات حجم الائتمان المحلي، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

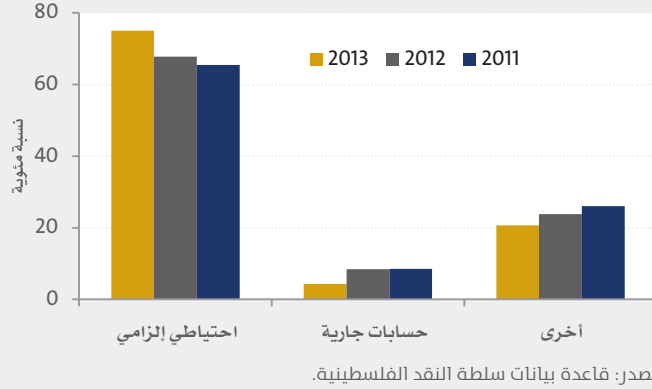
شكل 4-10: الأرصدة الخارجية كنسبة من موجودات المصارف، 2009-2013



شهدت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف في نهاية العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 12.4%، بقيمة 457.1 مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في نهاية العام 2012. وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف، أن الزيادة في هذه الأرصدة جاءت من خلال بندي الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين، والأرصدة لدى المصارف في فلسطين. فقد ارتفعت الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين بنسبة 16.4%، مقابل 22.2% نسبة الزيادة في الأرصدة لدى المصارف في فلسطين مقارنة مع نهاية العام 2012. ومع هذه الزيادة التي طرأت على الأرصدة لدى المصارف خارج فلسطين، ترتفع أهميتها النسبية من إجمالي موجودات المصارف بنحو 1.1 نقطة مئوية إلى 24.0%، مقارنة مع 22.9% في نهاية العام 2012، الأمر الذي تسبب في وقف الاتجاه التنازلي لنمو الأرصدة الخارجية والذي استمر طيلة السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، تبقى نسبة الزيادة بسيطة وليس بالضرورة أن تشير إلى وجود تحول ذو أهمية في هذا البند.

في المقابل، سجلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد تراجعاً طفيفاً نهاية العام 2013 لم تتجاوز نسبته 0.2% مقارنة مع نهاية العام السابق، وبنحو 2.4 مليون دولار. وشكلت أرصدة المصارف (داخل فلسطين) لدى سلطة النقد ما نسبته 4.0% من إجمالي موجودات

شكل 4-11: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2011-2013



المصارف، مقارنة مع 3.7% في نهاية العام 2012. وتعتبر الإحتياطيات الإلزامية المكون الرئيس لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد وبنسبة 75.0%، في حين تشكل الحسابات الجارية للمصارف ما نسبته 4.3%، والحسابات الأخرى نحو 20.7% من هذه الأرصدة.

تجدر الإشارة إلى أن الإنخفاض الذي طرأ على أرصدة المصارف لدى سلطة النقد اقتصر على بندي الحسابات الجارية والحسابات الأخرى، دون الإحتياطيات الإلزامية، التي شهدت ارتفاعاً خلال العام 2013، خاصة وأن التغيرات فيها ترتبط بدرجة أساسية بتطورات ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2013.

المحفظة الاستثمارية

سجلت محفظة الأوراق المالية (للمتاجرة والاستثمار) لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2013 زيادة بنسبة 15.0% وبقيمة 111.6 مليون دولار، لتبلغ 856.9 مليون دولار، مقابل ارتفاع بنسبة 4.3%، وبقيمة 6.4 مليون دولار في استثمارات المصارف، لتبلغ 155.1 مليون دولار خلال فترة المقارنة.

بنود أخرى

يأتي على رأسها، بند النقدية والمعادن الثمينة، التي بلغت قيمتها نهاية العام 2013 حوالي 956 مليون دولار، مسجلة زيادة بنسبة 30.8% مقارنة بنهاية العام 2012. ومن الملاحظ أن بند النقدية أصبح يأخذ منحى تصاعدياً خلال السنوات القليلة الماضية، عاكساً استمرار المعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن فائض النقد من عملة الشيك، مما يدفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بهذا الفائض وتكديسه في خزائنها. وبند القبولات المصرفية (مقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها) الذي بلغت قيمته نهاية العام 2013 حوالي 7.6 مليون دولار مقارنة مع 5.3 مليون دولار نهاية العام 2012. وكذلك بند إجمالي الأصول الثابتة الذي بلغ 362.1 مليون دولار مقارنة مع 346.6 مليون دولار، نهاية العام 2012. ومن البنود الأخرى أيضاً بند الأصول الأخرى، الذي بلغ نهاية العام 2013 حوالي 242.7 مليون دولار، مقارنة مع 195.4 مليوناً نهاية العام 2012.

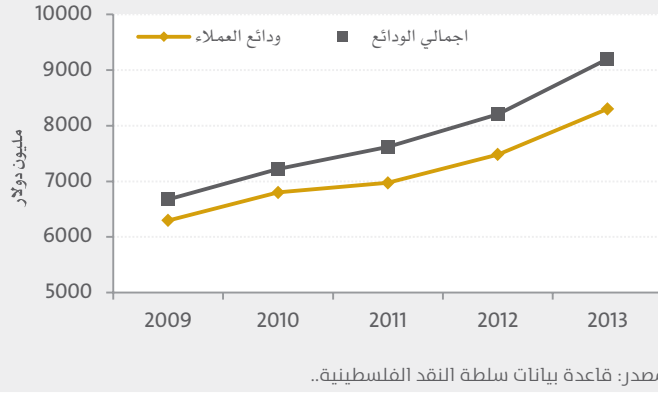
مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين

تتكون مطلوبات المصارف بشكل رئيس من الودائع بشقيها المصرفية وغير المصرفية، إضافة لصافي حقوق الملكية، وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها بنود جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف كما هي في نهاية العام 2013.

الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين

تعتبر ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) المكون ذو الوزن النسبي الأكبر ليس فقط لإجمالي الودائع، بل أيضاً لإجمالي جانب مطلوبات المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن التغيرات والتطورات التي تطرأ على هذا المكون تعتبر غاية في الأهمية. فهو من ناحية، يعتبر مؤشراً رئيساً على مدى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، كما أنه من ناحية أخرى، يعتبر محدداً مهماً لحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد ككل.

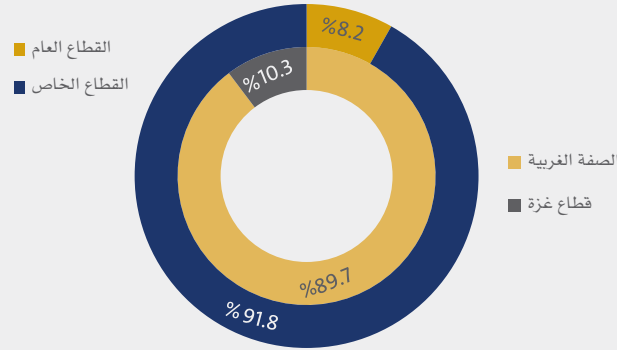
شكل 4-12: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2009-2013



ويشير التحليل إلى أن النمو في وودائع العملاء جاء في نهاية العام 2013 قوياً بشكل ملحوظ، 10.9%، وبقيمة بلغت 819.5 مليون دولار مقارنة مع نهاية العام 2012. وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المتحققة خلال الأعوام القليلة الماضية، في إشارة واضحة إلى استمرار القطاع المصرفي الفلسطيني بالاستحواذ على ثقة الجمهور كملاذ آمن وموثوق به لمخدراتهم. وبشكل موازي للنمو في وودائع العملاء ارتفع بند إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 12.1% وبقيمة 996.6 مليون دولار خلال فترة المقارنة. ومن الملاحظ أن جل الزيادة في إجمالي الودائع ناجم في الأصل عن الزيادة في وودائع العملاء، أما الزيادة في الودائع المصرفية فبلغت نسبتها 24.5%، وبقيمة 177.2 مليون دولار خلال فترة المقارنة. وكما التسهيلات، فإنه وبالرغم من نمو إجمالي الودائع إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من 80.1% عام 2012 إلى 77.0% عام 2013، جراء نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة فاقت نسبة نمو إجمالي الودائع.

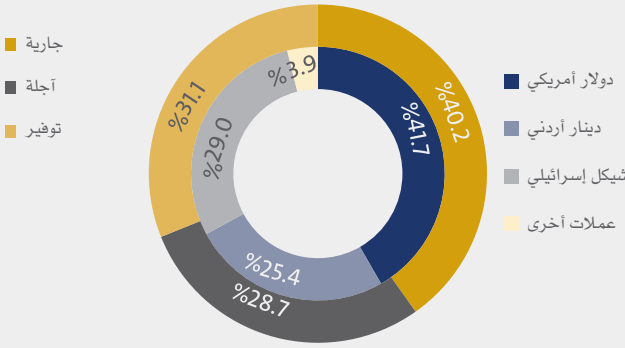
وشكلت وودائع العملاء ما نسبته 74.2% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية العام 2013، بتراجع بسيط لم يتجاوز 0.3 نقطة مئوية مقارنة مع نهاية العام السابق. وبذلك تستمر سيطرتها على إجمالي مطلوبات المصارف كأهم مكون من عام لآخر.

شكل 4-13: توزيع وودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2013



وتوزعت هذه الودائع بين القطاعين العام والخاص بنسب 8.2%، 91.8% على التوالي، والتي تماثل تقريباً نفس هيكل التوزيع في نهاية العام الماضي (8.3%، 91.7%). وقد استقطبت المصارف ما نسبته 89.7% من وودائع العملاء من الضفة الغربية، مقابل 10.3% من قطاع غزة، محافظة بذلك على هيكل التوزيع الذي كان في نهاية العام 2012 دون أي تغيير جوهري (89.5%، 10.5%). ومن الجدير بالذكر أن معظم وودائع العملاء تعود إلى القطاع الخاص الفلسطيني المقيم، وبنحو 96.6%، بينما لا تزال وودائع غير المقيمين ضئيلة، لم تسهم بأكثر من 3.4% من وودائع العملاء.

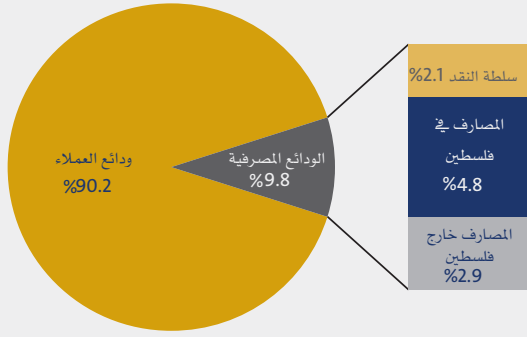
شكل 4-14: توزيع وودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2013



كما يشير تحليل وودائع العملاء إلى استحواد الودائع الجارية على ما نسبته 40.2% من تلك الودائع، مقارنة مع 39.9% نهاية العام 2012، ثم وودائع التوفير بنسبة 31.1% مقارنة مع 30.3% في العام السابق، وأخيراً الودائع الآجلة بنسبة 28.7% مقارنة مع 29.8% نهاية العام السابق. ويعكس هذا التوزيع فقدان الودائع الآجلة لحوالي 1.6 نقطة مئوية من وزنها النسبي لصالح أشكال الإيداع الأخرى، وقد يكون لأسعار الفائدة المنخفضة على الإيداع دور مباشر في ذلك، إضافة إلى دور برامج التسويق التي تستخدمها المصارف لتسويق خدماتها المصرفية، وخاصة برامج الجوائز والمكافآت والتي تستهدف بدرجة أساسية وودائع التوفير، وكذلك حالة عدم الاستقرار وغياب الأفق

السياسي والأمني والاقتصادي التي تجعل المودعين يفضلون إبقاء وودائعهم في متناول أيديهم بصورة وودائع جارية.

شكل 4-15: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2013

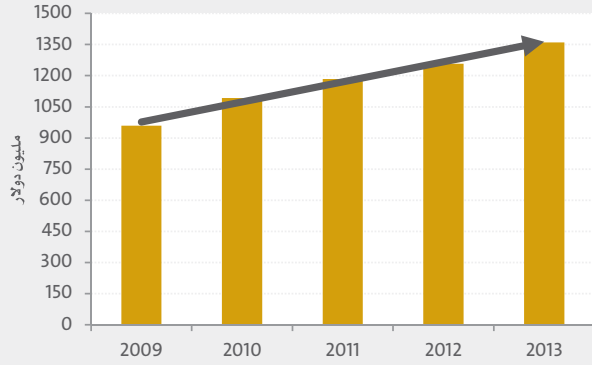


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما المكون الثاني لإجمالي الودائع، فهو الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد لدى المصارف، وودائع المصارف فيما بينها، وودائع المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين)، والتي بلغت نهاية العام 2013 حوالي 900.1 مليون دولار، مسجلة زيادة بنسبة 24.5% وبقيمة 177.2 مليون دولار مقارنة بمستواها نهاية العام 2012. وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 9.8% من إجمالي الودائع (2.1% وودائع سلطة لدى المصارف، و4.8% وودائع المصارف فيما بينها، و2.9% وودائع المصارف الخارجية لدى المصارف في فلسطين). كما شكلت الودائع المصرفية ما نسبته 8.0% من إجمالي مطلوبات المصارف، مقارنة مع 7.2% نهاية العام 2012.

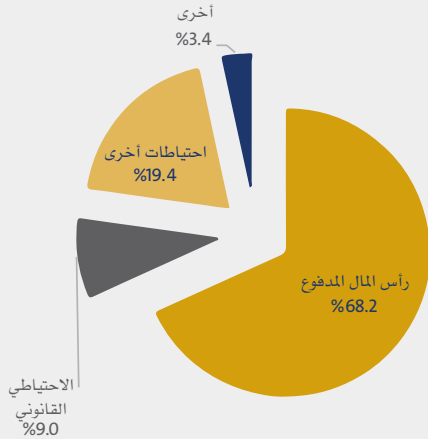
صافي حقوق الملكية

شكل 4-16: صافي حقوق ملكية المصارف، 2009-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-17: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ولا يزال الدولار الأمريكي العملة المسيطرة على هيكل ودائع العملاء وينسبة 41.7%، تليها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 29.0%، والدينار الأردني بنسبة 25.4%، ثم العملات الأخرى بنحو 3.9%. ويشير هذا التوزيع إلى معاودة كل من الدولار والدينار لزيادة حصتيهما خلال العام 2013 مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت حصة الدولار بنحو 0.8 نقطة مئوية، وحصة الدينار بحوالي 2.1 نقطة مئوية. وجاءت هذه الزيادة على حساب حصص الشيكل والعملات الأخرى التي تراجعت بواقع 2 نقطة مئوية للشيكل، و0.9 نقطة مئوية لباقي العملات خلال فترة المقارنة.

إن النمو المتواصل في جانبي الأصول والخصوم من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، يتطلب نمواً موازياً في صافي حقوق الملكية لهذه المصارف، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة ومتانة مراكزها المالية في وجه المخاطر على اختلاف أنواعها. ومن هذا المنطلق، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لحقوق الملكية في المصارف العاملة في فلسطين.

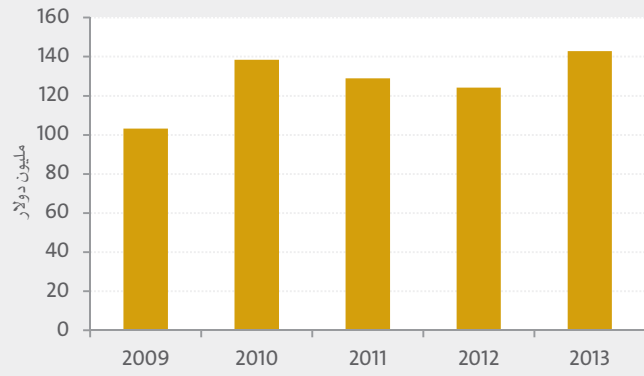
ففي نهاية العام 2013 بلغ مجموع صافي حقوق الملكية للمصارف العاملة في فلسطين حوالي 1,359.9 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8.2% وبقيمة 103.4 مليون دولار مقارنة بنهاية العام 2012. وشكل بند صافي حقوق الملكية ما نسبته 12.2% من إجمالي مطلوبات المصارف، مقارنة مع 12.5% نهاية العام 2012.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في صافي حقوق الملكية لدى المصارف العاملة في فلسطين، وبنسبة 68.3% من صافي حقوق الملكية في نهاية العام 2013، متراجعاً بنحو 3 نقاط مئوية عن نسبته نهاية العام السابق. يليه في الأهمية الاحتياطي القانوني الذي شكل ما نسبته 9.1%، ثم الأرباح قيد الموافقة بنسبة 8.8%، والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 6.9%، والاحتياطيات المعلنة بنسبة 5.1% في نهاية العام 2013.

تتمثل في مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة والمدرجة بشكل مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. ويأتي على رأسها، بند القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي بلغت حوالي 13.8 مليون دولار نهاية العام 2013، مقارنة مع 10.0 مليون دولار نهاية العام 2012، وتشكل ما نسبته 0.1% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية العام 2013. وبند المطلوبات الأخرى، التي بلغت حوالي 153.2 مليون دولار، مقارنة مع 136.4 مليون دولار نهاية العام 2012، مشكلة ما نسبته 1.4% من إجمالي المطلوبات نهاية العام 2013. ومن البنود الأخرى أيضاً المخصصات التي تشمل مخصصات الضرائب ومخصصات أخرى، والتي بلغت نحو 194.4 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 1.7% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين.

الأرباح والخسائر

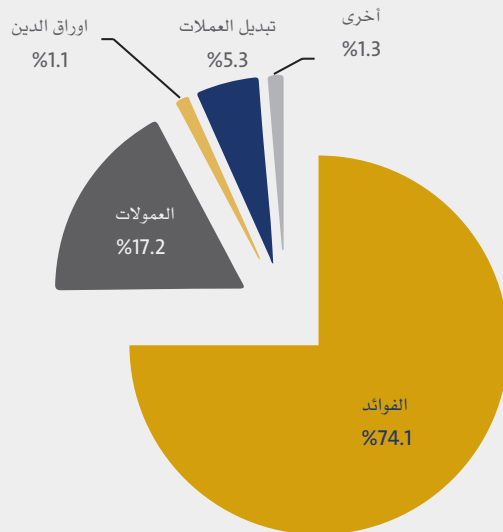
شكل 4-18: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2009-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2013 حوالي 142.9 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 15.0%، وقيمة 18.6 مليون دولار مقارنة مع نهاية العام 2012. ويظهر تحليل بيانات قائمة الدخل أن إجمالي إيرادات المصارف العاملة في فلسطين بلغ حوالي 461.8 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 10.0% وقيمة 42.0 مليون دولار مقارنة بنهاية العام 2012. في حين سجل إجمالي النفقات أيضاً زيادة بنسبة 8.8% وقيمة 20.4 مليون دولار خلال نفس فترة المقارنة. ويعتبر الدخل المتحقق نهاية العام 2013 من أفضل النتائج التي حققتها المصارف خلال الأعوام القليلة الماضية، من حيث نسبة وقيمة الزيادة التي طرأت على ذلك الدخل.

شكل 4-19: هيكل إيرادات المصارف نهاية العام 2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما يتضح من خلال تحليل هيكل الإيرادات أن الدخل يعتمد بدرجة أساسية على الفوائد، باستحواذها على ما نسبته 74.9% من الإيرادات، تلاها الدخل من العمولات مشكلاً 17.4% من الإيرادات، وشكلت الإيرادات من تبديل العملة حوالي 5.3%، وأوراق الدين 1.1%، وساهمت الإيرادات من الأنشطة التشغيلية الأخرى بما نسبته 1.3%. ومن خلال هذا التوزيع يلاحظ أن إيرادات الفوائد حققت زيادة بنحو 1.9 نقطة مئوية مقارنة مع نهاية العام 2012. وفي ذلك تأكيد على أن دخل المصارف يتأثر بدرجة أساسية من خلال ممارستها لوظائفها الأساسية، المتمثلة في تفعيل دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد، وهو ما يتوافق مع النمو في حجم التسهيلات الائتمانية في نفس فترة المقارنة.

شكل إطلاق نظام التسويات الفورية «براق» في نهاية العام 2010 قفزة نوعية وبيئة فعالة وآمنة لعمليات التسوية المالية بين المصارف الأعضاء، وبما يعزز من الاستقرار المالي في فلسطين بالتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال تسوية المدفوعات المحلية ذات القيم الكبيرة، إضافة إلى أن هذا النظام قد أسهم في توفير آليات لرفع سرعة دوران النقد في فلسطين وضمن أطر قانونية وعملياتية تضمن نهائية التسوية وإنخفاض المخاطر المرتبطة بها.

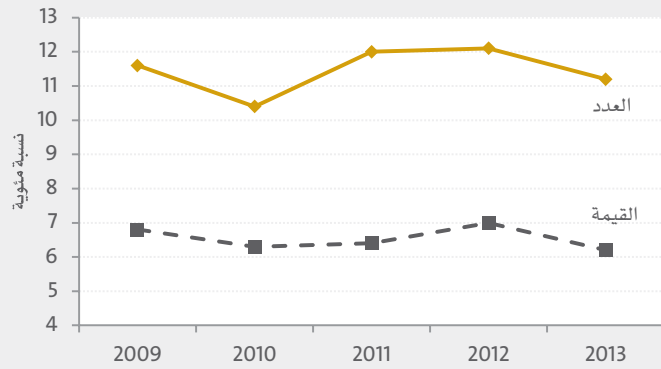
أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال العام 2013 حوالي 164,170 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 32,111.1 مليون دولار، بزيادة نسبتها 14.0% عما كانت عليه في العام 2012. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية⁵⁰، وتسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات لتقاص الشيكات، وتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي، حيث استحوذت الحوالات البنكية على حوالي 5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 46.2% من قيمة الحوالات، بارتفاع نسبته 13.2% عما كانت عليه في العام 2012، لتصل إلى 14.8 مليار دولار. في المقابل، اسحوذت الحوالات الشخصية على حوالي 87.1% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 19.8% من قيمتها، بزيادة نسبتها 15.1% مقارنة مع عام 2012، لتصل إلى حوالي 6.3 مليار دولار. وفي ذلك إشارة إلى صغر متوسط حجم الحوالة الشخصية مقارنة بمتوسط حجم الحوالة البنكية. كما سيطرت حوالات تسوية المقاصة⁵¹ على نحو 4.7% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 10.5% من إجمالي قيمتها، مرتفعة بنحو 9.9% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى نحو 3.4 مليار دولار. وحظيت حوالات العمليات الأخرى على حوالي 0.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 0.4% من قيمتها، مرتفعة بنحو 5.1% عما كانت عليه في العام 2012، لتصل إلى حوال 131.2 مليون دولار.

ولأول مرة يتم في العام 2013 تنفيذ نتائج عمليات البورصة الفلسطينية من خلال نظام براق بموجب مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مع بورصة فلسطين في شباط 2013، حيث سيطرت حوالات تسوية البورصة على حوالي 0.7% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 0.2% من قيمتها، وبما يعادل 72.3 مليون دولار.

نشاط غرفة المقاصة

شكل 4-20: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2013-2009



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ومن 7.0% إلى 6.2% خلال نفس الفترة من حيث القيمة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى دور مكتب معلومات الإئتمان في الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة والحفاظ على المكانة القانونية والعملية للشيك كأداة وفاء تتمتع بمصدقية عالية.

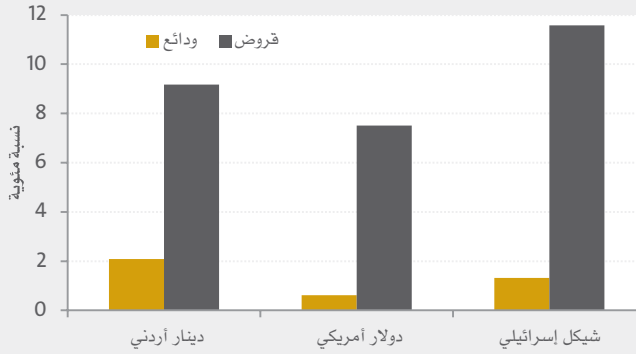
50 يكون أطرافها (الدافع والمستفيد) بنك، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

51 الحوالات التي ترتبط بتسوية نتائج مقاصة الشيكات.

الجدير بالذكر أن حركة المقاصة ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي العام السائد في فلسطين. ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية، وانتظام عمليات تحويل إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وتزايد عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والمساعدات الخارجية السخية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة، إضافة إلى التزايد في تحويلات فلسطينيي المهجر إلى ذويهم وأقربائهم في الداخل.

أسعار الفائدة

شكل 4-21: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير معدلات أسعار الفائدة السنوية للإيداع والإقراض بالعملات المختلفة المستخدمة لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى حدوث بعض التغيرات على تلك المعدلات خلال العام 2013 مقارنة بالعام 2012. فقد إرتفعت نسبة الفائدة للتسهيلات والإيداع بالدينار الأردني بنحو 38 نقطة أساس للإيداع، و106 نقطة أساس للإقراض، ليصل معدل الفائدة على تسهيلات الدينار إلى 9.17%، وعلى ودائع الدينار إلى 2.08%. كما إرتفع معدل الفائدة على تسهيلات الدولار بنحو 16 نقطة أساس، مقابل ارتفاع بنحو 54 نقطة أساس على إيداعات الدولار، ليصل معدل الفائدة على تسهيلات الدولار إلى 7.51%، و0.62% على الودائع. كذلك الحال بالنسبة للشيكل، حيث إرتفعت الفائدة على تسهيلات عملة الشيكل بحوالي 29 نقطة أساس خلال العام 2013، مقابل ارتفاع الفائدة على ودائع الشيكل بحوالي 10 نقاط أساس، ليبلغ معدل الفائدة على تسهيلات الشيكل 11.58%، مقابل 1.32% معدل الفائدة على ودائع الشيكل.

من الجدير بالذكر في هذا السياق، أن بعض المحددات الخارجية والداخلية تلعب دوراً أساسياً في تحديد هذه النسب وفي تغيراتها. فبينما تعتبر أسعار الفائدة في المواطن الأصلية للعملات المستخدمة في السوق الفلسطيني أهم المحددات الخارجية، فإن تقلبات الطلب المحلي والسيولة، قد تكون من بين أهم العناصر المحلية التي تسهم بتحديد تلك الأسعار.



الجزء الثالث المؤسسات المالية غير المصرفية

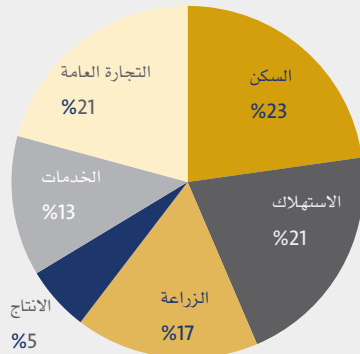
نظرة عامة

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد الفلسطينية وإشرافها. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجير، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

ورغم أن المؤسسات المالية غير المصرفية شهدت العديد من التطورات على الصعيد التشريعي والمالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2013.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

شكل 4-22: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2013



المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)

تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة لرقابة وإشراف سلطة النقد منذ العام 2011، بموجب القرار رقم «132»، الذي يخول سلطة النقد صلاحية العمل على ضبط وتنظيم أوضاع هذا النوع من المؤسسات، بغية رفع حجم التمويل الذي تمنحه هذه المؤسسات وتفعيل دورها كقناة تمويلية متكاملة في عملها مع المصارف.

وخلال العام 2013 تمكنت 6 من المؤسسات والبرامج العاملة في مجال الإقراض المتخصص من توفير أوضاعها وفق ما جاء في هذا القرار، وبالتالي الحصول على ترخيص (رخصة مبدئية)⁵² من قبل سلطة للاستمرار في مزاولة المهنة.

52 المؤسسات المرخصة (مبدئياً) من قبل سلطة النقد هي: فائن، وأصالة، وأكاد، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية، ومؤسسة ابداع. علماً بأن عدد المؤسسات والبرامج العاملة في هذا المجال يبلغ 13 مؤسسة وبرنامجاً تعمل من خلال شبكة من الفروع عددها 75 فرعاً منتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية.

وتعمل هذه المؤسسات⁵³ من خلال شبكة من الفروع بلغ عددها 61 فرعاً، وتسير أعمالها من خلال 509 موظفاً. يذكر أن هذه المؤسسات منحت خلال العام 2013 حوالي 84 مليون دولار⁵⁴ لأكثر من 54 ألف مقترض، نصفهم تقريباً (50.4%) من الاناث، وبما يعادل نحو 1,934.2 دولار كمتوسط لحجم القرض الواحد، مقارنة مع 1,715.0 دولار خلال العام 2012.

وتتوزع هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث يسيطر قطاع الإسكان على نحو 23% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه قطاعا الاستهلاك والتجارة بنسبة 21% لكل قطاع، ثم قطاع الزراعة بنسبة 17%، وقطاع الخدمات بنسبة 13%، وأخيراً قطاع الانتاج بنسبة 5%.

شركات الصرافة

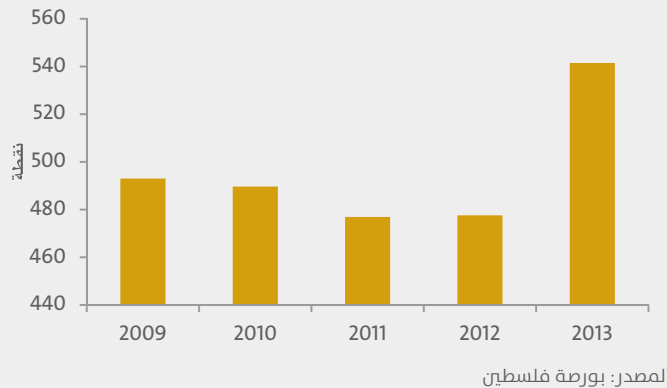
يشكل نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) للعام 2008، الإطار القانوني الذي ينظم النشاط الصيرفي في فلسطين، بالإضافة الى التعليمات والقرارات التفصيلية ذات العلاقة التي تصدرها سلطة النقد. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2013 تعليمات تهدف الى تنظيم العمل في مجال الحوالات السريعة الرئيسية والفرعية، وتعليمات تحدد ساعات وايام العمل الرسمية لمحال وشركات الصرافة.

وفي نهاية العام 2013 بلغ عدد الصرافين المرخصين لمزاولة المهنة من قبل سلطة النقد 270 صرافاً، منهم 232 صرافاً في الضفة الغربية، و38 صرافاً في قطاع غزة. ويزاول 184 صرافاً المهنة بصورة شركة، مقابل 86 صرافاً يزاول المهنة بصورة مؤسسة فردية، ويجري العمل حالياً على توفيق أوضاعهم القانونية وفقاً لما ورد في نظام الترخيص رقم (13).

وتشير مؤشرات الأداء الخاصة بالنشاط المالي لقطاع الصرافة، إلى أن اجمالي موجودات الصرافين قد ارتفعت في نهاية العام 2013 بنحو 0.5%، لتبلغ 49.6 مليون دولار، كما ارتفع رأسمال هذه الشركات بنسبة 4.2%، ليصل الى 44.5 مليون دولار، مقارنة مع 42.7 مليون دولار في العام السابق. وبالرغم من ذلك، انخفضت حقوق الملكية بنسبة 3.5% خلال فترة المقارنة، نتيجة لإغلاق عدد من محال/ شركات الصرافة وخروجها من السوق. وقد حقق هذا القطاع ارباحاً بنحو 0.4 مليون دولار، مقارنة مع 1.8 مليون دولار في العام 2012.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

شكل 4-23: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2009-2013



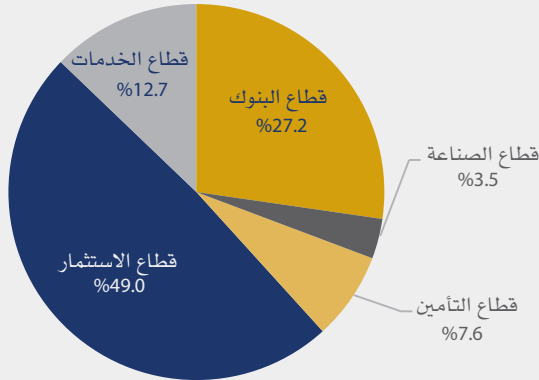
اغلق مؤشر بورصة فلسطين «مؤشر القدس» في نهاية العام 2013 عند 541.5 نقطة، مرتفعاً بنحو 13.4% مقارنة مع نهاية العام 2012. يأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات، باستثناء قطاع التأمين الذي انخفض مؤشره بنحو 4.1%، مقابل ارتفاع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 18.6% وقطاع الخدمات بنحو 4.7%، كما ارتفع مؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 33.7% وقطاع الصناعة بنسبة 6.9%.

وتشير مؤشرات الأداء لقطاع الأوراق المالية خلال العام 2013 إلى عقد 241 جلسة تداول مقارنة مع 249 جلسة في العام 2012، تم خلالها تداول 202,965,939 سهماً من

53 البيانات الواردة في هذه الفقرة تشمل 6 مؤسسات إقراض (الأعضاء في شبكة شراكة) وهي: أصالة، أكاد، وفانز، وريف، و مؤسسة الإسكان الدولية CHF، والانروا.

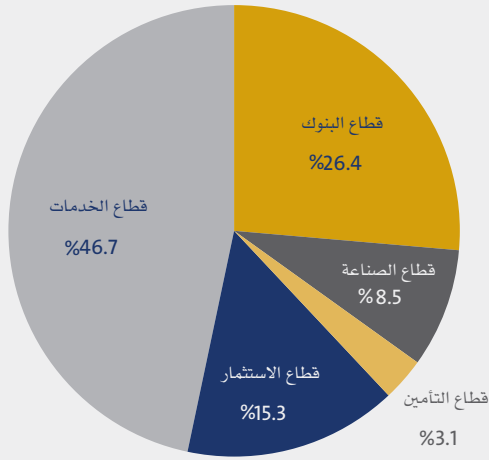
54 قاعدة بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سلطة النقد.

شكل 4-24: الحصة القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2013



المصدر: بورصة فلسطين

شكل 4-25: الحصة القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2013



المصدر: بورصة فلسطين

أسهم الشركات المدرجة⁵⁵ (بنمو نسبته 37.8% قياساً عما كان عليه في العام السابق) بلغت قيمتها السوقية نحو 3.2 مليار دولار (بارتفاع نسبته 13.6% مقارنة مع العام 2012) والتي تعتبر الأعلى منذ العام 2006. إضافة إلى ارتفاع معدل دوران الأسهم الذي يعتبر مؤشراً لمستوى السيولة في السوق ليصل إلى حوالي 13.0% مقارنة مع 9.7% في العام 2012. وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية للبورصة خلال العام 2013 نتيجة لحالة الانتعاش التي شهدتها السوق في الربع الأخير من العام.

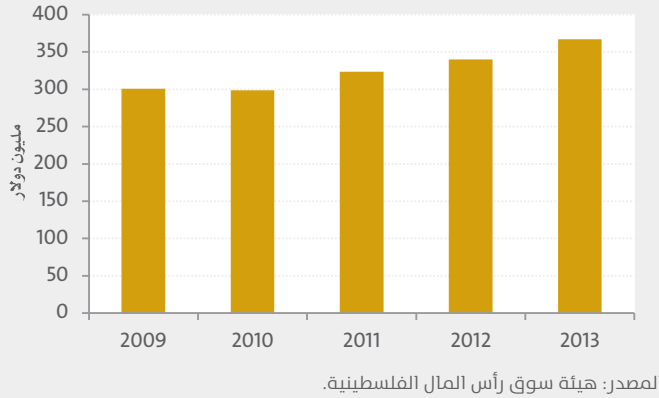
وعلى صعيد التداول القطاعي، يلاحظ استحواذ قطاع الاستثمار على 49.0% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة تبلغ نحو 496.2 مليون دولار، أو ما نسبته 15.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على 27.2% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة وصلت إلى 857.2 مليون دولار، أو ما نسبته 26.4% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 12.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,516.5 مليون دولار، أو ما نسبته 46.7% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 7.6% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 101.1 مليون دولار، أو ما نسبته 3.1% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 3.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 276.4 مليون دولار، أو ما نسبته 8.5% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

وعلى الصعيد الإقليمي، احتلت بورصة فلسطين المركز 11 من أصل 12 سوقاً عربية حققت نمواً خلال العام 2013، حيث احتلت سوق دبي المرتبة الأولى بارتفاع مؤشرها بنسبة 107.7%، في حين كانت السوق الليبية الأكثر تراجعاً، بانخفاض مؤشرها بنسبة بلغت 17.1%.

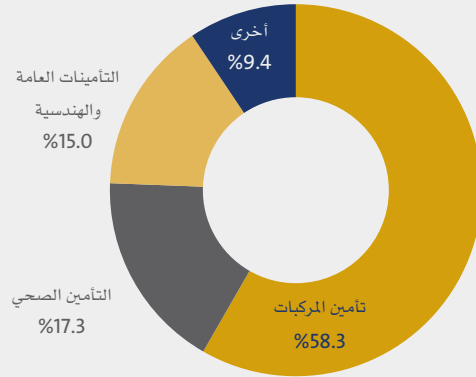
يشار إلى أن بورصة فلسطين قد حققت تطوراً نوعياً خلال العام 2013، وبما يعزز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي، وذلك بعد أن بدأت بتنفيذ التسوية النقدية الناتجة عن عمليات التداول من خلال نظام تسوية المدفوعات الفوري «براق» التابع لسلطة النقد، وذلك بعد توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين بورصة فلسطين وسلطة النقد في شهر شباط من العام 2013.

55 تم خلال العام 2013 إدراج شركة صناعية جديدة، ليرتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى 49 شركة: 9 شركات بنوك وخدمات مالية، و12 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و8 شركات استثمار، و13 شركة خدمات.

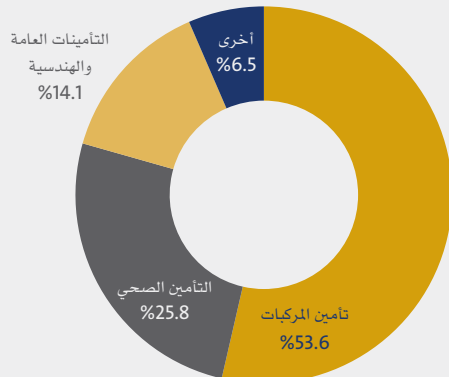
شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2009-2013



شكل 4-27: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2013



شكل 4-28: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2013



بلغ عدد شركات التأمين المرخصة لممارسة أعمال التأمين داخل فلسطين نهاية العام 2013 عشر شركات، تعمل من خلال 114 فرعاً ومكتباً⁵⁶، موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و225 وكيلاً ومنتجلاً للتأمين، و1075 موظفاً. وخلال العام 2013، ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين بنسبة 7.9% قياساً على ما كان عليه في العام 2012، ليصل إلى حوالي 367 مليون دولار مقارنة مع العام السابق. وشهدت حقوق المساهمين نمواً بنسبة 10.1%، لتصل إلى 119.8 مليون دولار، إضافة إلى ارتفاع رأس المال المدفوع بنسبة 1%، ليصل إلى 67.9 مليون دولار. كما ارتفع صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة بنحو 70%، ليبلغ 12.4 مليون دولار مقارنة مع العام 2012.

وبلغ إجمالي الأقساط التي حصلت عليها شركات التأمين من مختلف أنواع التأمين حوالي 158.7 مليون دولار مرتفعة بنحو 9.8% مقارنة بما كانت عليه في العام 2012، وذلك على خلفية ارتفاع أقساط جميع أنواع التأمين. يذكر في هذا السياق، أن التأمين على المركبات يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط بنسبة 58.3%، تلاه أقساط التأمين الصحي بنسبة 17.3%، وأقساط التأمينات العامة والهندسية⁵⁷ بنسبة 15.0%، وأقساط بقية أنواع التأمين الأخرى⁵⁸ بنسبة 9.4%.

وفي المقابل، شهد العام 2013 ارتفاعاً في قيمة التعويضات المدفوعة بمقدار 280 ألف دولار بنسبة 0.3% لتصل إلى 88.7 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات ونسبة 53.6% من إجمالي التعويضات المدفوعة، ومقابل تأمين صحي بنسبة 25.8%، ومقابل التأمينات العامة والهندسية بنسبة 14.1%، ومقابل بقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 6.5% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

56 تم خلال العام 2013 افتتاح 3 فروع ومكاتب جديدة.

57 تتوزع بين أقساط تأمين العمل بنسبة 8.7%، والتأمين الهندسي 2.6%، وتأمين المسؤولية المدنية 1.7%، والتأمينات العامة الأخرى 2.0%.

58 تشمل أقساط تأمين الحريق بنسبة 5.8%، وتأمين الحياة 2.4%، والتأمين البحري 1.1% من إجمالي أقساط التأمين.

يتكون قطاع الرهن العقاري في فلسطين من شركتين و44 مخمن مرخص: شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية التي يتم من خلالها إعادة تمويل قروض الرهن العقاري، وشركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري التي تعمل على توفير التأمين للبنوك في حال تعثر المقترض. وفي نهاية العام 2013 بلغ مجموع موجودات هذا القطاع حوالي 42.4 مليون دولار، مرتفعة بنحو 13.0% مقارنة مع العام 2012.

أما قطاع التأجير التمويلي فيتكون من ست شركات⁵⁹، تخضع لقانون التأجير التمويلي⁶⁰، وتقدم خدمات التأجير التمويلي التي تتركز في مجال تمويل المركبات. ومن المتوقع أن تتضمن هذه الشركات خلال الفترة القادمة إلى مكتب معلومات الائتمان الذي تشرف عليه سلطة النقد، الأمر الذي سيعزز من نمو واستقرار هذا القطاع باعتبارها أداة تمويل مهمة، وجزءاً مكملًا في النظام المالي.

59 شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية هي: الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، والشركة الفلسطينية للسيارات (هونداي)، وشركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، والشركة العربية لتجارة المركبات، وشركة الجوال للتأجير والتأجير التمويلي، وشركة جود لك لتأجير السيارات.

60 تمت المصادقة عليه في شهر كانون الثاني من العام 2014.



الملاحق الإحصائية



الفصل الأول

تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي

الجزء الأول: تطورات الاقتصاد المحلي

جدول (1-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2009-2013

(مليون دولار)

(100=2004)

النشاط الاقتصادي	2009	2010	2011	2012	2013
أ) القطاعات السلعية	1,370.9	1,509.9	2,050.9	2,098.2	2,238.6
الزراعة وصيد الأسماك	293.2	287.8	380.6	332.6	298.9
الصناعة	690.0	685.7	773.5	810.5	869.0
التعدين واستغلال المحاجر	22.6	24.3	49.1	49.2	52.2
الصناعات التحويلية	540.6	554.6	625.4	657.6	706.7
إمدادات المياه والكهرباء	126.8	116.8	99	103.7	110.1
الإنشاءات	387.7	536.4	896.8	955.1	1,070.7
ب) قطاع الخدمات (2+1)	3,224.9	3,449.8	3,686.4	3,935.9	3,943.2
1- الخدمات الإنتاجية	1,348.2	1,637.3	1,716.1	1,807.5	1,805.2
تجارة الجملة والتجزئة	536.3	852.7	905.1	950.8	937.1
النقل والتخزين والاتصالات	513.4	513.2	562.1	592.0	578.3
الوساطة المالية	269.0	202.1	209.5	218.4	234.7
المطاعم والفنادق	29.5	69.3	39.4	46.3	55.1
2- الخدمات الاجتماعية	1,876.7	1,812.5	1,970.3	2,128.4	2,138.0
التعليم	426.1	388.6	475.8	529.5	543.5
الصحة والعمل الاجتماعي	146.5	167.7	215.0	245.2	258.9
الإدارة العامة والدفاع	750.7	743.6	803.5	809.1	811.8
خدمات أخرى*	553.4	512.6	476.0	544.6	523.8
ج) خدمات مالية غير مباشرة	231.9-	165.9-	155.0-	165.5-	181.1-
د) صافي الضرائب غير المباشرة	875.4	930.7	839.1	928.7	942.0
الرسوم الجمركية	345.5	388.6	362.6	402.8	432.7
القيمة المضافة على الواردات	529.9	542.1	476.5	525.9	509.3
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أ+ب+ج+د)	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	6,942.7
صافي الدخل المحول من الخارج	469.7	364.7	391.4	435.0	م.غ
صافي التحويلات الجارية	1,979.6	1,289.4	755.9	715.9	م.غ
الدخل القومي المتاح الإجمالي	7,688.6	7,378.6	7,568.7	7,948.2	م.غ
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	1,664.8
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	2,076.8	1,936.1	1,927.3	1,963.9	م.غ
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	6,719.6	8,330.6	9,775.3	10,254.6	11,942.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)	1,815.0	2,185.9	2,489.2	2,533.5	2,863.8

* تشمل خدمات الأنشطة الإيجارية والعقارية والترفيهية، والخدمات الاجتماعية.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، نشرات مختلفة، 2012.

جدول (2-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2009-2013

(100=2004)

2013	2012	2011	2010	2009	النشاط الاقتصادي
مليون دولار					
9,671.9	9,798.1	8,816.3	7,887.0	7,831.7	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
8,679.1	8,724.1	7,686.2	7,303.5	6,694.4	الاستهلاك النهائي
6,647.2	6,697.0	5,977.3	5,474.2	5,534.9	الخاص*
2,031.9	2,027.1	1,772.2	1,322.3	1,159.5	العام
992.8	1,074.0	1,066.8	1,090.5	1,137.3	الاستثمار الإجمالي
689.1	759.1	697.3	553.5	605.9	الخاص
582.8	593.9	589.8	468.2	512.5	العام
279.1-	279.0-	220.3-	68.8	18.9	التغير في المخزون
2,729.2-	3,000.8-	2,394.9-	2,162.5-	2,592.4-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
1,327.1	1,090.3	1,075.3	863.9	822.7	الصادرات
4,056.3	4,091.1	3,470.2	3,026.4	3,415.1	الواردات
6,942.7	6,797.3	6,421.4	5,724.5	5,239.3	الناتج المحلي الإجمالي
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
139.3	144.2	137.3	137.8	149.5	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
125.0	128.3	120.7	118.7	127.7	الاستهلاك النهائي
95.7	98.5	93.1	95.6	105.6	الخاص
29.3	29.8	27.6	23.1	22.1	العام
14.3	15.8	16.6	19.1	21.7	الاستثمار الإجمالي
9.9	11.2	10.9	9.7	11.6	الخاص
8.4	8.7	9.2	8.2	9.8	العام
4.0-	4.1-	3.5-	1.2	0.3	التغير في المخزون
39.3-	44.2-	37.3-	37.8-	49.5-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
19.1	16.0	16.7	15.1	15.7	الصادرات
58.4	60.2	54.0	52.9	65.2	الواردات
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل عنوة عام 1967.

جدول (1-3): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2009-2013

(نقطة مئوية)

(2010 = 100)

2013	2012	2011	2010	2009	المؤشر
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية					
105.4	104.6	102.4	100.0	96.7	المواد الغذائية والمشروبات الغازية
128.7	114.5	106.2	100.0	89.2	التبغ والمشروبات الكحولية
105.3	106.0	104.6	100.0	96.2	النسيج والملابس
111.1	107.0	102.9	100.0	95.1	السكن
103.0	101.3	100.0	100.0	97.4	الأثاث والسلع المنزلية
106.2	104.4	101.3	100.0	99.1	الرعاية الصحية
106.3	107.1	104.8	100.0	97.4	النقل والمواصلات
100.4	100.6	100.4	100.0	102.1	الاتصالات
101.9	102.5	101.2	100.0	98.3	السلع والخدمات الثقافية والترفيهية
115.2	107.7	102.1	100.0	94.3	التعليم
114.0	110.0	105.9	100.0	96.9	المطاعم والمقاهي
107.8	109.3	104.0	100.0	95.1	سلع وخدمات أخرى
107.6	105.7	102.9	100.0	96.4	الرقم القياسي العام
حسب المناطق الفلسطينية					
111.1	103.5	103.5	100.0	95.9	الضفة الغربية
100.3	100.6	100.6	100.0	98.3	قطاع غزة
109.4	104.1	104.1	100.0	95.0	القدس
107.6	102.9	102.9	100.0	96.4	الرقم القياسي العام
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية					
3.1	4.1	3.5	4.2	0.6	الضفة الغربية
0.8-	0.5	0.6	1.7	4.4	قطاع غزة
1.8	3.2	4.1	5.3	3.5	القدس
1.7	2.8	2.9	3.7	2.8	فلسطين

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة.

جدول (4-1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	مؤشرات أساسية
عدد السكان (بالألف)*					
4,421	4,293	4,169	4,048	3,935	فلسطين
2,719	2,649	2,580	2,513	2,448	الضفة الغربية
1,702	1,644	1,589	1,535	1,487	قطاع غزة
عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)					
2,649	2,557	2,466	2,376	2,288	فلسطين
1,687	1,632	1,577	1,523	1,469	الضفة الغربية
962	925	889	853	819	قطاع غزة
القوى العاملة (بالألف)					
1155	1114	1059	976	951	فلسطين
759	743	718	665	643	الضفة الغربية
396	371	341	311	308	قطاع غزة
العاطلون عن العمل (البطالة بالألف)					
270	256	222	232	234	فلسطين
141	141	124	114	115	الضفة الغربية
129	115	98	118	119	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
23.4	23.0	20.9	23.7	24.6	فلسطين
18.6	19.0	17.3	17.2	17.7	الضفة الغربية
32.6	31.0	28.7	37.8	38.6	قطاع غزة
البطالة الموسعة كنسبة من القوى العاملة (%)					
27.0	26.7	25.8	30.0	30.1	فلسطين
22.4	23.0	22.3	23.4	23.4	الضفة الغربية
35.7	34.1	33.1	43.7	43.8	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)					
885	858	837	744	718	مجموع العاملين
99	83	84	78	73	العاملين في إسرائيل
786	775	753	666	645	العاملين في فلسطين

2013	2012	2011	2010	2009	مؤشرات أساسية
204	195	188	179	178	العاملين في القطاع الحكومي
582	580	565	487	467	العاملين في القطاع الخاص
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالآلاف)					
93	99	100	88	85	الزراعة وصيد الأسماك
108	102	99	85	87	الصناعة (التعدينية والتحويلية)
138	123	116	98	84	الإنشاءات (البناء والإنشاءات)
173	168	170	143	137	التجارة والمطاعم والفنادق
57	56	51	44	41	النقل والتخزين والاتصالات
316	310	301	286	284	الخدمات والفروع الأخرى
معدل الإعالة الاقتصادية (%)					
5.0	5.0	5.0	5.4	5.5	فلسطين
4.4	4.4	4.3	4.6	4.6	الضفة الغربية
6.4	6.4	6.5	7.9	7.9	قطاع غزة
معدل الأجر اليومي بالشيكل					
97.2	93.0	91.7	91.7	91.3	فلسطين
89.0	87.1	85.0	85.8	85.9	الضفة الغربية
63.1	64.4	62.5	58.1	62.7	قطاع غزة
175.6	164.1	162.2	158.0	148.1	إسرائيل والمستوطنات

* تقديرات منتصف العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نشرات مختلفة.

جدول (5-1): التنبؤات الاقتصادية، 2014

2014			فعلي	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	سيناريو الأساس	2013	
معدل التغير السنوي				
2.7-	8.2	2.6	2.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
5.5-	5.0	0.4-	1.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2.4-	13.2	6.1	6.7	القيمة المضافة للقطاع الخاص
3.8-	10.6	4.1	0.7	القيمة المضافة للقطاع العام
2.2	2.2	2.2	1.7	التضخم
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
123.5	121.0	126.0	125.0	إجمالي الاستهلاك
27.3	30.7	32.0	31.9	العام
96.2	90.3	94.0	93.1	الخاص
10.5	18.4	17.7	14.3	إجمالي الاستثمار
2.1	4.7	4.2	3.5	العام
8.4	13.7	13.5	10.8	الخاص
38.2	39.0	43.2	39.9	صافي الصادرات
15.8	20.6	16.6	19.1	إجمالي الصادرات
54.0	59.6	59.8	58.4	إجمالي المستوردات
بنود تذكيرية				
6,755.2	7,512.0	7,124.0	6,942.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1573	1749	1,659	1,665	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
25.3	22.3	23.9	23.4	معدل البطالة
3.5	3.5	3.5	3.6	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد العالمي

جدول (6-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2009-2013

(نقطة مئوية)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
العالم	0.4-	5.2	3.9	3.2	3.0
الدول المتقدمة	3.4-	3.0	1.7	1.4	1.3
الولايات المتحدة	2.8-	2.5	1.8	2.8	1.9
منطقة اليورو	4.4-	2.0	1.6	0.7-	0.5-
ألمانيا	5.1-	3.9	3.4	0.9	0.5
فرنسا	3.1-	1.7	2.0	0.0	0.3
إيطاليا	5.5-	1.7	0.5	2.4-	1.9-
اليابان	5.5-	4.7	0.5-	1.4	1.5
المملكة المتحدة	5.2-	1.7	1.1	0.3	1.8
كندا	2.7-	3.4	2.5	1.7	2.0
إسرائيل	1.2	5.7	4.6	3.4	3.3
الدول المتقدمة الرئيسية	3.8-	2.8	1.6	1.7	1.4
الدول المتقدمة الأخرى	1.1-	5.8	3.3	1.9	2.3
الدول الصاعدة والنامية	3.1	7.5	6.3	5.1	4.7
أفريقيا-جنوب الصحراء	2.6	5.6	5.5	4.9	4.9
وسط وشرق أوروبا	3.4-	4.7	5.4	1.4	2.8
رابطة الدول المستقلة	6.4-	4.9	4.8	3.4	2.1
دول آسيا النامية	7.7	9.7	7.9	6.7	6.5
الصين	9.2	10.4	9.3	7.7	7.7
الهند	8.5	10.3	6.6	4.7	4.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.0	5.5	3.9	4.1	2.2
مصر	4.7	5.1	1.8	2.2	2.1
الأردن	5.5	2.3	2.6	2.7	3.3
لبنان	10.3	8.0	2.0	1.5	1.0
السعودية	1.8	7.4	8.6	5.8	3.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.3-	6.0	4.6	3.1	2.7
البرازيل	0.3-	7.5	2.7	1.0	2.3
المكسيك	4.7-	5.1	4.0	3.9	1.1
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	70,627	75,099	79,381	83,258	86,995

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.

جدول (7-1): معدلات التضخم العالمية، 2009-2013

(نقطة مئوية)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	0.1	1.5	2.7	2.0	1.4
الولايات المتحدة	-0.3	1.6	3.1	2.1	1.5
منطقة اليورو	0.3	1.6	2.7	2.5	1.3
ألمانيا	0.2	1.2	2.5	2.1	1.6
فرنسا	0.1	1.7	2.3	2.2	1.0
إيطاليا	0.8	1.6	2.9	3.3	1.3
اليابان	-1.3	-0.7	-0.3	0.0	0.4
المملكة المتحدة	2.2	3.3	4.5	2.8	2.6
كندا	0.3	1.8	2.9	1.5	1.0
إسرائيل	3.3	2.7	3.5	1.7	1.5
الدول المتقدمة الرئيسية	-0.1	1.4	2.6	1.9	1.3
الدول المتقدمة الأخرى	1.3	2.2	3.1	2.0	1.5
الدول الصاعدة والنامية	5.4	5.9	7.3	6.0	5.8
أفريقيا-جنوب الصحراء	9.7	7.5	9.4	9.0	6.3
وسط وشرق أوروبا	4.7	5.4	5.4	5.8	4.1
رابطة الدول المستقلة	11.2	7.2	10.1	6.5	6.4
دول آسيا النامية	3.2	5.3	6.5	4.6	4.5
الصين	-0.7	3.3	5.4	2.7	2.6
الهند	13.0	10.5	9.6	10.2	9.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.3	6.5	9.3	10.6	10.5
مصر	16.2	11.7	11.1	8.7	6.9
الأردن	-0.7	5.0	4.4	4.6	5.5
لبنان	1.2	5.1	7.2	5.9	3.2
السعودية	4.1	3.8	3.7	2.9	3.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.9	6.0	6.6	5.9	6.8
البرازيل	4.9	5.0	6.6	5.4	6.2
المكسيك	5.3	4.2	3.4	4.1	3.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.

جدول (8-1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2009-2013

(نقطة مئوية)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	8.1	8.3	8.0	8.0	7.9
الولايات المتحدة	9.3	9.6	8.9	8.1	7.4
منطقة اليورو	9.7	10.2	10.2	11.4	12.1
ألمانيا	7.8	7.1	6.0	5.5	5.3
فرنسا	9.5	9.7	9.6	10.2	10.8
إيطاليا	7.8	8.4	8.4	10.7	12.2
اليابان	5.1	5.0	4.6	4.3	4.0
المملكة المتحدة	7.7	7.9	8.1	8.0	7.6
كندا	8.3	8.0	7.4	7.3	7.1
إسرائيل	9.4	8.3	7.1	6.9	6.4
الدول المتقدمة الأخرى	5.3	5.2	4.7	4.7	4.6

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.

جدول (9-1): معدلات الفائدة الرسمية، 2009-2013

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
منطقة اليورو	1.00	1.00	1.00	0.75	0.25
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
اليابان	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10
كندا	0.25	1.00	1.00	1.00	1.00

المصدر: www.global-rates.com، 2014.

جدول (10-1): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2009-2013

(نقطة مئوية)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي التجارة العالمية	10.4-	12.6	5.8	3.2	4.5
الصادرات					
الدول المتقدمة	11.3-	12.0	5.3	2.2	3.6
الدول النامية والصاعدة	7.6-	13.7	6.5	4.0	5.7
الواردات					
الدول المتقدمة	11.9-	11.4	4.4	1.7	3.3
الدول النامية والصاعدة	8.3-	14.9	8.8	7.0	6.6
صادرات سلعية					
الدول المتقدمة	13.2-	14.1	5.7	2.4	3.5
الدول النامية والصاعدة	8.0-	14.0	6.6	4.0	5.6
واردات سلعية					
الدول المتقدمة	12.9-	13.4	4.9	1.7	3.7
الدول النامية والصاعدة	9.5-	15.6	9.8	7.4	6.9
التغير في شروط التبادل التجاري					
الدول المتقدمة	2.4	0.9-	1.6-	0.8-	0.1
الدول النامية والصاعدة	4.8-	2.3	3.5	0.5	0.4-
إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار)	15,886	18,908	22,272	22,428	23,297

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.

جدول (11-1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2009-2013

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	0.1-	0.0	0.1-	0.1-	0.4
الولايات المتحدة	2.6-	3.0-	2.9-	2.7-	2.3-
منطقة اليورو	0.3	0.6	0.8	2.0	2.9
ألمانيا	5.9	6.4	6.8	7.4	7.5
فرنسا	1.3-	1.3-	1.8-	2.2-	1.6-
إيطاليا	2.0-	3.5-	3.1-	0.4-	0.8
اليابان	2.9	3.7	2.0	1.0	0.7
المملكة المتحدة	1.4-	2.7-	1.5-	3.7-	3.3-
كندا	2.9-	3.5-	2.8-	3.4-	3.2-
إسرائيل	3.8	3.1	1.3	0.3	2.5
الدول المتقدمة الرئيسية	0.6-	0.8-	0.8-	1.0-	0.7-
الدول المتقدمة الأخرى	4.5	4.9	4.3	4.1	4.8
الدول الصاعدة والنامية	1.4	1.5	1.6	1.4	0.7
أفريقيا-جنوب الصحراء	3.2-	1.0-	1.0-	2.7-	3.6-
وسط وشرق أوروبا	3.2-	4.9-	6.4-	4.5-	3.9-
رابطة الدول المستقلة	2.6	3.4	4.3	2.6	0.7
دول آسيا النامية	3.5	2.5	0.9	0.8	1.1
الصين	4.9	4.0	1.9	2.3	2.1
الهند	2.8-	2.7-	4.2-	4.7-	2.0-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.2	7.1	14.1	13.7	10.3
مصر	2.3-	2.0-	2.6-	3.9-	2.1-
الأردن	3.3-	5.3-	12.0-	18.1-	11.1-
لبنان	12.6-	13.3-	15.7-	15.7-	16.2-
السعودية	4.9	12.7	23.7	22.4	17.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.7-	1.3-	1.4-	1.9-	2.7-
البرازيل	1.5-	2.2-	2.1-	2.4-	3.6-
المكسيك	0.9-	0.3-	1.1-	1.2-	1.8-

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.

جدول (12-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2009-2013

(مليون دولار)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
العالم	1,221,840	1,422,255	1,700,082	1,330,273	1,451,965
الدول المتقدمة	618,596	703,474	880,406	516,664	565,626
الولايات المتحدة	143,604	198,049	223,759	160,569	187,528
الاتحاد الأوروبي	363,133	383,703	490,427	216,012	246,207
ألمانيا	23,789	65,620	59,317	13,203	26,721
فرنسا	24,215	33,628	38,547	25,086	4,875
إيطاليا	20,077	9,178	34,324	93	16,508
المملكة المتحدة	76,301	49,617	51,137	45,796	37,101
اليابان	11,938	1,252-	1,758-	1,732	2,304
كندا	22,700	28,400	39,669	43,025	62,325
إسرائيل	4,607	5,510	10,766	9,481	11,804
الدول الصاعدة والنامية	532,580	648,208	724,840	729,449	778,372
الصين	95,000	114,734	123,985	121,080	123,911
هونغ كونغ	54,274	82,708	96,125	74,888	76,633
سنغافورة	23,821	55,076	50,368	61,159	63,772
البرازيل	25,949	48,506	66,660	65,272	64,045
المكسيك	17,331	23,353	23,354	17,628	38,286
تركيا	8,629	9,058	16,171	13,224	12,866
الدول العربية	82,236	68,406	45,550	51,858	46,910
مصر	6,712	6,386	483-	6,881	5,553
المغرب	1,952	1,574	2,568	2,728	3,358
تونس	1,688	1,513	1,148	1,603	1,096
السودان	2,572	2,894	2,692	2,488	3,094
لبنان	4,804	4,280	3,485	3,674	2,833
المملكة العربية السعودية	36,458	29,233	16,308	12,182	9,298
الإمارات العربية المتحدة	4,003	5,500	7,679	9,602	10,488
الأردن	2,413	1,651	1,474	1,497	1,798
فلسطين	316	103	251	246	187

المصدر: تقرير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2013.

جدول (13-1): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2009-2013

(مليون دولار)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
العالم	8,594	9,701	10,708	11,461	12,185
الدول المتقدمة	3,071	3,391	3,751	4,049	4,162
الولايات المتحدة	134	135	151	153	148
منطقة اليورو	302	319	335	351	350
الدول النامية والصاعدة	5,518	6,305	6,952	7,406	8,018
أفريقيا-جنوب الصحراء	161	161	180	202	204
دول آسيا النامية	3,087	3,642	4,040	4,191	4,683
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	927	1,009	1,108	1,281	1,399

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار 2014.

جدول (14-1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول الصاعدة والنامية، 2009-2013

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
الدين الخارجي (مليار دولار)					
الدول النامية والصاعدة	4,928.8	5,494.5	6,082.0	6,604.8	7,004.1
أفريقيا-جنوب الصحراء	226.8	251.7	274.1	300.2	330.2
وسط وشرق أوروبا	1,119.1	1,146.2	1,181.0	1,203.9	1,246.1
رابطة الدول المستقلة	739.4	793.8	846.4	888.2	928.6
دول آسيا النامية	1,227.8	1,483.3	1,788.2	2,042.3	2,271.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	700.7	743.9	768.5	798.8	765.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	915.0	1,075.6	1,223.9	1,371.6	1,462.0
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
الدول النامية والصاعدة	27.2	25.4	24.0	24.4	24.1
أفريقيا-جنوب الصحراء	25.3	23.4	22.6	23.6	24.5
وسط وشرق أوروبا	70.3	65.8	62.3	66.5	65.4
رابطة الدول المستقلة	45.0	40.0	34.6	34.1	32.9
دول آسيا النامية	15.5	15.5	15.6	16.1	16.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	34.1	31.2	27.9	27.0	24.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	22.7	22.0	21.8	24.0	24.5

الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات (%)					
75.8	75.4	72.6	80.6	91.0	الدول النامية والصاعدة
67.6	63.8	59.7	67.1	77.4	أفريقيا-جنوب الصحراء
154.4	155.2	155.1	178.8	197.6	وسط وشرق أوروبا
97.0	95.2	94.6	117.3	139.9	رابطة الدول المستقلة
55.5	53.9	50.2	50.0	53.8	دول آسيا النامية
48.7	51.9	52.2	64.1	74.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
111.0	109.1	100.1	107.7	114.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
مدفوعات خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)					
2508.2	2250.3	2054.9	1741.1	1719.2	الدول النامية والصاعدة
57.4	52.2	46.1	45.0	53.2	أفريقيا-جنوب الصحراء
453.4	425.2	422.0	377.4	404.1	وسط وشرق أوروبا
291.7	275.2	255.2	242.4	252.2	رابطة الدول المستقلة
1103.2	925.7	752.7	559.2	506.1	دول آسيا النامية
217.5	209.8	210.7	203.1	183.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
385.0	362.2	368.3	313.9	319.7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
8.6	8.3	8.1	8.0	9.5	الدول النامية والصاعدة
4.3	4.1	3.8	4.2	6.0	أفريقيا-جنوب الصحراء
23.9	23.5	22.3	21.7	25.4	وسط وشرق أوروبا
10.3	10.6	10.4	12.2	15.4	رابطة الدول المستقلة
7.9	7.3	6.6	5.8	6.4	دول آسيا النامية
7.0	7.1	7.6	8.5	8.9	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.4	6.3	6.6	6.4	7.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات (%)					
27.2	25.7	24.6	25.6	31.8	الدول النامية والصاعدة
11.9	11.2	10.2	12.1	18.3	أفريقيا-جنوب الصحراء
56.3	54.9	55.5	59.0	71.5	وسط وشرق أوروبا
30.5	29.5	28.5	35.8	47.7	رابطة الدول المستقلة
26.9	24.5	21.1	18.9	22.2	دول آسيا النامية
13.8	13.6	14.3	17.5	19.4	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
29.2	28.8	30.1	31.4	39.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2014.



الفصل الثاني

تطورات مالية الحكومة

جدول (1-2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
3,678	3,172	3,153	3,178	2,950	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
852	715	702	744	586	إجمالي الإيرادات المحلية
597	483	482	474	302	إيرادات ضريبية
255	232	220	270	284	إيرادات غير ضريبية
1,690	1,575	1,487	1,243	1,090	إيرادات المقاصة
222	50	14	87	127	الإرجاعات الضريبية (-)
1,358	932	978	1,277	1,402	المنح والمساعدات الخارجية
1251	777	809	1147	1355	منح لدعم الموازنة
107	155	169	131	47	منح لدعم المشاريع التطويرية
3,419	3,258	3,257	3,259	3,105	إجمالي النفقات العامة
3,250	3,047	2,961	2,984	2,919	النفقات الجارية
1814	1558	1679	1564	1423	أجور ورواتب
1225	1212	1143	1156	1142	نفقات غير الأجور
211	277	139	264	355	صافي الإقراض
168	211	296	275	186	النفقات التطويرية
61	56	127	145	139	ممولة من الخزينة
107	155	169	131	47	ممولة من المنح والمساعدات
931-	807-	785-	1,083-	1,371-	الرصيد الجاري
1,099-	1,018-	1,081-	1,358-	1,557-	الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات
259	86-	104-	81-	155-	الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات
259-	86	104	81	155	التمويل
242-	132	101	84	176	صافي التمويل من المصارف المحلية
17	46	3-	3	21	الرصيد المتبقي
0	0	0	0	0	الفجوة المالية
3.61	3.85	3.58	3.73	3.92	سعر الصرف الفعلي

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2013

(مليون دولار)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الدين المحلي	649	840	1,099	1,385	1,268
المصارف المحلية	640	831	1,090	1,377	1,253
قروض	304	345	506	719	661
جاري مدين	257	391	441	480	366
هيئة البترول*	78	95	143	178	225
المؤسسات العامة الأخرى	10	9	9	8	15
الدين الخارجي	1,087	1,043	1,114	1,098	1,109
المؤسسات المالية العربية	551	539	617	629	630
صندوق الأقصى	444	444	522	523	524
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	55	43	43	57	58
البنك الإسلامي للتنمية	52	53	52	50	48
المؤسسات الدولية والإقليمية	371	348	342	339	343
البنك الدولي	308	303	297	290	284
بنك الاستثمار الأوروبي	42	23	23	26	36
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	4	3	3	3	3
الأوبك	17	19	19	19	20
القروض الثنائية	165	156	155	130	136
أسبانيا	93	93	93	92	96
إيطاليا	30	31	31	33	35
الصين	5	5	5	5	5
السويد	25	27	26	0	0
إجمالي الدين العام الحكومي	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	6,719.6	8,330.6	9,775.3	10,254.6	11,942.9
حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)	469	494	564	614	570

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (3-2): خدمة الدين العام الحكومي، 2013-2011

(مليون دولار)

خدمة الدين	الأصل (الأقساط)		الفائدة المدفوعة		
	خارجي	محلي	خارجي	محلي	
2011	82.1-	8.1	156.4-	3.1	63.1
2012	506.8	12.7	433.8	4.4	55.8
2013	363.1	10.0	284.8	6.5	61.8

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (4-2): المتأخرات المتراكمة على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2013-2009

(مليون شيكل)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الأجور والرواتب	171	185	374	816	380
نفقات غير الأجور	815	264	926	1,046	1,221
صافي الإقراض	77	103-	0	0	0
المشاريع التطويرية	118	88	270	124	66
الرديات الضريبية	140-	39-	368	239	27
المجموع	1,041	395	1,939	2,226	1,693

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، وصندوق النقد الدولي.



الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي

جدول (1-3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
1,317.4-	2,814.8-	2,429.6-	690.9-	712.6-	الحساب الجاري (صافي)
4,447.0-	4,884.0-	4,663.0-	3,652.8-	3,504.4-	السلع (صافي)
1,675.3	1249.6	1,524.9	666.1	631.3	الصادرات (فوب)
6,122.3	6,133.6	6188.3	4,318.9	4,135.7	الواردات (فوب)
430.0-	352.5-	261.8-	312.1-	351.8-	الخدمات (صافي)
607.7	649	686.3	830.7	579.3	الصادرات
1,037.7	1,031.5	948.1	1,142.8	931.1	الواردات
1,305.6	1,072.4	1,148.1	1,098.1	876.1	الدخل (صافي)
1,415.8	1,174.1	1,207.6	1,213.2	955.8	المقبوضات
1,286.3	1,051.2	1,117.4	1,077.4	831.1	تعويضات العاملين
1,200	965	1,020.6	991.2	730.7	منها: من إسرائيل
129.5	122.8	90.2	135.8	124.7	دخل الاستثمار
110.2	101.7	58.7	115.1	79.7	المدفوعات
2,254	1,379.4	1,346.7	2,175.9	2,267.5	التحويلات الجارية (صافي)
2,422.4	1,649.6	1,616.8	2,476.5	2,502.0	التدفقات إلى فلسطين
1,077.3	520.2	727.5	1,214.2	1,484.3	للقطاع الحكومي
1,345.1	1,129.4	889.3	1,262.3	1,017.7	للقطاع الخاص
168.4	270.2	270.1	300.6	234.5	التدفقات من فلسطين
1,265.5	2,832	2,549.4	800.3	870.5	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
350	297.9	438.9	846.1	719.0	الحساب الرأسمالي (صافي)
350	297.9	438.9	846.1	719.0	التحويلات الرأسمالية (صافي)
350	297.9	438.9	846.1	719.0	التدفقات إلى فلسطين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التدفقات من فلسطين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حياسة الأصول غير المنتجة (صافي)
915.5	2,534.1	2,110.5	45.8-	151.5	الحساب المالي (صافي)
186.5	246.1	250.9	103.0	315.9	الاستثمار المباشر (صافي)
74.8-	44.0	86.2	453.4-	367.0-	استثمارات الحافظة (صافي)
825.1	2,410	1,739.8	341.0	191.5	استثمارات أخرى (صافي)
52.0	17.2-	119.8-	109.4	157.9	صافي السهو والخطأ
21.3-	166.0-	33.6	36.4-	11.1	التغير في الأصول الاحتياطية (- = زيادة)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات ميزان المدفوعات.

جدول (2-3): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2010-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	البيان
1,161	667	721	1,286	صافي وضع الاستثمار الدولي
6,101	5,262	5,233	5,424	إجمالي الأصول الخارجية
315	232	192	241	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,145	1,030	1,147	806	استثمارات الحافظة في الخارج
3,956	3,336	3,226	3,846	الاستثمارات الأخرى في الخارج
3,862	3,234	3,671	3,671	ومنها: العملة والودائع
685	664	497	531	الأصول الاحتياطية
4,940	4,595	4,512	4,138	إجمالي الالتزامات الأجنبية
2,450	2,336	2,328	2,177	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
791	676	611	611	استثمارات الحافظة في فلسطين
1,699	1,583	1,573	1,350	الاستثمارات الأخرى في فلسطين
1,152	1,140	1,208	1,119	ومنها: القروض
547	443	359	228	العملة والودائع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار 2014.



الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (1-4): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
عدد المصارف					
7	7	8	8	10	المصارف المحلية
10	10	10	10	10	المصارف الوافدة، ومنها:
8	8	8	8	8	❖ المصارف الأردنية
1	1	1	1	1	❖ المصارف المصرية
1	1	1	1	1	❖ المصارف الأجنبية
17	17	18	18	20	الإجمالي
عدد الفروع والمكاتب					
125	121	118	110	104	المصارف المحلية
112	111	108	102	105	المصارف الوافدة، ومنها:
105	104	101	95	98	❖ المصارف الأردنية
6	6	6	6	6	❖ المصارف المصرية
1	1	1	1	1	❖ المصارف الأجنبية
237	232	226	212	209	الإجمالي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (2-4): مؤشرات الانتشار والاشتغال المالي في فلسطين، 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
237	232	226	212	209	عدد الفروع والمكتب
106	193	187	176	175	المدن الكبرى
131	39	39	36	34	المناطق الريفية
2,748,387	2,715,338	2,545,459	2,185,779	2,011,242	عدد حسابات المودعين
8,303.7	7,484.1	6,972.5	6,802.4	6,296.8	إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)
6,057.9	5,457.5	5,324.3	5,002.9	4,859.7	أفراد
1,568.0	1,406.4	1,063.6	1,116.9	870.9	مؤسسات وشركات
677.8	620.2	584.5	682.7	566.1	القطاع العام
4,480.2	4,199.1	3,552.7	2,885.9	2,234.2	إجمالي التسهيلات (مليون دولار)
1,742.0	1,628.7	1,351.9	1,275.6	869.5	أفراد
1,364.1	1,163.0	1,099.9	772.1	727.3	مؤسسات وشركات
1,374.0	1,407.4	1,100.8	837.3	637.4	القطاع العام
488	435	378	335	305	عدد أجهزة الصراف الآلي
4,646	3,926	3,658	2,314	1,745	عدد نقاط البيع
62,931	56,835	47,046	37,374	29,082	عدد بطاقات (Credit Cards)
408,636	410,536	354,352	308,962	285,228	عدد بطاقات (Debit Cards)
132,758	122,379	101,728	71,684	68,185	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (3-4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
996.0	992.1	917.1	1,056.1	1,189.7	ودائع المصارف والمؤسسات المالية
788.5	753.4	672.7	615.5	549.1	الاحتياطيات الإلزامية
207.5	238.7	244.4	440.6	640.6	حسابات أخرى
65.7	0.0	0.0	0.0	0.0	حسابات الحكومة الفلسطينية-وزارة المالية
20.3	18.9	17.3	14.2	13.6	مخصصات
94.1	92.1	89.3	85.7	80.9	رأس المال والاحتياطيات
63.3	61.4	58.5	54.7	50.0	رأس المال المدفوع
30.8	30.7	30.8	31.0	30.9	الاحتياطيات
11.9	10.6	9.8	8.5	7.7	مطلوبات أخرى
1,188.0	1,113.7	1,033.5	1,164.5	1,291.9	المطلوبات = الموجودات
184.1	166.3	195.9	195.7	253.1	الموجودات المحلية
183.1	165.3	164.8	154.4	200.1	أرصدة لدى المصارف في فلسطين
8.0	8.9	4.2	14.8	49.2	ودائع جارية
175.1	156.4	160.6	139.6	150.9	ودائع لأجل
0.0	0.0	30.1	41.3	53.0	استثمارات إسلامية
1.0	1.0	1.0	0.0	0.0	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
967.3	917.0	807.4	933.3	1,024.4	الموجودات الخارجية
758.5	662.4	450.3	685.7	722.5	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
94.0	69.5	69.7	39.3	14.3	ودائع جارية وتحت الطلب
664.5	592.9	380.6	646.4	708.2	ودائع لأجل
17.4	66.8	98.7	99.0	102.5	استثمارات إسلامية
90.8	87.4	158.3	148.6	199.4	استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
100.6	100.4	100.1	0.0	0.0	استثمارات مالية للمتاجرة
12.7	10.2	9.1	7.6	5.5	الموجودات الثابتة*
3.3	3.4	3.4	3.5	4.6	سلف وقروض حكومية
20.6	16.8	17.7	24.4	4.3	موجودات أخرى

* تشمل مشاريع تطويرية تحت التنفيذ.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
17.9	17.5	18.6	25.6	15.8	الإيرادات
13.1	13.6	15.9	14.5	15.3	صافي الفوائد وعوائد الاستثمار
4.8	3.9	2.7	1.1	0.5	إيرادات أخرى
0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	استرداد مخصص قضايا
16.0	14.5	14.5	20.4	9.2	النفقات
11.0	10.1	9.5	7.4	6.9	نفقات الموظفين
2.9	2.5	2.1	2.1	1.9	نفقات إدارية
1.5	0.6	0.5	0.6	0.4	نفقات رأسمالية وإهلاك
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	نفقات مشاريع تطويرية
0.6	0.5	0.4	0.3	0.0	نفقات مكتب المتابعة المالية
0.0	0.8	2	10	0.0	نفقات ذمم مشكوك في تحصيلها
1.9	3.0	4.1	5.2	6.6	زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي
0.0	0.1-	0.03-	0.04	0.1	تعديلات سنوات سابقة
0.0	0.01	0.2	0.6	1.7	نفقات قضية الحجز على الأموال
1.9	2.9	3.8	4.7	5.0	صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013

الدوائر والمكاتب	2009			2010			2011			2012			2013		
	رام الله	النطاق	مجموع	رام الله	النطاق	مجموع	رام الله	النطاق	مجموع	رام الله	النطاق	مجموع	رام الله	النطاق	مجموع
مكتب المحافظ	7	2	9	9	2	11	17	3	20	18	2	20	18	1	19
مكتب الأمن والسلامة العامة	10	17	27	8	18	26	8	18	26	8	18	26	13	10	23
وحدة المتابعة المالية	6	0	6	7	0	7	10	0	10	11	0	11	10	0	10
المكاتب المستقلة	5	4	9	11	4	11	9	3	12	8	3	11	8	4	12
مكتب التظلمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	1	1	2	2	1	3	3	1	4	2	1	3	2	2	4
مكتب التدقيق الداخلي	4	3	7	9	3	9	6	2	2	6	2	8	6	2	8
الدوائر الأساسية	144	69	217	126	29	126	122	29	151	122	28	150	123	30	153
مجموعة الاستقرار النقدي	16	6	22	22	6	22	27	4	31	26	3	29	29	5	34
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	11	1	12	11	1	11	16	2	18	15	1	16	16	3	19
دائرة العمليات النقدية	5	5	10	11	5	11	11	2	13	11	2	13	13	2	15
مجموعة الاستقرار المالي	63	23	86	104	23	81	95	25	120	96	25	121	94	25	119
دائرة الرقابة والتفتيش	54	17	71	83	17	66	63	15	78	66	15	81	63	15	78
دائرة نظم المدفوعات	9	6	15	21	6	15	17	4	21	14	4	18	13	4	17
دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق	-	-	-	-	-	-	15	6	21	16	6	22	16	6	22
الدوائر المساندة	65	40	105	111	40	71	66	47	113	81	40	121	86	43	129
دائرة العلاقات الخارجية	2	2	4	3	2	1	2	2	4	6	2	8	8	3	11
دائرة الخدمات العامة	30	20	50	52	20	32	29	21	50	31	21	52	33	24	57
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	12	6	18	21	6	15	16	5	21	20	6	26	22	5	27
دائرة الموارد البشرية	10	4	14	14	4	10	12	3	15	11	3	14	8	3	11
الدائرة المالية	11	8	19	21	8	13	15	8	23	13	8	21	15	8	23
المجموع	172	92	264	292	93	199	240	92	332	248	91	339	258	88	346

1 لا يشمل المشغلين والموظفين عقود.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	الدوائر والمكاتب
7	14	12	10	6	مكتب المحافظ
4	6	5	15	8	مكتب الأمن والسلامة العامة
7	22	18	13	11	المكاتب المستقلة
2	4	4	3	-	مكتب الاستشارات القانونية
5	8	9	6	6	مكتب التدقيق الداخلي
-	10	5	4	5	وحدة المتابعة المالية
195	140	127	95	96	الدوائر الأساسية
41	55	39	22	16	مجموعة الاستقرار النقدي
20	26	23	13	8	دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
21	29	16	9	8	دائرة العمليات النقدية
154	85	88	73	80	مجموعة الاستقرار المالي
134	47	53	28	43	دائرة الرقابة والتفتيش
8	10	17	20	20	دائرة نظم المدفوعات
12	28	18	25	17	دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق
50	76	68	47	43	الدوائر المساندة
12	11	4	3	4	دائرة العلاقات الخارجية
9	14	15	11	8	دائرة الخدمات العامة
16	18	17	12	9	دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا
5	14	8	8	9	دائرة الموارد البشرية
8	19	24	13	13	الدائرة المالية
263	258	230	180	164	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين

جدول (7-4): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	بيان الميزانية
11,190.7	10,051.9	9,337.4	8,798.4	8,091.0	إجمالي الأصول
956.0	731.1	496.7	542.8	534.9	النقدية والمعادن الثمينة
4130.2	3675.2	3743.7	3949.3	4185.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):
996.6	998.9	940.9	1074.8	1214.7	لدى سلطة النقد
452.6	372.7	335.3	252.4	143.6	لدى المصارف في فلسطين
2681.1	2303.7	2467.5	2622.0	2826.8	لدى المصارف خارج فلسطين
856.9	745.3	830.8	577.4	554.2	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
4480.1	4199.1	3550.7	2885.9	2234.3	التسهيلات الائتمانية المباشرة
7.6	5.3	5.9	3.6	3.9	القبولات المصرفية
155.1	150.1	143.6	355.5	140.6	الاستثمارات
362.1	347.1	326.1	282.7	268.1	الأصول الثابتة
242.7	198.7	240.1	201.3	170.0	الأصول الأخرى
11,190.7	10,051.9	9,337.4	8,798.4	8,091.0	إجمالي الخصوم
900.1	725.2	646.5	420.6	381.4	أرصدة سلطة النقد والمصارف (المجموع):
189.5	173.1	178.9	160.0	208.8	أرصدة سلطة النقد
445.4	351.4	304.7	204.6	153.1	أرصدة المصارف في فلسطين
265.3	200.8	162.9	56.1	19.5	أرصدة المصارف خارج فلسطين
8303.7	7484.2	6972.5	6802.4	6296.8	إجمالي ودائع الجمهور
13.8	10.0	16.2	15.3	12.4	القبولات المنفذة والقائمة
1359.9	1257.5	1184.5	1092.6	958.9	صافي حقوق الملكية، ومنها:
928.1	894.8	874.6	809.6	730.3	رأس المال المدفوع
123.2	107.6	95.8	82.5	58.2	الاحتياطي القانوني
70.0	56.5	45.0	29.4	11.2	الاحتياطات المعلنة
94.2	87.0	57.7	46.9	35.0	الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية
4.0	9.7	9.2	8.6	16.8	الأرباح غير الموزعة
3.0	4.6-	2.3	9.2	41.9	أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة
114.1	112.5	107.2	90.3	73.5	مخصص الضرائب
345.9	323.4	287.6	268.4	271.2	مخصصات أخرى
153.2	139.1	130.0	108.7	96.8	المطلوبات الأخرى

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-8): بيان الأرباح والخسائر للجهاز المصرفي الفلسطيني، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
402.7	349.1	312.8	247.2	234.1	الفوائد المقبوضة
56.7	42.5	35.3	26.3	34.4	الفوائد المدفوعة
346.0	306.6	277.5	220.9	199.7	صافي الدخل من الفوائد
80.3	73.1	77.3	61.9	52.7	صافي العمليات
5.1	8.2	2.4	51.7	16.2	صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات
24.6	24.6	26.0	24.7	29.0	صافي عمليات تبديل وتقييم العملات
0.3	0.6	0.4	0.7	1.7	صافي العمليات من البنود خارج الميزانية
5.6	6.7	8.6	8.5	4.2	صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى
115.9	113.2	107.0	147.5	103.8	صافي الدخل من غير الفوائد
467.2	419.8	384.5	368.4	303.5	صافي الدخل من كافة العمليات
251.5	231.1	218.6	201.3	184.7	النفقات التشغيلية
9.1	20.2	2.1	4.7-	15.5-	صافي المخصصات
0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)
201.2	168.5	163.8	171.1	134.3	صافي الدخل قبل الضرائب
58.3	44.3	34.9	32.6	31.1	الضرائب
142.9	124.2	128.9	138.5	103.2	صافي الدخل بعد الضرائب

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-9): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
حسب الجهة المودعة					
677.0	620.2	584.5	682.6	566.1	قطاع عام، ومنه:
531.3	473.3	473.1	534.1	413.2	السلطة الوطنية الفلسطينية
7,626.8	6,864.0	6,388.0	6,119.8	5,730.7	قطاع خاص، ومنه:
7,345.4	6,621.3	6,192.3	5,947.8	5,412.4	المقيم
حسب التوزيع الجغرافي					
7,447.2	6,696.7	6,194.2	6,019.6	5,370.9	الضفة الغربية
856.6	787.5	778.3	782.8	925.9	قطاع غزة
حسب نوع الوديعة					
3,339.2	2,984.4	2,773.0	2,680.6	2,353.8	ودائع جارية
2,582.9	2,266.7	2,027.1	1,844.2	1,669.8	ودائع توفير
2,381.7	2,233.1	2,172.4	2,277.6	2,272.2	ودائع لأجل
حسب نوع العملة					
3460.6	3063.2	2,718.5	2,853.4	2,697.4	دولار أمريكي
2,106.0	1,740.4	1,801.4	1,852.5	1,786.7	دينار أردني
2,409.8	2,323.5	2,115.8	1,728.9	1,465.8	شيكل إسرائيلي
327.3	357.1	336.8	367.6	346.9	عملات أخرى
8,303.7	7,484.2	6,972.5	6,802.4	6,296.8	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report)

جدول (4-10): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
حسب القطاع المستفيد					
1,374.0	1,407.5	1,101.1	837.2	637.4	القطاع العام، ومنه:
1,372.2	1,402.9	1,098.9	821.2	627.2	السلطة الوطنية الفلسطينية
3,106.1	2,791.6	2,449.6	2,048.7	1,596.9	القطاع الخاص، ومنه:
3,070.1	2,749.2	2,326.3	1,990.8	1,449.0	المقيم
حسب نوع التسهيلات					
3,213.1	2,950.2	2,531.7	1,978.0	1,562.9	القروض
1,253.0	1,238.0	1,010.3	900.4	663.6	الجاري مدين
14.0	10.9	8.7	7.5	7.8	التمويل التأجيري
حسب التوزيع الجغرافي					
3,987.1	3,767.6	3,251.3	2,680.8	2,059.2	الضفة الغربية
493.0	431.5	299.4	205.1	175.1	قطاع غزة
حسب نوع العملة					
4,464.2	2,255.0	2,245.9	1,756.6	1,427.1	دولار أمريكي
471.1	549.6	420.9	246.2	218.7	دينار أردني
1,510.7	1,367.6	863.7	866.7	579.0	شيكل إسرائيلي
34.1	26.9	20.2	16.4	9.5	عملات أخرى
4,480.1	4,199.1	3,550.7	2,885.9	2,234.3	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-11): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	البيان
51.7	48.3	37.6	34.7	44.2	مخصص القروض
23.7	28.7	31.5	27.0	32.0	مخصص الجاري مدين
0.6	0.6	0.6	0.6	0.0	مخصص التمويل التأجيلي
76.0	77.6	69.9	62.3	76.2	إجمالي المخصصات
4,404.1	4,121.5	3,480.8	2,823.6	2,158.1	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,480.1	4,199.1	3,550.7	2,885.9	2,234.3	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
19.3	16.1	14.4	13.7	24.0	الفوائد المعلقة
106.9	98.6	103.9	88.5	92.0	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (12-4): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2013

(مليون دولار)

البيان	2009		2010		2011		2012		2013
	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة
المطارات والإنشاءات والأراضي	221.5	16.7	331.6	19.9	411.5	17.5	631.1	22.6	707.5
قطاع الصناعة والتعدين	184.8	11.6	257.9	12.6	303.7	12.3	173.8	6.2	222.3
قطاع التجارة العامة	341.3	21.4	392.2	19.1	489.6	20.0	503.2	18.0	612.3
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	38.6	2.4	45.3	2.2	33.7	1.4	35.1	1.3	38.3
قطاع الخدمات	521.3	32.6	576.8	28.2	434.2	17.7	409.3	14.7	372.9
تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات	133.6	8.4	230.0	11.2	535.5	21.8	897.0	32.1	1015.9
أخرى	110.9	6.9	138.1	6.8	220.7	9.3	142.4	5.1	136.9
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	1,596.8	100.0	2,048.6	100.0	2,451.8	100.0	2,791.7	100.0	3,106.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-13): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات حسب العملة، 2009-2013

(نسبة مئوية)

الفترة	الفائدة على التسهيلات			الفائدة على الودائع		
	دينار إردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار إردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2009	7.45	6.19	10.99	1.91	0.41	0.24
الربع الأول(1)	8.93	6.82	11.92	2.04	0.54	0.21
الربع الثاني	7.95	6.57	11.55	2.04	0.38	0.24
الربع الثالث	6.31	5.59	10.33	1.86	0.36	0.27
الربع الرابع	6.60	5.78	10.15	1.69	0.34	0.23
2010	7.54	6.33	10.93	1.15	0.29	0.30
الربع الأول	7.53	6.30	10.79	1.22	0.29	0.25
الربع الثاني	7.42	6.05	11.02	1.19	0.30	0.29
الربع الثالث	7.59	6.29	10.88	1.13	0.30	0.30
الربع الرابع	7.64	6.71	11.03	1.05	0.27	0.34
2011	7.59	6.79	11.72	1.22	0.33	1.01
الربع الأول	6.8	6.27	12.85	1.11	0.3	0.58
الربع الثاني	7.87	6.84	11.26	1.18	0.3	1.06
الربع الثالث	7.91	6.84	11.15	1.22	0.31	1.10
الربع الرابع	7.80	7.19	11.60	1.37	0.4	1.29
2012	8.11	6.97	11.29	1.7	0.46	1.22
الربع الأول	7.70	7.08	11.53	1.55	0.41	1.02
الربع الثاني	7.74	6.98	11.28	1.66	0.46	1.26
الربع الثالث	7.58	6.37	11.09	1.58	0.43	1.25
الربع الرابع	9.40	7.44	11.28	2.01	0.53	1.37
2013	9.17	7.51	11.58	2.08	0.62	1.32
الربع الأول	8.69	7.33	11.65	1.70	0.45	1.09
الربع الثاني	9.50	7.90	11.50	2.40	0.80	1.40
الربع الثالث	9.53	7.73	11.19	2.11	0.49	1.38
الربع الرابع	8.98	7.06	11.97	2.09	0.75	1.40

(1) حتى الربع الأول 2009 تم احتساب متوسط أسعار الفائدة من خلال احتساب الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد بشكل ربعي. أما بعد ذلك التاريخ فقد تم احتساب المتوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات بشكل شهري.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-14): حركة المقاصة الفلسطينية، 2009-2013

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكال الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2009	171,838	1,945.32	91,182	532.42	2,798,708	5,554.51	6,669	71.23	3,068,397	8,103.48
2010	192,309	2,193.16	103,848	579.54	3,322,381	6,671.10	6,880	107.50	3,625,508	9,551.30
2011	196,789	2,743.26	112,551	915.00	3,734,636	8,001.42	6,279	235.00	4,050,255	11,894.68
2012	187,928	1,918.36	106,938	596.21	3,987,948	7,058.57	4,791	76.53	4,287,605	9,629.67
2013	194,333	2,144.92	105,136	460.65	4,042,570	7,722.40	4,388	238.97	4,346,427	10,566.98
حركة الشيكات المعادة										
2009	16,386	79.72	12,882	30.05	326,611	439.20	162	1.51	356,041	550.48
2010	17,233	71.21	13,001	29.11	345,058	496.70	164	1.78	375,456	598.80
2011	21,196	76.00	15,653	32.00	451,160	650.00	153	1.00	488,162	758.00
2012	24,272	72.44	16,062	33.59	478,561	570.05	179	1.06	519,074	677.14
2013	23,778	73.30	14,688	24.05	448,749	561.17	129	0.58	487,344	659.10

المصدر: عرف المقاصة، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2010-2013

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات إلى خارج النظام		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات	
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
2010	728.6	1,033	775.8	5,999	453	1,167.6	1,304	495.9			99	23.6	8,888	3,191.5
2011	3,560.4	6,269	5,750.6	86,849	3,067	8,068.7	7,995	3,341.6			1,457	95.4	105,637	20,816.7
2012	13,093.0	7,734	5,511.5	145,844	2,908	6,388.4	7,687	3,055.2			1,447	124.8	165,620	28,172.9
2013	14,823.0	8,223	6,344.9	142,926	2,629	7,383.4	7,758	3,356.3	72.3	1,128	1,506	131.2	164,170	32,111.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4-16): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2009-2013

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	9	10	10	8	6
عدد الفروع	69	65	68	62	61
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	57.0	63.6	75.7	84.2	85.4
عدد القروض	30,809	غ. م	43,409	32,562	39,898
توزيع القروض القطاعي (%)					
الزراعة	24.0	25.0	26.0	20.2	17.0
الصناعات والحرف	13.0	13.0	16.0	10.0	6.0
التجارة والخدمات	33.0	42.0	42.0	38.5	34.0
الاستهلاك وأخرى	30.0	20.0	16.0	31.3	43.0

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة).

جدول (4-17): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2009-2013

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الضفة الغربية	191	215	240	234	232
قطاع غزة	45	45	44	42	38
الإجمالي	236	260	284	276	270

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-18): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2011-2013

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013
إجمالي الموجودات	37.0	49.4	49.6
إجمالي حقوق الملكية	36.5	48.2	46.6
رأس المال	35.9	42.7	44.5
الأصول المتداولة	35.1	46.8	47.1
الأصول الثابتة	2.1	2.7	2.5
إجمالي المصاريف	3.6	5.2	5.4
الأرباح	1.9	1.8	0.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-19): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2009-2013

(مليون دولار)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
عدد جلسات التداول (جلسة)	246	249	248	249	241
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	238.9	230.5	184.5	147.3	203.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	500.4	451.2	365.6	273.4	340.8
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	88,838	82,625	6,1928	41,442	44,425
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	2,375.4	2,449.9	2,782.5	2,859.1	3,247.5
معدلات يومية					
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	2.0	1.8	1.5	1.1	1.4
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1.0	0.9	0.7	0.6	0.8
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	361	332	250	166	184
معدل الدوران ¹ (%)	21.1	18.4	12.6	9.7	12.98
مؤشر القدس العام	493.0	490.0	476.9	477.6	541.45

¹ معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة / القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4-20): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2009-2013

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الشركات	10	10	10	10	10
عدد الفروع	88	103	99	111	114
عدد الموظفين	857	1007	1028	1035	1075
عدد الوكلاء	225	265	239	229	225
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	104.3	125.8	150.5	144.5	158.7
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	56.2	66.4	75.6	88.4	88.7
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	300.5	298.4	323.6	340.0	367.0
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	55.6	62.2	63.1	67.2	67.9
حقوق الملكية (مليون دولار)	84.5	95.6	101.1	108.8	119.8

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).

رام الله - فلسطين ص.ب 452 | هاتف: +970 2 2415250 | فاكس: +970 2 2409922
غزة - فلسطين ص.ب 4026 | هاتف: +970 8 2825292 | فاكس: +970 8 2844487
البريد الإلكتروني: info@pma.ps